ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الثـانية

العدد «53»

الخميس
7 مايـو 2026م

https://decembernews.com

(ديسمبر) تكمل عامها الأول..

نقابة الصحفيين تفوز بجائزة اليونسكو واتحاد الرزيقي يرفض ويتوعد

مصادر: السعودية تعتزم إنهاء مهمة قوات الدعم السريع العاملة في اليمن

تعيين مدير جديد لبنك النيلين أبوظبي.. و(الحفيان) وراء التعيين

تقارير 04 — السودان «بقعة صمت» يعيش فيها جزء كبير من السكان في فراغ معلوماتي

تقارير 09 — مرصد الحريات الصحفية لـ(ديسمبر).. الحقيقة كما تروى — إيمان فضل السيد

تقارير 10 — حرب بلا خرائط السودان.. حين تصبح الحقيقة ساحة قتال

راي 11 — (ديسمبر).. كل شيء قد تبدل — عثمان فضل الله

راي 11 — عام على (ديسمبر): كيف تصنع المهنية وسط الركام — طاهر المعتصم

راي 14 — الصحافة السودانية وتحدي «بندقية الرقيب» بدلاً من مقصه!! — رشا عوض

راي 15 — الإعلام والسوشيال ميديا بعد 15 أبريل — محمد ممدوح شورة

كتابات 16 — من الإرث الوطني إلى معركة البقاء — محمد عبدالله إبراهيم

عثمان عبيد يفوز بجائزة «الكاريكاتير» ومحمد نيالا بـ «حرية الصحافة» وتكريم الصحفي عبدالله رزق

عواصم: (ديسمبر)

احتفى الوسط الصحفي السوداني باليوم العالمي للصحافة الذي يصادف الثالث من مايو بشكل احتفالي هذا العام، رغم مرور ثلاثة أعوام على اندلاع الحرب في السودان على رأسها إعلان فوز نقابة الصحفيين السودانيين بجائزة منظمة اليونسكو للحرية الصحفية لسنة 2026م، في وقت بدا التوتر والقلق واضحاً على الاتحاد العام للصحفيين السودانيين من التطورات الراهنة بإصدار أكثر من بيان رافض لهذا التكريم، وصولاً لإعلان رئيسه شروعهم في تنقية السجل الصحفي لإبعاد وحذف من اعتبارهم «مساندين للدعم السريع».

وأكلمت صحيفة (ديسمبر) عامها الأول، فقد صدر العدد الأول في يوم الخميس الثامن من مايو 2025م، وأصدرت بهذا العدد (53) عدداً منتظماً بشكل أسبوعي دون انقطاع، ولم تعدل ميقات صدورها إلا مرة واحدة بتأخير إصدارها إلى يوم الجمعة عوضاً عن يوم الخميس.

وقدمت صحيفة (ديسمبر) خلال الأعداد الـ(52) الماضية جهداً مهنياً وأسبقيات صحفية في العديد من القضايا، على رأسها ملف صفقات شراء الأسلحة من إيران ودول أخرى، والتي أوقفت السلطات الأمريكية في الشهر الماضي الإيرانية شميم مافي بتهمة الضلوع فيها ومن المقرر بداية محاكمتها يوم غد الجمعة، حيث تطابقت قائمة الاتهامات المقدمة في مواجهتها مع العديد من الوقائع التي نشرتها الصحيفة، بجانب عدد من القضايا الأخرى المتصل بالفساد وغيرها.

استلام جائزة اليونسكو لحرية الصحافة إنابة عن نقابة الصحفيين السودانيين بالعاصمة الفرنسية باريس مساء الاثنين 4 مايو الجاري

في سياق متصل تسلم ممثلون لنقابة الصحفيين السودانيين بالعاصمة الفرنسية باريس جائزة اليونسكو لحرية الصحافة للعام 2026م، فيما شارك نقيب النقابة الصحفي عبدالمنعم أبو إدريس في الحفل إسفيرياً من الخرطوم بسبب مشاكل لوجستية حالت دون مشاركته في الاحتفال، بعد إلغاء تنظيم الاحتفال في العاصمة الزامبية لوساكا ونقله إلى باريس.

وأعلنت اللجنة المنظمة لمسابقة الكاريكاتير التحريري الدولية (كندا لعام 2026م) عن فوز الكاريكاتيرست السوداني عثمان عبيد بجائزة التميز في المسابقة، فيما أعلنت المبادرة السودانية لحقوق الإنسان عن فوز الصحفي محمد الفاتح يوسف همّة (نيالا) بجائزتها لحرية الصحافة لعام 2026م، وقام «اتحاد الصحفيين والكتاب العرب في أوروبا» بتكريم الأستاذ الصحفي والكاتب عبدالله رزق (أبو سيمازة) مع عدد من الكتاب والصحفيين والمؤسسات النقابية والصحفية.

من جهته أصدر الاتحاد العام للصحفيين السودانيين الذي يرأسه الصادق الرزيقي بياناً انتقد فيه قرار اليونسكو بمنح الجائزة لنقابة الصحفيين، ووصف نقابة بأنها «كيان منتحل.. لم يسجل حضوراً مهنياً في الدفاع عن الصحفيين»، واتهمه «بالتماهي مع أجندة سياسية ومساندة لمليشيا الدعم السريع، والصمت عن الانتهاكات التي طالت الصحفيين والمؤسسات الإعلامية خلال الحرب»، وطالب بمراجعة القرار حفاظاً على نزاهة الجائزة واحتراماً لقوانين وسيادة الدول الأعضاء.

كما نقلت صحيفة «العودة» عن الرزيقي قوله إن اتحاد الصحفيين سيشرع في إسقاط عضوية أي صحفي يثبت تأييده للدعم السريع وسحب السجل الصحفي منه ومنعه من ممارسة المهنة، طبقاً لقوله.

تفاصيل وتغطية شاملة بالداخل صفحات (2) و(3) و(4) و(7) و(8).

لـ(ديسمبر) كلمة طـالـع ص (3)

الأستاذ محمد لطيف يكتب:

حين يخرج المولود من رحم العدم!

الرياض تعتزم إنهاء وجود الدعم السريع على حدودها الجنوبية

الرياض: (ديسمبر)

كشفت مصادر دبلوماسية في الرياض، أن المملكة العربية السعودية تعتزم إنهاء مهمة عناصر قوات الدعم السريع المرابطين على حدودها مع اليمن في إطار عملية «عاصفة الحزم». ورغم اندلاع الحرب في السودان قبل 3 سنوات، لكن القيادة السعودية حافظت على وجود قوات من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في حدودها الجنوبية مع الفصل التام بين القوتين.

وأضافت تلك المصادر، التي اشترطت حجب أسمائها لصحيفة (ديسمبر)، أن أحد الموضوعات التي تم بحثها مع الفريق توت قلواك، المستشار الأمني لرئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، خلال زيارته للرياض في الخامس من أبريل الماضي هو إمكانية إحلال وحدات عسكرية من جنوب السودان لتكون جزءاً من القوة البديلة لقوات الدعم السريع، وتنتظر السلطات السعودية حالياً رد حكومة جنوب السودان على طلبها لتحديد الجدول الزمني لمغادرة قوات الدعم السريع.

وواصلت قوات الدعم السريع عمليات الاستبدال الروتيني لقواتها العاملة هناك كل 6 أشهر وظلت على ما يتردد تتلقى المقابل المالي وفق الاتفاق المبرم على عهد نظام الرئيس المخلوع، عمر البشير.

لكن التحول الكبير في موقف المملكة العربية السعودية من النزاع في السودان، دفع الرياض للعمل على إنهاء مهمة وحدات الدعم السريع والبحث عن وحدات بديلة من دول أخرى لتغطية الفراغ الذي سيتركه انسحاب هذه القوات.

إحالة شبكة سودانية متورطة في تهريب السلاح للمحكمة بالإمارات

أبو ظبي: (ديسمبر)

أمر النائب العام لدولة الإمارات العربية المتحدة، المستشار الدكتور حمد سيف الشامسي، بإحالة 13 متهماً وست شركات مسجلة في دولة الإمارات إلى محكمة الاستئناف الاتحادية في أبوظبي (محكمة أمن الدولة) بتهم الاتجار غير المشروع بالمواد العسكرية والتزوير وغسل الأموال.

شملت قائمة المتهمين المحالين للمحكمة عدداً من الشخصيات أبرزهم رئيس أركان الجيش الفريق أول ركن ياسر العطا ومدير جهاز الأمن والمخابرات الأسبق الفريق أول صلاح قوش، وأحمد الربيع، القيادي بتجمع المهنيين والموقّع على الاتفاق السياسي والوثيقة الدستورية عن قوى الحرية والتغيير، وعبد الله خلف الله، المشمول بالعقوبات الأمريكية، ومحمد الفتح محمد بيك، الذي سبق أن شغل موقع مدير ديون الحسابات بوزارة المالية بالسودان خلال الفترة من 2004 وحتى 2008م وعينه الرئيس المعزول عمر البشير أميناً عاماً لديوان الضرائب في يناير 2013م لمدة أربع وعشرين ساعة قبل أن يصدر قرار لاحق بإعفائه من موقعه.

وضمت القائمة (8) متهمين آخرين هم «راشد عمر عبد القادر علي، عثمان محمد الزبير محمد، ماهر عبد الجليل محمد عبد الجليل، خالد يوسف مختار يوسف، أحمد خلف الله عبد الله أحمد، مبارك علي الشيخ محمد، عثمان باكر علي كرار ومصعب عوض الكريم حسن محمد»، بجانب (6) شركات وهي: «راشد عمر للوساطة، بورتيكس ترايد ليمتد، وردة المسرة للتجارة، سودامينا، يلو ساند للتجارة وأبولارا لتجارة الإلكترونيات».

وكشفت التحقيقات عن تنفيذ المتهمين مخططهم عبر صفقتين مترابطتين، أبرمت الأولى خارج الإمارات بقيمة 13 مليون دولار لتوريد بنادق كلاشينكوف ومدافع رشاشة وقنابل، بينما تبلغ القيمة الفعلية للصفقة 10 ملايين دولار، وتم تخصيص باقي المبلغ كعمولات وزعت بين المتهمين.

أما الصفقة الثانية فنفذت باستخدام ما يزيد عن مليوني دولار من متحصلات الصفقة الأولى لتوريد ذخائر إضافية للرشاشات القرنوف تم إدخال شحنتها الأولى للأراضي الإماراتية عبر طائرة خاصة تمهيداً لنقلها إلى بورتسودان، وتم ضبطها وإحباطها بواسطة السلطات الإماراتية.

وكان النائب العام الإماراتي قد أعلن في 30 أبريل 2025 أن أجهزة الأمن الإماراتية قد أحبطت محاولة لتمرير أسلحة وعتاد عسكري إلى سلطة بورتسودان بطريقة غير مشروعة، وألقت القبض على أعضاء خلية متورطة في عمليات اتجار غير مشروع بالعتاد العسكري وغسل الأموال، في واقعة شكلت الأساس للتحقيقات التي انتهت إلى هذه الإحالة.

إعفاء نازك مهاجر وتعيين ياسر عوض الكريم مديراً لبنك النيلين فرع أبوظبي

خاص – (ديسمبر)

أصدرت إدارة بنك النيلين قراراً بإعفاء نازك مهاجر من منصب مدير عام بنك النيلين فرع أبوظبي وتعيين ياسر عبد الكريم عثمان بدلاً عنها. وكشفت مصادر من بنك النيلين لـ(ديسمبر) أن مستشار رئيس وزراء سلطة بورتسودان والخرطوم حسين الحفيان يقف وراء قرار تعيين ياسر عوض الكريم في المنصب.

ويمر بنك النيلين عامة وبنك النيلين أبوظبي خاصة بأزمة معقدة بسبب الانفلات المالي وسوء إدارة الموارد وعدم التقيد بالضوابط المصرفية، إلى جانب ما ترتب على حرب 15 أبريل وتدهور العلاقات بين السودان ودولة الإمارات.

وقال مصدر مطلع ببنك النيلين إن مستشار رئيس الوزراء حسين الحفيان هو الذي تولى اختيار المدير الجديد ياسر عبد الكريم لإدارة فرع أبوظبي بدلاً عن المديرة السابقة نازك مهاجر، وطبقاً للمصدر فإن جهات عليا، لم يسمُّها، تدخلت في التعيين من بينها محافظة البنك المركزي آمنة ميرغني.

ويرتبط نفوذ حسين الحفيان بعلاقاته الأسرية بقائد الجيش الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، بجانب تعيينه مستشاراً لمجلس الوزراء. وينصبّ اهتمام الحفيان على اقتصاد الدولة وإدارة المؤسسات المالية والسيطرة عليها، وقبل الحرب تم تعيين زوجته مناهل يوسف مكي مديرة عامة لبنك فيصل إلا أنها غادرت المنصب بعد الحرب، وسعى في وقت سابق لتعيينها محافظة لبنك السودان المركزي.

وتعتمد الحكومة السودان على بنك النيلين أبوظبي في معاملاتها المالية الدولية وخاصة بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021 وبعد اندلاع الحرب التي جرّت على السودان وقادة النظام عقوبات دولية.

وتشدد البنك المركزي الإماراتي في مراقبة بنك النيلين أبوظبي بسبب مضاربات مالية واتهامات بإدارة أموال خاضعة للعقوبات الأمريكية تخص منظومة الصناعات الدفاعية وجهات أخرى مرتبطة بالجيش في السودان، وجرى توقيف عدد من رجال الأعمال السودانيين بسبب تعاملات في هذه الأموال، فضلاً عن إخضاع موظفين للتحقيق والحبس من بينهم المديرة السابقة للبنك نازك مهاجر.

وبحسب متابعات (ديسمبر)، يتصدر بنك النيلين قائمة التعثر في البنوك السودانية، وتدخل رئيس الوزراء سلطة بورتسودان والخرطوم كامل إدريس في حل أزمة بنك النيلين بعد شكوى مواطنين لم يتمكنوا من صرف ودائعهم في البنك، وعين بنك السودان المركزي (3) مديرين عامين للبنك خلال عام واحد، إلا أن الأزمة

مخاوف دولية وإقليمية من تحول الحرب بالسودان لمواجهات بين دول المنطقة

عواصم: (ديسمبر)

تعرضت مناطق واسعة من وسط السودان وأجزاء من كردفان خلال هذا الأسبوع لهجمات شنتها مسيرات كان أبرزها هجوم على منزل قائد قوات درع السودان اللواء أبو عاقلة كيكل مساء يوم الأحد الثالث من مايو، ومطار الخرطوم الدولي نهار يوم الاثنين الماضي، فيما وجهت اتهامات لقوات الدعم السريع بالوقوف وراء تلك الهجمات، إلا أن مسؤولين بحكومة سلطة بورتسودان والخرطوم التي يقودها قائد الجيش وجهت أصابع الاتهام مباشرة لكل من الجارة الشرقية إثيوبيا ودولة الإمارات العربية المتحدة بالوقوف وراء هذه الهجمات، وهو الأمر الذي نفته كل من أديس أبابا وأبو ظبي، وسط مخاوف إقليمية ودولية من انجراف المنطقة صوب حرب مباشرة بين السودان وإثيوبيا ودول أخرى.

وأعرب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي للسودان السفير وولفرام فيتر عن قلقه البالغ من تصاعد العنف في السودان وغارات الطائرات المسيرة قرب مطار الخرطوم، مما يُعرّض المدنيين والبنية التحتية والمساعدات للخطر، وأضاف: «من أجل الشعب السوداني، يجب على قيادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إنهاء هذا الصراع»، وتوجه برسالة للأطراف الخارجية قائلاً: «كفّوا عن تأجيج الأزمة، واعملوا على تحقيق الاستقرار الإقليمي».

وشهدت الأيام الماضية تراشقاً عنيفاً وتبادلاً للاتهامات بين بورتسودان وكل من أديس أبابا وأبو ظبي، خاصة بعد الهجوم الذي تعرض له مطار الخرطوم نهار يوم الاثنين الماضي، حيث قام كل من وزير الخارجية السفير محيي الدين سالم ووزير الإعلام خالد الإعيسر والناطق الرسمي باسم الجيش العميد عاصم عوض عبد الوهاب، في مؤتمر صحفي مشترك عقد فجر يوم أمس الأول الثلاثاء، بتوجيه اتهامات علنية ومباشرة تجاه جارتهم الشرقية، وتوعد سالم خلال حديثه في المؤتمر الصحفي إثيوبيا بالرد وفقاً للقانون الدولي بالطريقة التي تراها سلطته مناسبة.

بدورها ردت أديس أبابا على تلك الاتهامات بالنفي، وشنت هجوماً عكسياً باتهام الجيش السوداني بتقديمه الدعم لمقاتلي جبهة التقراي الذين يقاتلون ضد الحكومة الإثيوبية على طول حدودها الغربية، ومؤكدة امتلاكها «أدلة على تلك الاتهامات»، واتهمت أطرافاً خارجية لم تسمها بأنها تقف وراء التصريحات التحريضية ضدها لتحقيق مصالحها.

في ذات السياق نقلت وكالة (رويترز) عن مسؤول إماراتي قوله إن الاتهامات الموجهة لبلاده بالتورط في الهجوم على مطار الخرطوم « افتراءات وجزء من نمط ممنهج للتضليل وملفقة، وهدفها إلقاء اللوم على الآخرين والتهرب من مسؤولية أفعاله»، معتبراً تلك التصريحات تهدف «لإطالة أمد الحرب وعرقلة مساعي السلام»، وأردف: «على الجيش السوداني أن يركز على إنهاء القتل والأضرار التي يلحقها بالشعب السوداني خلال هذه الحرب الأهلية المدمرة».

وأصدرت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية، على لسان مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون إفريقيا والشرق الأوسط مسعد بولس، وعدد من الدول وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ومصر وقطر والكويت وجامعة الدول العربية بيانات أدانت فيها الهجوم بالمسيرات الذي استهدف مطار الخرطوم.

ديسمبر 02
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
7 مايو 2026م
أخبار
https://decembernews.com

نقابة الصحفيين تدين اعتقال آدم منان

الخرطوم: (ديسمبر)

دانت نقابة الصحفيين السودانيين بأشد العبارات اعتقال قوات الدعم السريع للصحفي آدم إسحق منان من مدينة كتم بولاية شمال دارفور يوم السبت 25 أبريل 2026، وذلك ضمن حملة اعتقالات واسعة طالت عدداً من المدنيين. وجددت النقابة التزامها بالدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الصحفيين، مؤكدة أن مثل هذه الانتهاكات لن تثني الصحفيين عن أداء رسالتهم المهنية في نقل الحقيقة.

وأضافت النقابة في بيان بتاريخ 30 أبريل 2025 أن الحملة شملت اعتقال الصحفي منان وشقيقه، إلى جانب شقيقة الصحفية زمزم خاطر وابن شقيقها، قبل أن يتم نقلهم إلى مدينة الفاشر. وأكدت النقابة أنها تتابع بقلق بالغ ما ورد من أنباء عن نقل الزميل آدم إسحق منان إلى سجن دقريس بمدينة نيالا، في ظل أوضاع أمنية وإنسانية بالغة التعقيد.

الصحفي آدم اسحق منان

وشدد البيان على أن اعتقال الصحفيين بسبب عملهم أو استهدافهم ضمن حملات أمنية يُعد انتهاكاً صارخاً لحرية الصحافة وحرية التعبير، لما ينطوي عليه من مخالفة صريحة للقوانين والمواثيق الدولية التي تكفل حماية الصحفيين، لا سيما في مناطق النزاعات.

وحملت نقابة الصحفيين السودانيين قوات الدعم السريع المسؤولية الكاملة عن سلامة الزميل آدم إسحق منان وكافة المعتقلين، وطالبت بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الزميل آدم إسحق منان وجميع المعتقلين، والكشف عن أماكن احتجازهم وضمان تمكينهم من التواصل مع أسرهم.

وطالب البيان بوقف استهداف الصحفيين وكل أشكال التضييق على العمل الصحفي، وناشد المنظمات الحقوقية والإقليمية والدولية بالتحرك العاجل للضغط من أجل إطلاق سراح المعتقلين وضمان حماية الصحفيين والمدنيين.

حماية المدنيين ليست خياراً، بل واجب قانوني وأخلاقي

كمبالا: (ديسمبر)

بالتزامن مع الذكرى الثالثة لاندلاع حرب الخامس عشر من أبريل 2023م، أصدرت مجموعة من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية بياناً مشتركاً بتاريخ 30 أبريل 2026 حذرت فيه من تزايد انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين من قبل طرفي الحرب وحلفائهما، وتصاعد هذه الانتهاكات خلال الفترة الأخيرة بصورة بارزة شملت المناطق التي تقع تحت سيطرة الطرفين.

وأكد الموقعون على البيان أن حماية المدنيين ليست خياراً، بل واجب قانوني وأخلاقي لا يحتمل التأجيل أو التهاون، وأن تحقيق السلام المستدام يظل رهيناً بوقف الانتهاكات وضمان المساءلة والعدالة.

واعتبر البيان أن هذه الانتهاكات تمثل تراجعاً عن الالتزام بحماية المدنيين، وصون كرامة وحقوق الإنسان، كما أن الزيادة في العنف الممنهج ضد المدنيين وممتلكاتهم تمثل نهجاً خطيراً، إذ لا يمكن التسامح مع هذه الانتهاكات والمسؤولين عنها، بل يستدعي الأمر الإدانة والتوثيق من أجل تحقيق المساءلة دون تسييس.

وطالبت منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الصحفية الموقعة بفتح الممرات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة لمرور المساعدات الإنسانية إلى المتضررين، وتسهيل حركة المدنيين بدون عوائق. ودعت لحماية المدنيين، وذلك عبر الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني، وتحييد المنشآت الحيوية مثل المستشفيات والمدارس.

وأكد البيان الذي وقعت عليه 27 منظمة مجتمع مدني ومؤسسة صحفية على ضرورة إنشاء آليات فعّالة لضمان عدم الإفلات من العقاب، وتقديم كل من يثبت تورطه في ارتكاب انتهاكات جسيمة إلى العدالة، بما يكفل إنصاف الضحايا وجبر الضرر. واعتبرت أن حماية المدنيين ليست خياراً، بل واجب قانوني وأخلاقي لا يحتمل التأجيل أو التهاون، وأن تحقيق السلام المستدام يظل رهيناً بوقف الانتهاكات وضمان المساءلة والعدالة.

وأشار البيان إلى أنه وبمبادرة من منظمة مناصرة ضحايا دارفور، تداعى عدد من منظمات المجتمع المدني وممثلي بعض المؤسسات الإعلامية والصحفيين والصحفيات العاملين من أجل السلام وحماية حقوق الإنسان، وذلك بغرض التشاور والتنسيق لإعداد بيانات مشتركة من أجل تسليط الضوء على الانتهاكات وتداعيات الحرب الجارية في السودان، والضغط على أطراف النزاع للتوصل الي هدنة إنسانية وتوصيل المساعدات الإنسانية للمدنيين، ومراعاة حقوق الأسرى وفقاً للقانون الدولي الإنساني وفي إطار جهود المناصرة الإستراتيجية.

ووجهت منظمات المجتمع المدني السوداني، والمؤسسات الإعلامية الموقعة على البيان الدعوة لأطراف الحرب وحلفائهم من أجل الاستجابة لوقف الانتهاكات، ومساءلة عناصرها التي تتمادى في هذه الانتهاكات، وبذل الجهود المشتركة لحماية المدنيين والمرافق المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني.

بيان مشترك من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية بمناسبة مرور ثلاث سنوات على اندلاع الحرب في السودان

أوشندا: كمبالا- 30 أبريل / 2026

تزامناً مع الذكرى الثالثة لاندلاع حرب الخامس عشر من أبريل 2023م بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع أدلت انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين من قبل طرفي الحرب وحلفائهما وتصاعدت هذه الانتهاكات خلال الفترة الأخيرة بصورة بارزة شملت المناطق التي تقع تحت سيطرة الطرفين.

تمثل هذه الانتهاكات تراجعاً عن التزام بحماية المدنيين، وصون كرامة وحقوق الإنسان. كما أن الزيادة في العنف الممنهج ضد المدنيين وممتلكاتهم تمثل نهجاً خطيراً إذ لا يمكن التسامح مع هذه الانتهاكات والمسؤولين عنها بل يستدعي الأمر الادانة والتوثيق من أجل تحقيق المساءلة دون تسييس.

وفي ظل هذا الوضع المعقد بادرت منظمة مناصرة ضحايا دارفور إلى دعوة عدد من منظمات المجتمع المدني وممثلي بعض المؤسسات الإعلامية والصحفيين والصحفيات العاملين من أجل السلام وحماية حقوق الإنسان، وذلك بغرض التشاور والتنسيق لإعداد بيانات مشتركة من أجل تسليط الضوء على الانتهاكات وتداعيات الحرب الجارية في السودان، والضغط على أطراف النزاع للتوصل الى هدنة إنسانية وتوصيل المساعدات الإنسانية للمدنيين ومراعاة حقوق الاسرى وفقا للقانون الدولي الإنساني وفي إطار جهود المناصرة الاستراتيجية.

إذ نتوجه نحن في منظمات المجتمع المدني السوداني، والمؤسسات الإعلامية الموقعة على البيان أدناه، بدعوة أطراف الحرب وحلفائهم من أجل الاستجابة لوقف الانتهاكات ومساءلة عناصرها التي تتمادى في هذه الانتهاكات وبذل الجهود المشتركة لحماية المدنيين والمرافق المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني.

والمطالبة من مسؤولينا الاذقذعة والتليفية تجاه حماية الارواح والممتلكات نطالب بما يلي:

- فتح الممرات الإنسانية بصورة آمنة ومستدامة لمرور المساعدات الإنسانية إلى المتضررين، وتسهيل حركة المدنيين بدون عوائق.
- حماية المدنيين وذلك عبر الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني وتحييد المنشآت الحيوية مثل المستشفيات والمدارس.
- ضرورة إنشاء آليات فعالة لضمان عدم الإفلات من العقاب، وتقديم كل من يثبت تورطه في ارتكاب انتهاكات جسيمة إلى العدالة، بما يكفل إنصاف الضحايا وجبر الضرر.

نؤكد أن حماية المدنيين ليست خياراً بل واجب قانوني وأخلاقي لا يحتمل التأجيل أو التهاون، وأن تحقيق السلام المستدام يظل رهيناً بوقف الانتهاكات وضمان المساءلة والعدالة.

الموقعون:

1. مركز الجاسر للتنمية والسلام
2. صحيفة أوراس الهواعش
3. منظمة روبع السودان للسلام والتنمية
4. صحيفة نادي نيوز الإلكترونية
5. بودكاست كواليس وخبايا
6. The African Lens (تا أفريكن لينس)
7. منظمة متضررة ضحايا دارفور
8. صحيفة أصوات الضحايا
9. صحيفة الجاسر نيوز
10. مركز الاستنارة للثقافة والحوار
11. المنظمة الأفريقية للحقوق والتنمية
12. Darfur Follow Ups
13. مركز الفجر للسلام والتنمية
14. صحيفة ومنصة فجر برس
15. Nubatia for Sustainable Development Organization
16. منظمة المسار
17. Mahd Alhkma for Nonviolence Organisation
18. Alberdi for peace and development
19. منظمة الحراسات لحراسة قيم الثورة
20. مبادرة المجتمع المحلي - وادية النيل
21. المجموعة السودانية للدفاع عن الحقوق والحريات
22. منظمة الدار
23. منظمة بوادي للسلام والتنمية
24. منظمة الدردي للسلام والتنمية
25. منظمة البركة لتعكس القدرات
26. منظمة افريقيا العدالة.
27. نحو هي للسلام والتنمية.

شبكة الصحفيين: مخاطر جمة تحدق بالصحفيين أثناء أداء عملهم

الخرطوم: (ديسمبر)

أصدرت شبكة الصحفيين السودانيين بياناً بمناسبة اليوم العالمي للصحافة والذي يصادف الثالث من مايو من كل عام، وهي مناسبة دولية أقرّتها الأمم المتحدة منذ عام 1993، لتأكيد أهمية حرية التعبير واستقلال الإعلام كركيزة أساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

واعتبرت الشبكة أن هذه المناسبة تأتي في وقت يعيش فيه الصحفيون السودانيون في حالة من البؤس والحزن، وقد شردتهم الحرب واضطروا لترك المهنة والبحث عن وسائل وسبل أخرى لكسب العيش، وأصبحوا منذ حرب 15 أبريل 2023م، يواجهون واقعاً مريراً؛ إما لاجئين في دول الجوار أو نازحين في مراكز الإيواء المختلفة، أو عرضة للاستدعاء المتكرر والاعتقال من قبل الجيش السوداني، أو قابعين خلف القضبان في سجون قوات الدعم السريع، وإما مخفيين قسرياً، بينما الكثير منهم مقيدون وغير قادرين على العمل والتغطية الصحفية في ظل القبضة الأمنية من قبل الأطراف المتقاتلة والتي تعمل على خنق حرية الصحافة.

وأضاف البيان الصادر في 3 مايو 2026 أن العديد من الصحفيين يعملون في ظروف بيئية سيئة وشروط عمل مجحفة وانعدام الأجور، ومع ذلك يخاطرون بأرواحهم في سبيل الوصول إلى المعلومة وتوثيق الحقائق، في ظل غياب الحماية القانونية وعدم التزام الأطراف المتقاتلة بالقانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان في حماية المدنيين وخاصة الصحفيين.

ونوهت الشبكة إلى الانتشار المتزايد للمعلومات المضللة وتوظيف أدوات الذكاء الصناعي، في إنشاء غرف أخبار مهمتها صناعة وفبركة الأخبار وتضليل الرأي العام، مع تغذية ونشر خطاب الكراهية والتطرف العنيف وإشاعة العنصرية بين أبناء الشعب السوداني، فأصبحت بذلك المهنية والمصداقية على المحك، ما لم يتوحد المدافعون عن الحقيقة للتصدي لمثل هذه الظواهر.

وجددت شبكة الصحفيين السودانيين موقفها الثابت في الدفاع عن حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير، وأنها ليست منحة، بل حق دستوري وقانوني ووفق المعايير الدولية، وواجب علينا انتزاعه والدفاع عنه، كما هي مسؤوليتنا أمام المجتمع السوداني في تقديم المعلومة الصادقة من مصادرها، حتى في مناطق النزاع رغم القيود المفروضة على الصحفيين من طرفي النزاع وعدم احترامهما لمهمة الصحفي، حتى يستعيد المجتمع ثقته في الصحافة.

كما تقدمت بالتهنئة في هذه المناسبة بالتهنئة لنقابة الصحفيين السودانيين لنيلها جائزة «غييرمو كانو» العالمية لحرية الصحافة المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة «اليونسكو»، تقديراً لدورها في إدانة الاستهداف المتعمد للصحفيين في سياق النزاع الجاري في السودان، متمنين لها دوام التوفيق في القيام بواجبها خدمة للصحفيين وقضايا الحريات.

عثمان عبيد بفور بجائزة التميز في الكاريكاتير

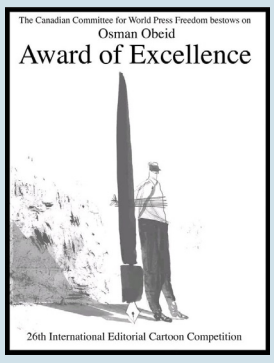

كندا: (ديسمبر)

فاز الكاريكاتيرست عثمان عبيد بجائزة التميز (Award of Excellence) في مسابقة الكاريكاتير التحريري الدولية – كندا لعام 2026 (26th World Press Freedom International Editorial Cartoon) التي تنظمها World Press Freedom Canada، والتي جاءت هذا العام تحت عنوان «الأوقات العصيبة».

وشهدت المسابقة مشاركة دولية واسعة، حيث أعلنت لجنة التحكيم في يوم 29 أبريل 2026 عن ثلاث جوائز مادية للأعمال الفائزة، إلى جانب اختيار عشرة أعمال لنيل جائزة التميز.

وتُعد المسابقة من المنصات الدولية المعنية بدعم حرية الصحافة والتعبير من خلال فن الكاريكاتير السياسي، حيث تسلط الضوء على القضايا الإنسانية والواقع العالمي عبر الصورة الساخرة.

وتتقدم (ديسمبر) بالتهنئة للأستاذ عثمان عبيد على هذا الفوز المستحق والذي يمثل إنجازاً جديداً للصحافة والصحفيين السودانيين ولفن الرسوم الكاريكاتورية.

اتحاد الصحفيين والكتاب العرب في أوروبا يكرم أبو سيمازة

باريس: (ديسمبر)

ضمن احتفالية «اتحاد الصحفيين والكتاب العرب في أوروبا» باليوم العالمي لحرية الصحافة بالعاصمة الفرنسية باريس يوم السبت 2 مايو 2026، جرى تكريم الأستاذ الصحفي والكاتب عبدالله رزق (أبو سيمازة) مع عدد من الكتاب والصحفيين والمؤسسات النقابية والصحفية.

وفي رسالة تليت بالنيابة عنه أمام المشاركين في الاحتفال، عبر الأستاذ عبد الله رزق عن سعادته بهذا التكريم ضمن نفر من الصحفيين العرب، كبعض من الاحتفاء بهذه المناسبة الجليلة، كما عبر عن غبطته لتلازم هذه المأثرة، مع تكريم اليونسكو لنقابة الصحفيين السودانيين، التي يتشرف بعضويتها، لتصديها الجسور للانتهاكات ولالتزامها جانب الحرية والحقيقة.

عبدالله رزق

ونوه الأستاذ عبد الله رزق إلى أنه ورغم الحرب الأهلية في بلادنا، التي دخلت عامها الرابع، يؤكد الصحفيون السودانيون، جدارتهم في حمل أمانة المسؤولية المهنية، الوطنية والأخلاقية، واصطفافهم إلى جانب بنات وأبناء شعبهم من أجل إنهاء الحرب وتوطيد قيم السلام والحرية والعدالة، لأن في ذلك ازدهاراً لحرية الرأي، وحرية التعبير وتبادل الأفكار والآراء والمعلومات، وحرية الصحافة، حجر الزاوية في بنيان منظومة حقوق الإنسان.

ويتقدم فريق تحرير (ديسمبر) بالتهنئة للأستاذ عبد الله رزق على هذا التكريم المستحق والذي يكلل مسيرة طويلة من العمل الصحفي المهني والمنحاز لقضايا الشعب والوطن.

محمد نيالا يفوز بجائزة المبادرة السودانية لحرية الصحافة

Sudanese Human Rights Initiative

اختارت المبادرة السودانية لحقوق الإنسان الزميل الصحفي محمد الفاتح يوسف همّة (نيالا) لفوز بجائزتها لحرية الصحافة لعام 2026. وأعلنت المبادرة أنها تكرم هذا العام الصحفي محمد الفاتح يوسف همّة تقديرًا لشجاعته في العمل الصحفي والتزامه الراسخ بنقل قضايا حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالنزاع المستمر في السودان. واعتبرت أن عمله يظل صوتًا مهمًا للمدنيين، وللمساءلة، وللعدالة في وقت تتعرض فيه الحقيقة للتهديد.

وأكدت المبادرة السودانية لحقوق الإنسان أن إطلاق هذه الجائزة هو تجديد لالتزامها المستمر بالدفاع عن حرية الصحافة ودعم الصحافة المستقلة في السودان.

وفي تغريدة على حسابه على منصة فيسبوك، شكر محمد نيالا المبادرة السودانية لحقوق الإنسان لمنحه جائزة حرية الصحافة للعام 2026 باعتبارها ليست تكريمًا شخصيًا فحسب، بل اعتراف بجهود كل الصحفيين السودانيين الذين يعملون في ظروف صعبة، لإيصال الحقيقة والدفاع عن حق الناس في المعرفة.

التهنئة للزميل الصحفي محمد الفاتح يوسف بهذه الجائزة المستحقة وتمنياتنا له بمواصلة الجهد ومزيد من النجاحات والإنجازات.

مخاوف اتحاد الصحفيين من تنامي الاعتراف الإقليمي والدولي بالنقابة بعد جائزة (اليونسكو)

عواصم: (ديسمبر)

أصيب الوسط الصحفي السوداني بقدر من الحيرة جراء مضمون البيان الذي أصدره ما يسمى «الاتحاد العام للصحفيين السودانيين» المنشور بصفحته على منصة «فيسبوك» للاحتجاج والاعتراض على منح اليونسكو جائزة الحريات الصحفية 2026م لنقابة الصحفيين السودانيين، باعتبارهم توقعوا أن تحتفي الجهات السودانية بهذا الاختيار والتتويج.

وبدا واضحاً أن التوتر أصاب قيادات من هذه الخطوة للدرجة التي كتبوا بها التاريخ في مستهل البيان خطأ حيث أشار لإصداره في 28 مايو 2026م، في حين أن تاريخ نشره هو 30 أبريل 2026م. إلا أن مضمون ومحتوى البيان أظهر قدراً أكبر من التوتر والمخاوف بسبب قرار منح الجائزة لنقابة الصحفيين السودانيين، حيث اعتبر النقابة «جسماً منتحلاً فاقداً لأي مشروعية قانونية أو وجود دستوري» وخارج عن ضوابط العمل النقابي السائد بالبلاد، معتبراً منح الجائزة للنقابة بأنه «يمثل سقطةً مهنية كبرى تفتقر لأبسط قواعد الإنصاف لكيان وهمي لم يسجِّل حضوراً مهنياً في الدفاع عن قضايا الصحفيين، بل تماهى بشكل مخزٍ مع الأجندة السياسية لمليشيا الدعم السريع» وصمت عن إدانة انتهاكاتها الجسيمة في حق الصحفيين.

وأطلق اتحاد الصحفيين تحذيراً بوصفه «الجسم الشرعي المعترف به وطنياً ودولياً» والعضو الأصيل بالاتحاد الدولي للصحفيين وتربطه شراكات وتفاهمات مع مكتب اليونسكو القطري بالبلاد من هذه الخطوة «التي تمثل طعنة في خاصرة العمل الإعلامي المستقل»، وطالب بمراجعة القرار، مقترحاً توجيه الجائزة إلى «جميع الصحفيين السودانيين» أسوة بما فعلته في العام 2024م بغزة تخصيصها لجميع الصحفيين الفلسطينيين، معتبراً منحها للنقابة التي هي «كيان مشبوه ومعزول يضم ناشطين سياسيين موالين لقتلة الشعب السوداني، سعوا لسرقة الجائزة من مستحقيها»، يُظهر المنظمة الأممية وكأنها انحازت لتوجيهات رعاة المليشيا بتكريم أبواقها، وفقاً لما أورده البيان.

بالتوازي مع ذلك أعلن رئيس اتحاد الصحفيين الصادق الرزيقي في تصريحات لصحيفة (العودة) الإسفيرية التي تمولها جهات مرتبطة بقيادة الجيش بأنهم يعتزمون مراجعة السجل الصحفي وإسقاط عضوية المساندين للدعم السريع وشطبهم من السجل الصحفي ومنعهم من ممارسة الصحافة بسبب مواقفهم المساندة للدعم السريع.

وأشار مراقبون في تعليقهم لـ(ديسمبر) على هذا الموقف بأن السبب الحقيقي لتوتر ومخاوف اتحاد الصحفيين ورئيسه أن منح جائزة اليونسكو لنقابة الصحفيين بمثابة أقوى ضربة يتلقاها الاتحاد في معركته المستمرة ضد النقابة منذ انتخابها في سبتمبر 2022م، وقطع الطريق عليها أمام الانضمام للتجمعات النقابية الصحفية الإقليمية والدولية، معتبرين أن منح النقابة جائزة من منظمة دولية يعد أبرز وأهم اعتراف بها وبدورها وتأكيد على حيويتها وفعاليتها.

واعتبروا أن المقارنة معدومة بين النقابة والاتحاد في ما يتصل بالأنشطة المرتبطة بالحريات العامة والمخاطر التي يتعرض لها الصحفيون والصحفيات والانتهاكات من طرفي الحرب، إذ ظلت النقابة تصدر بيانات وتقارير دورية تتناول أوضاع الحريات الصحفية والانتهاكات التي يتعرضون لها، على عكس الاتحاد الذي يضم في عضويته شخصيات غير ممارسين للمهنة.

ونوه ذات المراقبين لإمكانية تورط الاتحاد في أزمة مع الأجسام النقابية الإقليمية والدولية التي تعترف بحق حرية البناء النقابي وتعدده في حال اتخاذه إجراءات بناءً على المواقف السياسية، مع إشارتهم لعدم وجود أثر لمثل هذا الإجراء لانفضاض الصحفيين من حول الاتحاد والمتغيرات الجوهرية في طبيعة المؤسسات والعمل الصحفي خاصة بعد اندلاع الحرب، وأردفوا: «لكن إذا فعلوا هذا الأمر ونفذوا تهديدهم فهو بلا قيمة، لكنه سيؤكد أن الجسم الذي يطلق عليه اتحاد الصحفيين ليس تكويناً نقابياً وإنما كيان سياسي يعبر عن مواقف وتوجهات سياسية».

الاتحاد العام للصحفيين السودانيين
SUDANESE JOURNALISTS UNION

بيان | اتحاد الصحفيين يدين سعي اليونسكو لمنح جائزة "الحريات" لجسم غير قانوني

الخرطوم - 28 مايو 2026

• يعرب الاتحاد العام للصحفيين عن بالغ تقديره للدور الجوهري الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في دعم حريات الصحافة وصون استقلالها وتعزيز مهنيتها عبر العالم، وهو دور ظل دائماً محل احترامنا وتقديرنا العميقين.

• غير أن الاتحاد - انطلاقاً من مسؤوليته التاريخية والقانونية تجاه المهنة ومنتسبيها في السودان - تلقى ببالغ الدهشة والأسف، الأنباء التي تشير إلى قرار المنظمة منح جائزة "غيرمو كانو العالمية لحرية الصحافة" لهذا العام لما يسمى بـ"نقابة الصحفيين"، وهي كيان وهمي لا يعدو كونه جسماً منتحلاً فاقدًا لأي مشروعية قانونية أو وجود دستوري في الدولة السودانية، ويمثل ظهوره خروجاً صارخاً عن ضوابط العمل النقابي المهني المستند إلى قوانين البلاد السارية.

• إن منح هذه الجائزة الرفيعة لهذا الجسم المزعوم، يمثل سقطة مهنية كبرى تفتقر إلى أبسط قواعد الإنصاف؛ لأن هذا الكيان الوهمي لم يسجل حضوراً مهنياً واحداً في الدفاع عن قضايا الصحفيين، بل تماهى بشكل مخزٍ مع الأجندة السياسية لمليشيا الدعم السريع المتمردة، وتحول إلى ذراع من أذرعها السياسية، وصمت صمتاً مريباً عن إدانة الانتهاكات الجسيمة التي مارستها هذه المليشيا بحق الصحفيين السودانيين من قتل واعتقال وتشريد، فضلاً عن تدميرها الممنهج للمؤسسات الإعلامية القومية والخاصة.

• يتجاوز هذا التكريم السياسي المرفوض، الحقائق المريرة التي يعيشها الصحفيون في الميدان، ويستند إلى معلومات مضللة وغير دقيقة، ما يجعل القرار مدفوعاً بأجندة سياسية موجهة من رعاة المليشيا المجرمة، ولا علاقة له بحرية الصحافة أو نبل الدفاع عن الكلمة الحرة.

• يحذر الاتحاد العام للصحفيين، بوصفه الجسم الشرعي المعترف به وطنياً ودولياً وعضواً أصيلاً في الاتحاد الدولي للصحفيين، والذي ترتبط بشراكات وتفاهمات طويلة مع مكتب اليونسكو القطري في الخرطوم، من هذه الخطوة التي تمثل طعنة في خاصرة العمل الإعلامي المستقل.

• سيؤدي هذا التوجه بالضرورة، إلى تسييس الجوائز الدولية وإفراغها من قيمتها الأخلاقية، ما يترتب عليه فقدان الثقة الدولية في معايير المنظمة، فضلاً عن إشاعة الفوضى في العمل النقابي وتعميق الانقسامات التي تضر بالصحفيين المستقلين في هذا الظرف الحرج من تاريخ بلادنا.

الخرطوم شارع الجمهورية: غرب البنك الزراعي المقفل
+24912390023 / +24912390023
alittihad.sju@gmail.com

الاتحاد العام للصحفيين السودانيين
SUDANESE JOURNALISTS UNION

• بناءً على ما سبق، فإن الاتحاد العام للصحفيين، وفي إطار ترتيباته الحالية لاستكمال العملية الانتخابية وتمكين الصحفيين من ممارسة حقوقهم الديمقراطية، يطالب اليونسكو بمراجعة هذا القرار فوراً، حمايةً لسمعة المنظمة ولنزاهة الجوائز الدولية.

• ويشدد الاتحاد على ضرورة التزام المنظمة بضوابط الأمم المتحدة التي توجب احترام قوانين وسيادة الدول الأعضاء، وعدم الاعتراف بأجسام موازية تخالف القانون الوطني، خاصة وأن هذه "النقابة" توفر الإسناد السياسي والإعلامي لجهات تفتقر للشرعية.

• كان على اليونسكو توجيه الجائزة إلى "جميع الصحفيين السودانيين" أسوة بما فعلت عام 2024 عندما خصصتها "لجميع الصحفيين الفلسطينيين" في غزة، تقديراً لشجاعتهم الاستثنائية وتفانيهم في توثيق الحرب الإسرائيلية الغاشمة عليهم.

• إن منح اليونسكو جائزة الصحافة لكيان مشبوه ومعزول يضم ناشطين سياسيين موالين لقتلة الشعب السوداني، سعوا لسرقة الجائزة من مستحقيها، يُظهر المنظمة الأممية وكأنها انحازت لتوجيهات رعاة المليشيا بتكريم أبواقها، بدلاً من سعيها لتعظيم الصحفيين الذين لقوا حتفهم على يد المليشيا نفسها، وبا لها من مفارقة لا يمحوها إلا منح الجائزة للصحفيين السودانيين الذين قُتلوا برصاصها، أو المصابين والمختطفين والمختفين قسرياً في سجونها.

• من البدهي أن الجوائز الدولية في مناطق الحرب تهدف إلى المساعدة في دعم الحريات وإشاعة التضامن مع الصحفيين في الميدان، غير أن اليونسكو سمت إلى زيادة حدة الانقسام بينهم، والانحياز إلى مجموعات معزولة تقيم في عواصم القتلة. ومع ذلك، سيظل الصحفي السوداني المستقل في الميدان هو من يدفع الثمن الحقيقي بعيداً عن أضواء المنصات والجوائز غير المنصفة.

• ويؤكد الاتحاد العام للصحفيين السودانيين أنه لن يتوانى في الدفاع عن شرعيته وعن حقوق منتسبيه ضد أي محاولات لتزييف الواقع أو شرعنة كيانات تخدم المشاريع التخريبية والمليشيات المسلحة على حساب المهنة وأخلاقها.

الاتحاد العام للصحفيين السودانيين

الخرطوم شارع الجمهورية: غرب البنك الزراعي المقفل
+24912390023 / +24912390023
alittihad.sju@gmail.com

صورة ضوئية لبيان اتحاد الصحفيين نقلاً عن صفحة الاتحاد بالفيسبوك

شكوك حول عفوية ودوافع فيديو (بوكس البرهان)

الخرطوم: (ديسمبر)

انتشر مقطع فيديو يوم أمس الأول الثلاثاء يظهر طلاباً على ظهر بوكس دبل كابينة مظلل اتضح أن قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان هو من يقوده شخصياً، حيث أظهر الفيديو الطلاب يبادرون بالسلام على البرهان والالتفاف حول سيارته بعد اكتشافهم أنه من توقف لتوصيلهم.

ولقي الفيديو المذكور تداولاً على نطاق واسع، وأحدث، طبقاً لمتابعين لمنصات التواصل الاجتماعي، تحولاً في مسار واهتمامات السودانيين في منصات التواصل الاجتماعي، وتلاحظ أن مساندين لقائد الجيش شرعوا في مدحه والثناء عليه بسبب تواضعه وقيادته للعربة بنفسه ومبادرته بالوقوف لإيصال التلاميذ في طريقه.

إلا أن جوانب من الفيديو وإنتاجه ودوافع بثه أحيطت بشكوك عميقة، خاصة عفوية المحتوى وعدم إنتاجه بشكل مقصود. ولعل أول ما أثار انتباه المراقبين والمحللين هو مشهد سيارة البوكس الثانية التي كانت خلف سيارة البرهان وقامت بتصوير مشهد التلاميذ راكبين على سطح البوكس قبل أن تتخطى سيارة البرهان وتلتقط لقطات فيديو تظهره وهو يقود السيارة مع إنزال زجاجة السيارة لمستوى سمح بظهوره بشكل واضح وهو يقود السيارة، وهو ما أثار شكوكاً كبيرة حول الحدث وكأنه معد سلفاً لتحقيق مقاصد ودوافع مختلفة.

وتباينت آراء المراقبين الذين استطلعتهم (ديسمبر) لتحليل وتفسير السبب الحقيقي المراد به إنتاج وبث هذا الفيديو في هذا التوقيت، حيث ذهب أحدهم للقول إنه جاء لتحسين صورة البرهان بعد تعرضه لانتقادات عنيفة بسبب إفصاحه عن دور استخباري قدمه بعض الأطباء للجيش بجنوب الخرطوم وتقديمهم معلومات عن تحركات الدعم السريع، الأمر الذي سيترتب عليه تعريض حياة العاملين بالحقل الطبي للخطر والاستهداف. فيما ذهب آخر للقول إن الهدف هو تقليل الضغوط على قائد الجيش الذي يجابه حملة عنيفة من الانتقادات من المنصات الإعلامية المرتبطة بالحركة الإسلامية الإرهابية، خاصة من المدعو محمد السماني «الانصرافي» والتحريض عليه وتوجيه اتهامات له بالخيانة.

صورة من الفيديو تظهر البرهان وهو يقود العربة البوكس

إلا أن عدداً أكبر من المراقبين ربط مقاصد هذا الفيديو بالتطورات الميدانية والعسكرية خاصة بعد الهجمات التي شنها الدعم السريع على مطار الخرطوم منتصف الأسبوع، والتي أثارت تساؤلات واستفسارات حول مقدرة الجيش على التصدي لمثل هذه الهجمات، وعمقت المخاوف من هشاشة الأوضاع وتزايد المخاطر بالعاصمة الخرطوم في حال استمرار الهجمات عليها بالمسيرات. لكنهم نوهوا في ذات الوقت إلى أن الأمر الأساسي الذي أراد البرهان صرف الأنظار عنه متصل بشكل رئيسي باستمرار هو «حالة الضعف وفشل الجيش في التصدي لهذه الهجمات»، مستدلين بما أورده الناطق الرسمي باسم الجيش في المؤتمر الصحفي المشترك مع وزيري الخارجية والإعلام لحكومة سلطة قائد الجيش بإشارته لرصد تحركات المسيرات وخط سيرها دون تقديم إجابة حول أسباب عدم التصدي لها والتعامل معها قبل شنها هجوماً على أهدافها.

قيادات بحزب التحالف تتنحى عن مواقعها طوعاً

عواصم: (ديسمبر)

تخلى رئيس حزب التحالف الوطني السوداني اللواء متقاعد كمال إسماعيل ورئيس المجلس المركزي بالإنابة سعد نصرالدين السيد عن موقعيهما القياديين وقاما بترشيح خلف لكل منهما في رئاسة الحزب والمجلس المركزي. حيث قام الأول بترشيح العميد متقاعد وليد عزالدين رئيساً للحزب، فيما قام الثاني بترشيح عبدالرحمن عبدالسيد رئيساً للمجلس المركزي.

ونقلت منصات دائرة الإعلام بالحزب بأن تلك الترشيحات قدمت يوم الاثنين 4 مايو للجنة الانتخابات، حيث أوضح اللواء كمال إسماعيل في خطابه أن الخطوة تأتي تأكيداً على ممارسة الديمقراطية والتمسك بمبدأ عدم أبدية القيادة وتجديدها، وتسليم القيادات للراية بشكل طوعي واختياري.

ونقلت ذات المنصات عن رئيس المجلس المركزي بالإنابة سعد نصرالدين السيد قوله إنه يقوم بهذه الخطوة «تأكيداً على التزام قيادة حزبنا وقواعده بانتقال القيادة ونقلها بشكل ديمقراطي رضائي بشكل يعزز ويرسخ تجربة حزبنا الديمقراطية وممارستنا للحرية والتجديد وتمسكنا بالدولة المدنية الديمقراطية الموحدة».

وأبلغ مصدر مطلع بالحزب، طلب حجب اسمه (ديسمبر)، بأن إسماعيل ظل يلح ويطلب من أجهزة الحزب إعفاءه من موقعه وترشيح شخص بديل عنه وهو ذات موقف رئيس المجلس المركزي بالإنابة، إلا أن التطورات التنظيمية الداخلية التي صاحبت دورة انعقاد المجلس المركزي السابق الذي استمر لمدة عامين وما تلاها من إجراءات بعقد دورة اعتيادية للمجلس المركزي اعتباراً من نوفمبر الماضي، دفعتهما للاستمرار في موقعيهما للتصدي لمهمة إعادة بناء الحزب مجدداً خلال دورة الانعقاد الحالية للمجلس المركزي التي شهدت إجازة ست لوائح أساسية، بجانب الرؤية السياسية والمتوقع استكمالها بانتخاب قيادة الحزب على المستوى التشريعي والتنفيذي.

سعد نصرالدين السيد

اللواء كمال اسماعيل

لـ(ديسمبر) كلمة

حين يخرج المولود من رحم العدم!

طلبت مني أسرة تحرير صحيفة (ديسمبر) الموقرة أن أكتب افتتاحية هذا العدد، بحسبانه العدد المكمِّل لعامها الأول، فكان أول ما فكرت فيه أن أعتذر عن هذه المهمة العصية.. فهناك من هم أجدر مني وأقدر على القيام بهذا الدور.. ثم راجعت نفسي.. هذه عصبة من الشباب قضت عاماً كاملاً متبرعة بوقتها وجهدها وفكرها ومالها لتظل (ديسمبر) منارة سامقة.. فلا أقل من أن تكون مساهمتي كلمات تقدر جهد العام هذا.. ثم قلت إن المشاريع العظيمة دائماً ما تكون لها بدايات عظيمة.. ولكن النجاح دوماً ما يشغلنا عن العودة إلى تلك البدايات.. فرأيت أن بداية (ديسمبر) تستحق العودة إليها والوقوف عندها.. فجعلت ذلك عنوان هذا المقال!.

والحق يقال إن صحيفة (ديسمبر) التي نحتفي بإكمالها العام قد خرجت من رحم العدم.. ففي صبيحة 15 أبريل 2023 توقفت كل الصحافة الورقية في السودان، فقد أحرقتها الحرب (العبثية) كما أحرقت كل شيء ذي قيمة.. وحتى الصحافة الإلكترونية انهارت لتبقى فقط صحافة (الذباب الإلكتروني) واليوم الناعق بمزيد من الخراب على السودان وأهله.. فكان لا بد من ردٍّ يوازي هذا الفعل المقيت.. فجاءت (ديسمبر) مولوداً خارجاً من رحم العدم.. كيف ذلك؟

قضت الحرب على الأخضر واليابس.. والناس في شتات.. والزمان مسغبة.. ولكن شباباً آمنوا بوطنهم وبشعبهم وبقضيتهم أدركوا أن غذاء الروح لا يقل أهمية عن غذاء الجسد.. قبدأوا.. وما أصعب البدايات حين تكون من الصفر.. إن لم تكن مما دونه.. غير أن المفاجأة أن هذا المولود القادم من العدم لم يكن ضعيفاً هزيلاً مهيض الجناح.. كلا.. بل خرج كطائر الفينيق المنبعث من الرماد كما في الأسطورة الإغريقية.. قوياً عنيفاً شرساً يرعب الأعداء.. ويهدي من شاء سواء السبيل.. فهكذا ومن تحت رماد الحرب خرجت (ديسمبر).. قوية.. فتية.. عصية على الانكسار.

ولئن سألتني عن هذه الصدفة العجيبة.. أن يتزامن احتفاؤنا بمرور عام على انطلاقة صحيفة (ديسمبر) مع احتفال العالم باليوم العالمي لحرية الصحافة.. لقلت لك إن بعض الصدف تعطي رسائل أصدق بكثير من تلك التي يعكف على صناعتها الآلاف من البشر..! وإلا فقل لي ما مغزى اليوم العالمي لحرية الصحافة؟ أليس دعم حرية الصحافة؟ ودعم حق المواطن في أن يعلم كل ما من شأنه التأثير على حياته ومصيره؟ ثم تكريس دور الصحافة الحرة في إزالة تغبيش الوعي وفضح الفساد ومناهضة خطاب الكراهية ومناهضة العنف والدعوة إلى السلام؟ ثم دفع الشعوب للتمسك بحقها في الحياة الحرة الكريمة؟..

إذن لقد فعلت (ديسمبر) ذلك وأكثر.. موظِّفة كل القوالب الصحفية بمهنية واحترافية ومصداقية عالية.. ولا نقول بحيادية، لأن الصحافة الحرة لا تعرف الحياد بل تنحاز للحق ولشعبها دوماً.. وهذا أيضاً ما تفعله (ديسمبر).. فكل عام وشعبنا و(ديسمبر) وأنتم بخير.

محمد لطيف

شباب القوى السياسية يلتزمون بالعمل المشترك مع مكونات مؤتمر الشباب

نيروبي: (ديسمبر)

أعلن ممثلو وممثلات منصة شباب القوى السياسية وحركات الكفاح المسلح انتهاء التباينات والخلافات التي شهدها مؤتمر الشباب خلال مداولاته بالوصول لصيغة مشتركة، مؤكدين على التزامهم بالعمل مع رفاقهم المشاركين في المؤتمر «كتفاً بكتف وخطوة بخطوة من أجل تحقيق أجندة الشباب والدفع نحو التحول المدني الديمقراطي ووقف الحرب».

وقالت المنصة في بيان أصدره الناطق باسمها أحمد محمد خير واطلعت عليه (ديسمبر) إن المشاركين في مؤتمر الشباب الذي عقد مؤخراً في العاصمة الكينية نيروبي، تمكنوا من تجاوز التباينات في وجهات النظر بالنقاشات والحوارات، وتوافقوا فيها على تبني رؤية تلتزم بالتحول المدني الديمقراطي وبناء السلام وضرورة تصنيف الحركة الإسلامية تنظيماً إرهابياً وعدم مشاركتها في أي عملية سياسية قادمة، والاستفادة من تنوع وتعدد منابر الأجسام المختلفة في تعبير الأجسام عن خطابها الإعلامي الخاص بها.

وأوضح أن المؤتمر أقر إطاراً تنسيقياً بين الأجسام والمجموعات الشبابية، مع الحفاظ على استقلاليتها كبديل للأشكال والهياكل المركزية القابضة «تجنباً لاحتكار القرارات أو إنتاج نماذج تنظيمية سابقة اتسمت بضعف الفعالية ترتبت عليها انقسامات»، طبقاً لما ذكره البيان.

ديسمبر 04
خريـــة.. ســـلام.. وعـــدالة
الخميس
7 مايو 2026م
تقارير
https://decembernews.com

ترحيب واسع بفوز نقابة الصحفيين بجائزة اليونسكو لحرية الصحافة 2026

اليونسكو: السودان «بقعة صمت» يعيش فيها جزء كبير من السكان في فراغ معلوماتي

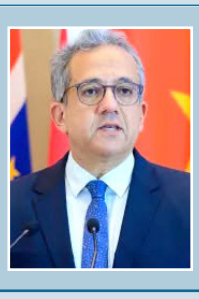

«أبدى أعضاء نقابة الصحفيين السودانيين شجاعة استثنائية وتفانياً راسخاً لا يتزعزع. لم تثنهم التحديات الجسيمة عن العمل الدؤوب لتقديم معلومات دقيقة ومنقذة للحياة إلى مجتمعاتهم المحلية وهي في أمسّ الحاجة إليها. ويُعد التزامهم مثالاً ملهماً لنا جميعاً وخدمةً أساسيةً للحقيقة والمساءلة والسلام»

المدير العام لليونسكو، خالد العناني

«هذه الجائزة ليست مجرد اعتراف بنقابة الصحفيين السودانيين فحسب، بل هي أيضاً تكريم وإشادة بسائر الصحفيين السودانيين الذين يواصلون الدفاع عن الحقيقة وعن حرية الصحافة في ظل ظروف بالغة الصعوبة والخطورة. وتؤكد الجائزة من جديد الدور المحوري الذي تؤديه الصحافة المستقلة في صون القيم الديمقراطية وحمايتها، وفي إيصال وإعلاء أصوات المدنيين المتأثرين بالحرب»

نقيب الصحفيين، عبد المنعم أبو إدريس

رصد: (ديسمبر)

أعلنت اليونسكو في يوم الخميس 30 أبريل 2026 عن منح نقابة الصحفيين السودانيين جائزة اليونسكو/غييرمو كانو العالمية لحرية الصحافة، تقديراً لدورها في إدانة الاستهداف المتعمد للصحفيين في سياق النزاع الجاري في البلاد.

ونوهت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم إلى أن النقابة وثقت منذ نشوب القتال في عام 2023، وفاة 32 صحفياً، و556 انتهاكاً ضد العاملين في وسائل الإعلام، فضلاً عن توقّف العديد من الصحف ومحطات الإذاعة عن العمل، ما جعل من السودان واحداً من أخطر البلدان على ممارسة مهنة الصحافة.

وجاء الإعلان عن فوز نقابة الصحفيين السودانيين بالجائزة قبل يومين من الاحتفال «باليوم العالمي لحرية الصحافة» الموافق 3 مايو، بعدما أوصت لجنة تحكيم دولية مستقلة تضم مهنيين من قطاع الإعلام بمنحها الجائزة.

وأشارت اليونسكو إلى أن النزاع الجاري في السودان أدى إلى تعطل شديد في آليات جمع الأخبار، وإلى تدهور ملحوظ في المشهد الإعلامي السوداني. وتُظهر الأدلة أن الصحفيين تعرّضوا لتهديدات بالعنف وبالاعتقال. ودُمِّرت البنية الأساسية لقطاع الإعلام السوداني بنسبة 90%، فيما حُوصر صحفيون في منازلهم أو أماكن عملهم بسبب أعمال العنف في الشوارع، وعانوا من انقطاعات خدمات الإنترنت والاتصالات، الأمر الذي زاد من تقييد قدرتهم على أداء مهامهم الصحفية.

واعتبرت أن هذه الظروف تفضي بطبيعة الحال إلى تحويل البلد إلى «بقعة صمت» يعيش فيها جزء كبير من السكان في فراغ معلوماتي، ما يفسح المجال أمام تفشي التضليل والمعلومات المغلوطة على نطاق واسع، إلى جانب الدعاية الحربية، وهو ما يؤجج الكراهية ويعمق الاستقطاب.

تاريخ الجائزة

أُنشئت جائزة اليونسكو/غييرمو كانو العالمية لحرية الصحافة في عام 1997، وهي تُمنح كل عام تكريماً لشخص أو منظمة أو مؤسسة على الإسهامات الاستثنائية في الدفاع عن حرية الصحافة أو تعزيزها في أي بقعة من بقاع العالم، ولا سيما إذا جاءت هذه الإسهامات بشجاعة متحدية المخاطر. وهي الجائزة الوحيدة من هذا النوع التي تُمنح للصحفيين ضمن منظومة الأمم المتحدة.

وسُميت هذه الجائزة على اسم الصحفي الكولومبي غييرمو كانو إيسازا، الذي اغتيل أمام مكاتب صحيفته «إل إسبكتادور»، في بوغوتا بكولومبيا في 17 ديسمبر 1986 تخليداً لذكراه. وتمولها مؤسسة غييرمو كانو إيسازا (كولومبيا)، وصندوق ناميبيا الإعلامي، ومؤسسة الديمقراطية والإعلام (Stichting Democratie & Media) (هولندا)، ومؤسسة طومسون رويترز.

ردود فعل واسعة

وبمجرد صدور البيان الصحفي عن اليونسكو، تسابقت منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الصحفية والقوى السياسية والمجتمعية للاحتفاء بهذا الحدث الكبير، خصوصاً أن نقابة الصحفيين السودانيين هي أول منظمة نقابية منتخبة بعد سقوط نظام الإنقاذ في أبريل 2019. فرغم ظروف القمع والمطاردة والتضييق على الحريات، نجح الصحفيون السودانيون بمبادراتهم الذاتية في عقد جمعيتهم العمومية وانتخاب مجلس النقابة في 27 أغسطس 2022م بدار المهندس بالخرطوم.

منتدى الإعلام السوداني

في بيانه بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، قدم منتدى الإعلام السوداني التهنئة لنقابة الصحفيين السودانيين - العضو بالمنتدى- بنيلها جائزة اليونسكو/ غييرمو كانو العالمية في حرية الصحافة تقديراً لدورها البارز في إدانة الاستهداف المتعمد للصحفيين في سياق الحرب الجارية في البلاد.

وجدد منتدى الإعلام السوداني التزامه بالدفاع عن حرية الصحافة، معبراً عن القلق للواقع المرير الذي يعيشه الصحفيون والإعلاميون في السودان، خاصة منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023.

واعتبر المنتدى أن المشهد الإعلامي في السودان تحول إلى ساحة للمخاطر الجسيمة، حيث يواجه الصحفيون والعاملون في الحقل الإعلامي تهديدات وجودية وعنفاً ممنهجاً من أطراف النزاع. وأشار إلى توثيق المنتدى، والنقابة ومنظمات حقوقية وإعلامية أخرى، سلسلة مروعة من الانتهاكات التي طالت الصحفيين.

ونوه المنتدى إلى أن استهداف الصحفيين وإسكات الإعلام ليس مجرد اعتداء على أفراد أو مهنة، بل هو اعتداء على حق المجتمع السوداني بأكمله في المعرفة والحقيقة، وتقويض لأي أمل في تحقيق السلام والعدالة والمساءلة.

أفق جديد

على ذات الصعيد، تقدمت مجلة «أفق جديد» بأصدق التهاني لنقابة الصحفيين السودانيين بمناسبة فوزها بجائزة اليونسكو/غييرمو كانو العالمية لحرية الصحافة لعام 2026، وهو إنجاز يعكس صمود الصحافة السودانية في واحدة من أصعب الفترات التي تمر بها البلاد.

وأشادت المجلة بالدور المتوازن والمسؤول الذي اضطلعت به النقابة خلال الحرب، حيث حافظت على مهنيتها واستقلاليتها، وعملت على تمثيل الصحفيين والدفاع عن قضاياهم بعيداً عن الاستقطاب. كما ثمنت الجهود الكبيرة التي بذلها أعضاء المكتب التنفيذي للنقابة، والتي تمثلت في المتابعة الحثيثة لقضايا الصحفيين، ورصد الانتهاكات، والدفاع عن الحقوق، في ظل ظروف

حفل تسليم جائزة حرية الصحافة 2026 لنقابة الصحفيين بمقر اليونسكو في باريس

بالغة التعقيد والخطورة. واعتبرت أن هذا التكاتف المهني، من النقابة إلى القاعدة الصحفية، يؤكد أن الصحافة السودانية ظلت حية وفاعلة، وقادرة على أداء رسالتها في توثيق معاناة المواطنين وكشف الحقائق، مهما اشتدت الظروف.

التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»

قدم المكتب التنفيذي للتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»، التهنئة للرفاق في نقابة الصحفيين السودانيين على فوزها بجائزة اليونسكو/غييرمو كانو العالمية لحرية الصحافة، التي منحتها إياها منظمة اليونسكو تقديراً لدورها في إدانة الاستهداف المتعمد للصحفيين في سياق النزاع الجاري في السودان، وما أبداه أعضاء النقابة من شجاعة استثنائية وتفان.

واعتبر أن هذه الجائزة العالمية رفيعة المستوى هي تكريم مستحق للحركة النقابية السودانية العريقة، وللإعلاميين والإعلاميات السودانيين الشجعان الذين ما هابوا قول الحق في أحلك الظروف، ولنقابة الصحفيين السودانيين التي حملت قيم ثورة ديسمبر المجيدة وعبرت عنها بمهنية وديمقراطية واحترافية في ظروف بالغة التعقيد.

حزب الأمة القومي

من جهتها، تقدمت دائرة الإعلام بحزب الأمة القومي بأصدق التهاني وأخلص التبريكات إلى نقابة الصحفيين السودانيين، بمناسبة نيلها جائزة اليونسكو/ غييرمو كانو العالمية لحرية الصحافة، للعام 2026م، تقديراً لدورها المهني والوطني الرائد في الذود عن حرية الصحافة، وكشف الحقائق، والانتهاكات المروعة التي ارتكبتها أطراف الحرب والانتصار لقيم الشفافية، وذلك في ظل الحرب الدائرة في السودان وما خلّفته من انتهاكات جسيمة وتجاوزات صارخة لكافة القوانين والأعراف الدولية والإنسانية.

واعتبرت أن هذا التتويج الدولي الرفيع يجسد المكانة المستحقة التي تبوأتها النقابة، ويعكس صمود الصحفيين السودانيين وثباتهم في مواجهة القمع والاستبداد، وتمسكهم برسالة الصحافة النبيلة بوصفها صوت من لا صوت له، وسلطة رقابية حرة لا تلين أمام محاولات التكميم أو التضييق.

ووصف حزب الأمة القومي تجربة نقابة الصحفيين السودانيين بأنها بارقة أمل في واقع معتم، ونافذة مضيئة في سماء ملبدة بالتحديات، حيث واصلت أداء رسالتها بجرأة ومسؤولية، متحديةً بطش السلطوية، وماضيةً في الدفاع عن الحقيقة وصون كرامة المهنة.

حزب البعث الأصل

من جهتها اعتبرت قيادة قُطر السُّودان لحزب البعث العربي الاشتراكي الأصل أنّ الجائزة الدولية المستحقة، تُلقي على عاتق النقابة وعضويتها مسؤولية عظيمة لمواصلة هذه المسيرة الشاقة المشرّفة في الحاضر والمستقبل، حتى يبلغ شعبنا في كل بقاع أرضه مرافئ السّلام والحرية والعدالة الشّاملة، ومعانقة المستقبل الذي يكون سيد قراره بإرادته الحرة، وبما يصون وحدة السودان وسيادته ودوره الإيجابي في قضايا أمّته ومحيطه العربي الإفريقي الإنساني. «لقد عبّرت أقلامكم وكاميراتكم، وهواتفكم ومواقفكم بحق وبشرف، عن ضمير شعبنا تجاه مأساة الحرب التي استهدفت تطلعاته التي أفصحت عنها مبادئ وشعارات انتفاضته ذات الطّابع الثّوري، وتمسُّك قُواهُ الحيّة بالحلول السلمية، لقضايا التّطور الوطني عبر الانتفاضة الشّاملة».

محامو الطوارئ

وتقدمت مجموعة «محامو الطوارئ» بأحر التهاني وأصدق مشاعر الفخر إلى نقابة الصحفيين السودانيين بمناسبة فوزها بجائزة اليونسكو/غييرمو كانو العالمية لحرية الصحافة لعام 2026، وهو استحقاق يعكس قيمة الكلمة الحرة في زمن يشتد فيه القمع وتتسع فيه مساحات الخوف، ويأتي في لحظة تشهد فيها الصحافة تراجعاً خطيراً في بيئتها المهنية، ما يجعل هذا التتويج رسالة واضحة بأن هناك صحافة جادة ومسؤولة قادرة على مواجهة التشويه والدفاع عن الحقيقة.

ووصف محامو الطوارئ هذا الفوز بأنه يمثل اعترافاً دولياً بدور الصحافة السودانية كإحدى أهم مصادر توثيق الواقع، في سياق انهارت فيه العديد من مؤسسات الرقابة الرسمية، فأصبح العمل الصحفي جزءاً محورياً من حفظ الذاكرة العامة للانتهاكات، ومكوناً أساسياً في أي مسار عدالة مستقبلية.

وأكدت مجموعة محامو الطوارئ أن نقابة الصحفيين السودانيين رفيق أصيل وشريك مباشر في معركة الدفاع عن حقوق الإنسان، حيث يلتقي التوثيق القانوني بالتوثيق الصحفي في بناء سجل الحقيقة والمساءلة. «لقد أثبت الصحفيون والصحفيات السودانيون أنهم في خط المواجهة الأول مع الحقيقة، يؤدون دوراً محورياً في كشف الانتهاكات وتقديمها للرأي العام، رغم ما يواجهونه من مخاطر جسيمة تهدد حياتهم وسلامتهم في سياق حرب قاسية ومفتوحة».

وجددت مجموعة محامو الطوارئ دعمها الكامل للصحفيين والعاملين في المجال الإعلامي، ودعت إلى توفير حماية عاجلة وفعالة لهم من المخاطر المتصاعدة الناجمة عن الحرب وسياقها، باعتبار أن حماية الصحفيين ليست مطلباً إنسانياً فحسب، بل شرط جوهري لأي إمكانية حقيقية لتحقيق العدالة ووقف الانتهاكات وضمان عدم تكرارها.

لجنة المعلمين السودانيين

وتقدمت لجنة المعلمين السودانيين بأحرّ التهاني والتبريكات للرفاق في نقابة الصحفيين السودانيين، بمناسبة فوز النقابة بجائزة اليونسكو العالمية لحرية الصحافة، تقديراً لدورها في كشف الانتهاكات التي تعرّض لها الوسط الصحفي خلال حرب 15 أبريل 2023م.

واعتبرت أن هذا التكريم هو، في حقيقته، تكريمٌ لكل التشكيلات النقابية الحرة التي تسعى لخلق واقع أفضل، رغم قسوة الحاضر والتضييق الذي مُورس عليها في الماضي.

وأكدت لجنة المعلمين أن هذا التكريم سيكون دافعاً لمزيدٍ من البذل والسعي نحو الوصول إلى الدولة المدنية الديمقراطية التي ثار من أجلها شعبنا، وضحّى في سبيلها شهداؤنا.

المركز الإقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني

هنأ المركز المركز الإقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني نقابة الصحفيين السودانيين بمناسبة فوزها بجائزة اليونسكو/ غييرمو كانو العالمية لحرية الصحافة لعام 2026، واعتبر أن هذا التتويج يمثل اعترافاً دولياً بشجاعة الصحفيين السودانيين، وتقديراً لدور النقابة في الدفاع عن حرية الصحافة وتوثيق الانتهاكات ضد الإعلاميين.

ودعا المركز الإقليمي لتدريب وتنمية المجتمع المدني إلى تحرك دولي عاجل لحماية الصحفيين السودانيين، معرباً عن قلقه البالغ إزاء ما وصفه بـ«الانهيار الكلي» الذي أصاب المشهد الإعلامي في السودان بسبب الحرب المستمرة، وذلك بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة.

وشدد المركز على أن الصحافة الحرة تمثل شريكاً أساسياً في عمليات التنمية وبناء المجتمعات الديمقراطية، مؤكداً التزام المركز بتوفير برامج تدريبية للصحفيين في مجالات الوعي القانوني والحقوقي، ومواجهة حملات التضليل الإعلامي، والتعامل المهني مع التحولات الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

كما أشار المركز إلى أهمية دور الصحافة في مسارات العدالة الانتقالية وتوثيق الانتهاكات، معتبراً أن الوصول إلى الحقيقة يمثل أساساً للمصالحة الوطنية وتحقيق السلام المستدام.

نساء ضد الظلم

وتقدمت «نساء ضد الظلم» إلى نقابة الصحفيين السودانيين وجميع الصحفيين والصحفيات الأحرار بأجمل التهاني وخالص التبريكات لفوزهم بجائزة «اليونسكو/ غييرمو كانو العالمية لحرية الصحافة لعام 2026». واعتبرت أن التكريم صادف أهله، مؤكدة صمود الصحافة السودانية أمام القمع الذي تمارسه دولة الاستبداد والحروب ضد الكلمة الحرة وأمام استهداف الصحفيين والصحفيات بالاعتقالات والاغتيالات خاصة في هذه الحرب اللعينة. وتمنت «نساء ضد الظلم» للنقابة المزيد من التقدم والازدهار وصدق الكلمة ومهنية العمل الصحافي والمؤسسية المهنية الكاملة.

تقرير دولي: السودان في صدارة أشد أزمات الجوع عالمياً

المجاعة في السودان واقع وليس توقعاً

روما/ جنيف/ نيويورك: (ديسمبر)

حذّر تحالف دولي يضم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ووكالات إنسانية، في تقرير نُشر الجمعة الماضي 1 مايو 2026، من أن انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية بلغا مستويات قياسية خلال العام الماضي، مع تركّز الأزمات بشكل غير مسبوق في عشر دول، على رأسها السودان وغزة وجنوب السودان. حيث تؤدي الأزمات المتداخلة، المتمثلة في النزاعات والأمراض ومحدودية الوصول إلى الخدمات، إلى تفاقم مستويات سوء التغذية لتصل إلى درجات قصوى، مما يزيد من خطر الوفاة.

وجاء في النسخة العاشرة من «التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية Global Report on Food Crises (GRFC)» لعام 2026، الذي اطلعت (ديسمبر) على نسخة منه، واستناداً إلى بيانات من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والوكالات الإنسانية، أن نحو 266 مليون شخص في 47 دولة أو إقليماً يعانوا مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، وأن ثلثي المتضررين يعيشون في عشر دول فقط، بينها أفغانستان وبنغلاديش وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار ونيجيريا وباكستان وجنوب السودان والسودان وسوريا واليمن.

وقال غوتيريش: «هذا التقرير عبارة عن دعوة للعمل تحثّ زعماء العالم على حشد الإرادة السياسية لزيادة الاستثمار بسرعة في المساعدات المنقذة للحياة، والعمل على إنهاء الصراعات التي تسبب الكثير من المعاناة للكثيرين».

مأساة الجوع في السودان

خلص التقرير العالمي إلى أن ما يشهده السودان لا يمثل أزمة طارئة عابرة، بل هو جزء من نمط مزمن متراكم أفقد البلاد قدرتها على التعافي، إذ تتكدّس كل صدمة جديدة فوق ركام ما سبقها. وتشير بيانات التقرير إلى أن السودان يحتل موقعاً متقدماً في مأساة الجوع العالمية، فقد تأكدت المجاعة الرسمية في منطقتين، في شمال دارفور (الفاشر) وجنوب كردفان (كادوقلي)، فيما يتهدّد خطر المجاعة مناطق أخرى عديدة. ويعيش أكثر من نصف سكان السودان، أي 28.9 مليون شخص، اليوم في دائرة انعدام الأمن الغذائي الحاد، بينهم أكثر من 10 ملايين يواجهون مستويات جوع شديدة أو كارثية.

ولكن ما يجعل أزمة السودان فريدة في قسوتها هو تحول الغذاء نفسه إلى سلاح في الحرب. فقد كشف تقرير مشترك صادر عن خمس منظمات إغاثة دولية (أكشن أغينست هانغر، كير إنترناشونال، مجلس اللاجئين النرويجي، اللجنة الدولية للإنقاذ، وميرسي كوربس)، أن انتهاكات القانون الإنساني الدولي «حوّلت سلسلة توريد الغذاء من المزارع إلى الأسواق والمنازل إلى عملية إنقاذ بالغة الخطورة تهدد حياة العاملين فيها والمستفيدين، على حد سواء».

ويصف التقرير الميداني مشاهد يومية مؤلمة: «أسر في شمال دارفور وجنوب كردفان تعيش على وجبة واحدة في اليوم أو أقل، واضطرت بعض العائلات إلى أكل أوراق الشجر وعلف الحيوان للبقاء على قيد الحياة. وفي شهادة صادمة، قالت إحدى النساء في شمال دارفور: لم نعد نسأل: ماذا سنأكل، بل نسأل: من سيأكل؟».

ولم تنهَر منظومة الغذاء بفعل القتال المباشر فقط، بل بتدمير ممنهج للبنية التحتية الزراعية. فالمزارعون قُتلوا، والحقول أُحرقت، والأسواق أغلقت تحت وطأة الهجمات. أما المطابخ المجتمعية التي كانت تشكل خط الدفاع الأخير ضد المجاعة، فقد أغلقت أو خفضت خدماتها إلى النصف مع تراجع التمويل الدولي.

ويرى مراقبون أن استخدام التجويع كسلاح حرب في السودان، والتقييد المتعمد للوصول الإنساني، واستهداف المدنيين، يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي. وتشير تقديرات بعثة تقصي الحقائق المستقلة التابعة للأمم المتحدة إلى أن ما يجري في السودان هو «حرب فظائع» ضد المدنيين، تشمل العنف الجنسي واستخدام الجوع كسلاح.

وفي هذا السياق، حذّر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان من انهيار إنساني غير مسبوق في مناطق واسعة من السودان في ظل استمرار النزاع المسلح وما يرافقه من حرمان متعمد من الغذاء وتدمير للأعيان المدنية الأساسية لبقاء السكان وقيود منهجية تعرقل تدفق المساعدات الإنسانية، بما يضع ملايين المدنيين أمام خطر الموت جوعاً، في ظل إخفاق دولي متواصل في وقف النزاع وضمان الوصول الإغاثي الآمن.

وقال المرصد في بيان صحافي في 24 أبريل إن أزمة انعدام الأمن الغذائي في السودان، مع دخول النزاع المسلح عامه الرابع، لم تعد مجرد نقص مؤقت في الإمدادات، بل تحولت إلى أزمة جوع مزمنة ومركّبة تقوّض أسس بقاء مجتمعات كاملة، بعد أن استنفد السكان إلى حد كبير وسائل التكيف التي مكّنتهم سابقاً من الصمود.

وشدّد المرصد على أن التجويع المتعمَّد للمدنيين، متى استُخدم كأسلوب من أساليب الحرب في سياق نزاع مسّلح غير دولي، يشكل جريمة حرب تستوجب المساءلة الجنائية الفردية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مُضيفاً «أن هذا النمط من الأفعال، متى نُفِّذ في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجَّه ضد السكان المدنيين، يُعتبر ضمن الجرائم ضد الإنسانية، ولا سيما جريمة الإبادة، متى اقترن بفرض متعمَّد لظروف معيشية يُقصد بها إهلاك جزء من السكان، بما في ذلك الحرمان من الوصول إلى الغذاء والدواء».

التجويع المتعمد للمدنيين يشكل جريمة حرب تستوجب المساءلة الجنائية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

«هذا التقرير عبارة عن دعوة للعمل تحثّ زعماء العالم على حشد الإرادة السياسية لزيادة الاستثمار بسرعة في المساعدات المنقذة للحياة، والعمل على إنهاء الصراعات التي تسبب الكثير من المعاناة للكثيرين»

الصراع.. المحرك الرئيسي

وأكد التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية أن النزاعات المسلحة تبقى المحرّك الأول لانعدام الأمن الغذائي الحاد، متبوعة بالظواهر المناخية الحادة والصدمات الاقتصادية. كما حذّر التقرير من أن النزوح القسري يفاقم الأزمة، إذ تم تهجير أكثر من 85 مليون شخص قسراً، ويواجه اللاجئون والنازحون داخلياً مستويات جوع أعلى بكثير من المجتمعات المضيفة.

وفي هذا السياق، قال المفوض السامي لشؤون اللاجئين برهم صالح: «إن النزوح القسري وانعدام الأمن الغذائي مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، ويشكلان حلقة مفرغة تعزّز الهشاشة والمعاناة. اليوم. ويعيش 86% من الأشخاص المجبرين على الفرار في بلدان تواجه أزمات غذائية. المساعدات الإنسانية تنقذ الأرواح، لكنها ليست كافية – فلا بد أن نستثمر في حلول تمكّن اللاجئين من الاعتماد على أنفسهم وإعادة بناء حياتهم بكرامة».

أرقام صادمة للأطفال

وفي مؤشر مقلق آخر، كشف التقرير أن 35.5 مليون طفل في 23 دولة يعانون من سوء التغذية الحاد، بينهم نحو 10 ملايين يعانون من الهزال الشديد. وقالت المديرة التنفيذية لليونيسف كاثرين راسل: «يجب أن يكون وجود ملايين الأطفال على شفا المجاعة جرس إنذار للعالم. الأمر لا يتعلق بندرة الطعام، بل بنقص الإرادة السياسية لضمان حصول الأطفال في كل مكان على التغذية الأساسية والمياه الآمنة والخدمات الضرورية التي يعتمدون عليها للبقاء والنمو».

توقعات قاتمة لعام 2026

مع استمرار الصراعات وتقلبات المناخ وعدم اليقين الاقتصادي العالمي، يتوقع التقرير أن تبقى الظروف الحرجة قائمة، أو تتفاقم في العديد من البلدان خلال العام الجاري. وحذّر من أن تصعيد الحرب في الشرق الأوسط يهدد بتفاقم الأزمات القائمة، خصوصاً مع اعتماد المنطقة على الواردات الغذائية وارتفاع تكاليف الطاقة والشحن، مما يؤثر مباشرة على القوة الشرائية للمجتمعات الضعيفة.

وبحسب التقرير، ثمة خمس مناطق في العالم يُتوقع أن تبلغ مرحلة الكارثة (المرحلة 5) خلال عام 2026، يتصدّرها السودان، ثم اليمن وجنوب السودان ونيجيريا وغزة. كما نبّه التقرير إلى أن اضطرابات الملاحة في مضيق هرمز قد ترفع أسعار الأسمدة بشكل كبير. وفي هذا الشأن، قال رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ألفارو لاريو: «هذه الصدمة الغذائية الحالية - مع ارتفاع أسعار الطاقة وكذلك ارتفاع الأسمدة -أعتقد أنه سيكون لها تأثير هائل من حيث الإنتاج».

تراجع خطير في التمويل

ومن أبرز المخاوف التي أثارها التقرير العالمي الانخفاض الحاد في التمويل الإنساني وتمويل التنمية- الذي تراجع إلى مستويات لم تشهدها منذ عقد- مما يحد من قدرة الحكومات والجهات الإنسانية على الاستجابة الفعالة.

وقالت المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي سيندي ماكين: «للأسف، لم تزد الأمور إلا سوءاً. تضاعف الجوع الشديد. لدينا الخبرة والموارد والمعرفة لكسر حلقة الجوع، ومنع المجاعة، وإنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح. ما هو مطلوب الآن هو جهد جماعي لإنهاء النزاعات وتوفير الموارد اللازمة لإحداث تغيير حقيقي».

وقال المفوض الأوروبي للشراكات الدولية جوزيف سيكيلا: «لعشرة أعوام، ظل التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية هو المرجع العالمي. في زمن تزايد الأزمات وانتشار المعلومات المضللة، وأصبح هذا التحليل المشترك أكثر أهمية من أي وقت مضى غالباً. وقد ساعد الاتحاد الأوروبي في بناء منفعة عامة عالمية حيوية: معلومات موثوقة ترشد العمل، وتنقذ الأرواح، وتخلق أنظمة غذائية أكثر قدرة على الصمود».

دعوات للتحول الإستراتيجي

وقال نيلس آنين، وزير الدولة في الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية: «يُظهر التقرير العالمي لهذا العام أن انعدام الأمن الغذائي الحاد لا يزال مرتفعاً بشكل مستمر ومقلق. نحن بحاجة إلى عمل قوي وجماعي ومنسق يجسّر بين المساعدات الإنسانية والتعاون الإنمائي طويل الأمد».

أما وزيرة التنمية البريطانية جيني تشابمان فقالت: «نحن نعيش في عالم يزداد فيه انعدام الأمن، حيث تدفع النزاعات وتغير المناخ والصدمات الاقتصادية أزمة الجوع العالمية. في عام 2025، واجه أكثر من 39 مليون إنسان مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي - وهو ما يقارب ثلاثة أضعاف مستوى عام 2016. يجب ألا نصبح غير مبالين بالأثر المفجع للجوع وسوء التغذية. إن مكافحة الجوع تتطلب منا العمل في شراكة وجمع مواردنا وخبراتنا لمعالجة الأسباب الجذرية».

من جانبه، قال شو دونغيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو): «يجب علينا أن ننتقل من رد الفعل المتأخر إلى العمل المبكر، ومن الاعتماد حصراً على المساعدات الغذائية إلى حماية الإنتاج الغذائي المحلي، لأن هذه هي السبيل لتقليص الاحتياجات وإنقاذ الأرواح وبناء القدرة على الصمود بمرور الوقت».

وأضاف ألفارو لاريو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: «يُظهر لنا التقرير أن انعدام الأمن الغذائي الحاد ناجم عن تقاطع النزاعات والصدمات الاقتصادية والتغيرات المناخية القصوى. الاستثمار في المياه والزراعة المقاومة للمناخ والتمويل الريفي والوصول إلى الأسواق غالباً ما يكون السبيل الأكثر فعالية لمنع تصاعد الاحتياجات الطارئة».

أما المدير الإداري لمجموعة البنك الدولي باسكال دونوهوي، فقال: «تتشكل أزمات الغذاء بفعل مخاطر متداخلة – الصراعات وتقلب الأسعار العالمية وتغير المناخ. تؤثر هذه الأزمات على الأكثر ضعفاً أولاً وبأشد الطرق. لهذا فإن الاستعداد أمر بالغ الأهمية. من خلال بيانات أفضل وأدوات أكثر ذكاءً وتحرك مبكر يمكننا بناء القدرة على الصمود التي تحمي الناس وتحافظ على مكاسب التنمية».

واختتم هيلدر دا كوستا، الأمين العام لمجموعة السبع+، قائلاً: «إن آثار أزمات الغذاء في البلدان المتأثرة بالنزاع تدوم على المدى الطويل. ويتطلب ذلك استجابة أقوى بل تحولاً إستراتيجياً في كيفية فهمنا ومعالجتنا لأزمات الغذاء. إننا ندعو إلى الانتقال إلى الاعتماد على الذات من خلال الاستثمار في النظم الغذائية المحلية وإزالة الحواجز الهيكلية والسياسية أمام الحصول على الغذاء، ومواءمة الجهود الإنسانية والتنموية وجهود السلام في إستراتيجية واحدة متماسكة».

وخلص التقرير العالمي إلى أن أزمات الغذاء والتغذية لم تعد صدمات مؤقتة بل أصبحت مستمرة ومتوقعة، وتتركز بشكل متزايد في سياقات طويلة الأمد. ويدعو التحالف الدولي إلى زيادة الاستثمار في نظم زراعية قادرة على الصمود، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، وضمان الوصول الإنساني الآمن والتمسك بالقانون الإنساني الدولي، محذراً من أن غياب البيانات الموثوقة لا يعني تحسناً حقيقياً على الأرض.

يحتل السودان موقعاً متقدماً في مأساة الجوع العالمية، فقد تأكدت المجاعة الرسمية في منطقتين، في شمال دارفور (الفاشر) وجنوب كردفان (كادوقلي)، فيما يتهدّد خطر المجاعة مناطق أخرى عديدة. ويعيش أكثر من نصف سكان السودان، أي 28.9 مليون شخص، اليوم في دائرة انعدام الأمن الغذائي الحاد

حول الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية

يُعد التقرير العالمي لأزمات الغذاء المرجع الأبرز دولياً في رصد وتقييم أزمات الجوع، وتصدره «الشبكة العالمية لمكافحة أزمات الغذاء» وهي تحالف دولي يضم الأمم المتحدة -الاتحاد الأوروبي- وزارة التعاون الإنمائي الألمانية - وزارة الخارجية والتنمية الدولية البريطانية - حكومة إيرلندا- مجموعة السبع+ (+g7)- وزارة الزراعة والغذاء والريف البرازيلية -ومنظمات دولية كبرى، بينها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) -برنامج الأغذية العالمي -البنك الدولي -اليونيسف -مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات حكومية وغير حكومية تعمل معاً لمعالجة الأزمات الغذائية. ويشارك المركز المشترك للبحوث التابع للمفوضية الأوروبية في تحليل البيانات.

ملف خاص

ديسمبر تكمل عامها الأول

الخميس
7 مايو 2026م

ديسمبر

حريـــة.. ســـلام.. وعـــدالة

المدير العام لليونسكو خالد العناني يسلم جائزة حرية الصحافة لممثلي نقابة الصحفيين السودانيين

عميد الصحافة السودانية
محجوب محمد صالح

ماهر ابوجوخ — شوقي عبدالعظيم — رشا عوض — صباح محمد الحسن

صحفيـــون تلاحقهـــم بلاغـــات سيـــاسية

(52) عدداً في مشوار بدأ في الثامن من مايو الماضي

(ديسمبر).. حصاد عام من السبق والمصداقية والتأثير

تقرير:
(فريق التحرير)

عند مطالعة هذا العدد بين أيديكم الذي يحمل الرقم (53) تكون صحيفتكم (ديسمبر) قد أكملت عامها الميلادي الأول من الصدور دون انقطاع بشكل منتظم، أصدرت (52) عدداً خلال ذلك العام الميلادي. وطيلة تلك الفترة نحمد الله تعالى أنها ظلت مواظبة على الصدور بشكل منتظم في كل يوم خميس منذ العدد الأول في الثامن من مايو. وطيلة تلك الفترة تأخر الصدور عن موعده المعتاد مرة واحدة صدرت فيه الصحيفة يوم الجمعة، واستمرت بعدها بشكل منتظم دون انقطاع.

خلال هذه المسيرة التي امتدت لعام ميلادي فإن (ديسمبر) لم تكن مجرد صوت معبر عن تطلعات شعبها المشروعة في الحرية والديمقراطية والسلام، ومنافحة عن ثورة ديسمبر وقيمها وشعاراتها مستخدمة أساليب وأنماط الدعاية السياسية، لكنها استعصمت بمهنية صارمة ومبادئ عمل صحفي احترافي منحها السبق والمصداقية والتاثير من خلال الملفات والقضايا التي تطرقت لها خلال هذه الفترة، والتي سنحاول تسليط الضوء على جزء منها في السطور القادمة.

تطابق وقائع

تطرقت الصحيفة في العددين السادس والسابع إلى ملف صفقات شراء الأسلحة والفساد المصاحب لها من قبل وسطاء محليين وأجانب عند إبرام صفقات مع إيران وتركيا. وكشف التحقيق عن فروقات كبيرة، ففي إحدى الصفقات التي بلغت قيمتها 12 مليون دولار فإن قيمة المشتريات كانت مليوني دولار فقط، أما بقية المبلغ فهو عبارة عن عمولات وسمسرة.

لاحقاً وبعد مرور عام على نشر تفاصيل ذلك التحقيق قامت السلطات الأمريكية بإيقاف الإيرانية المقيمة في الأراضي الأمريكية شميم مافي بتهمة تسهيل بيع أسلحة إيرانية لبورتسودان وحتى ترحيلها حيث نشرت الصحيفة في عديدها الصادرين يومي 23 و 30 أبريل 2026م تفاصيل لائحة الاتهامات في مواجهة شميم مافي، والذي تطابقت العديد من تفاصيله مع ما أوردته (ديسمبر) في حلقتي صفقات شراء الأسلحة المنشورين في العددين السادس والسابع على التوالي.

أورد العدد الصادر يوم 15 يناير 2026م التفاصيل الكاملة لصفقة التسليح الباكستانية لكل من الجيش السوداني والجيش الليبي الذي يقوده المشير خليفة حفتر، ويومها أشارت الصحيفة إلى أن صفقة الجيش السوداني بقيمة 1,5 مليار دولار أمريكي تكفلت المملكة العربية السعودية بتمويلها، في ما بلغت الصفقة الخاصة بالجيش الليبي الذي يعد حليفاً إقليمياً بارزاً بالمنطقة للدعم السريع أكثر من 4 مليارات دولار أمريكي. شملت الصفقة الليبية، التي تم التوقيع عليها في ديسمبر 2025م، شراء مقاتلات حربية.

نقل عدد 26 مارس 2026م عن دورية «أفريكا إنتليجنس» القول إن المملكة العربية السعودية قررت تجميد صفقة الأسلحة الباكستانية التي التزمت بتمويلها بقيمة 1,5 مليار دولار لصالح الجيش السوداني، في ما أشار العدد الصادر يوم 23 أبريل 2026م لإلغاء الرياض رسمياً ونهائياً صفقة الأسلحة الباكستانية.

بعد مرور عام على نشر تفاصيل تحقيق صفقات الأسلحة قامت السلطات الأمريكية بإيقاف الإيرانية شميم مافي بتهمة تسهيل بيع أسلحة إيرانية لبورتسودان حيث تطابقت العديد من الوقائع الواردة في لائحة الاتهام مع التفاصيل الواردة في التحقيق

عش فساد «كوكو»

دخلت صحيفة (ديسمبر) من عددها الأول الصادر في 8 مايو 2025م عش دبابير الفساد، حيث تطرقت لفساد الجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي ومفوضه سيف الدولة سعيد كوكو القيادي بحركة العدل والمساواة الذي حول هو وحركته الجهاز الاستثماري لضيعة لمنسوبي الحركة مستندين على الوزير المختص القيادي في ذات الحركة وزير الرعاية أحمد آدم بخيت –والوزير اللاحق القيادي أيضاً بالحركة معتصم محمد صالح- وكشف ذلك التحقيق تسلم المفوض مخصصات منصبه كاملة رغم عدم اكتمال تعيينه.

وكشف التحقيق عن كيفية إهدار أموال المعاشيين، حيث قامت بتصنيع (22) مسيرة بتركيا لدعم المجهود الحربي، مع تقديرات تشير إلى أن جملة المال المهدر من أموال المعاشيين منذ انقلاب أكتوبر 2021م في حدود مليار دولار.

وأوضحت الحلقة الثانية من التحقيق الذي نُشر في العدد الثالث تفاصيل سيطرة حركة العدل والمساواة وقياداتها على مجلس المفوضين، بجانب تنفيذ عمليات بيع للأراضي بأقل من قيمتها، أو تمويل صفقات واستثمارات خاسرة وسحوبات مالية من بنك المزارع الذي يرأس مجلس إدارته سيف الدولة كوكو.

أربكت تلك الحلقات رموز الفساد في الجهاز الاستثماري وجذبت انتباه الرأي العام على وقائع الفساد. وانتهت رحلة الفاسدين بصدور قرار بإنهاء تكليف سيف الدولة كوكو من موقعه.

زلزال «النيلين»

تطرق العدد الثاني لملف الفساد ببنك النيلين والذي وقف على رأسه مدير عام البنك السابق عثمان آدم الذي عقد اجتماعاً لمجلس الإدارة في أبوظبي بلغت تكلفته أكثر من 400 ألف دولار، بجانب اجتماع ثانٍ ببورتسودان، وقيامه بزيادة مرتبه من 150 مليون قبل الحرب إلى 400 مليون جنيه. أجبر ذلك التحقيق إدارة البنك على إصدار بيان نُشر في العدد الرابع من الصحيفة أكدت فيه كل المعلومات التي نشرتها الصحيفة «واعتبرتها «جائزة باللوائح»!!.

واصلت الصحيفة في العددين (15) و(16) متابعة وقائع الفساد الإضافية في البنك والتي اتضح أن الثلاثي؛ محافظ بنك السودان المركزي –وقتها- برعي الصديق وممثلة البنك المركزي ورئيسة مجلس إدارة البنك حميدة صالح ومدير بنك النيلين عثمان آدم مشاركون فيها بتوفير الحماية لمدير البنك.

حمل العدد (22) من الصحيفة، وضمن عناوينه البارزة، خبراً بإقالة مدير بنك النيلين عثمان آدم بعدم تجديد عقده بناءً على توصية مما يعرف بمجلس سيادة سلطة بورتسودان للبنك المركزي. وطبقاً لمصادر فإن قرار الإعفاء وعدم التجديد كان أحد أسبابه الرئيسية هو سلسلة التحقيقات التي نشرتها الصحيفة بداية من العدد الثاني التي كشفت حجم الفساد في البنك.

أشار العدد (33) لتعيين اللواء بحري دكتور إسماعيل أبو شوك مديراً جديداً للبنك، إلا أن مراقبين وعاملين بالبنك أبدوا مخاوفهم من تأثيرات تعيين أبو شوك لكونه معروفاً بموقفه العدائي المعلن للإمارات التي تحتضن نافذة البنك بأبو ظبي التي تعد رئة البنك وعمود مركزه المالي، وهو ما قاد لإعفاء الرجل بعد أسبوع من تعيينه بحجج مختلفة لكنها متفقة في النتيجة النهائية.

أوردت الصحيفة في عددها الصادر بتاريخ 2 أبريل 2026م معلومات عن تكبد بنك النيلين خسائر مالية جراء توظيف رجال أعمال مرتبطين بقيادة الجيش نفوذهم للحصول على قروض وأموال دون تسديدها مع إخضاع السلطات الإماراتية عاملين بالبنك للتحقيق والحبس جراء تعاملات مالية مع منظومة الصناعات الدفاعية الخاضعة للعقوبات الأمريكية.

نشرت (ديسمبر) في 24 يوليو الماضي أن ممثلي دول الرباعية اتفقوا في اجتماع تحضيري بواشنطن على استبعاد الإسلاميين الذين أشعلوا الحرب وهو ما ورد لاحقاً في بيان الرباعية، وأكدت الصحيفة أن الحركة الإسلامية السودانية مشمولة بتعريف الجماعات الإرهابية حيث تم تصنيفها في مارس الماضي منظومة إرهابية

عقد عوض الجاز!!

رغم نشر الصحيفة ونقلاً عن مصادر إعلامية متعددة تفاصيل الاتفاق بين سلطتي بورتسودان ونيالا ودولة جنوب السودان حول استلام وتأمين واقتسام عائدات إنتاج نفط منطقة هجليج إلا أنها انفردت في عددها الصادر في الأول من يناير 2026م بخبر توجيه الشركات لكوادرها الفنية بالعودة للعمل في حقل هجليج، وهو ما أكد وعزز معلومات وأنباء وجود اتفاق بين الطرفين لتشغيل حقل هجليج واقتسام عائداته.

إلا أن أبرز المعلومات التي كشفتها الصحيفة هي التي جاءت في العدد (32) الصادر بتاريخ 11 ديسمبر 2025م والتي كشفت عن إبرام النظام المدحور وعبر وزير الطاقة عوض أحمد الجاز اتفاقاً مع دولة الصين بخصوص المربع (6) لمدة عشرين عاماً كان من المقرر أن تنتهي بنهاية العام 2026م إلا أن البند المثير للدهشة في هذا العقد بأن حق الانتفاع ليس لكل المربع وإنما لكل استكشاف وبئر بعد بداية الإنتاج فيها، وهذا جعله اتفاقاً أبدياً لا فكاك منه، وهو ما أدى لضعف الاستكشافات من قبل الصينيين والذين رفضوا تعديل العقد خلال الحكومة الانتقالية، ولكنهم بعد اندلاع الحرب واستمرارها طلبوا إنهاء هذا التعاقد من طرف واحد.

جاء في العدد (14) نقلاً عن مصادر قولهم إن قرار وقف صيانة المباني والمنشآت والمرافق الحكومية بالعاصمة الذي أصدره رئيس لجنة تهيئة العودة للخرطوم الفريق بحري إبراهيم جابر سببه الأساسي «الفساد المصاحب لهذا الملف». وأورد العدد الصادر في 12 فبراير 2026م أن التوقيع على عقد صيانة جسر الحلفايا الذي مُنح لشركة (IBC) التي يمتلكها إبراهيم بله مكاوي ويديرها «محمد» ابنه، صهر علي عثمان محمد طه، سبقته فيديوهات تظهر شروع الشركة في أعمال الصيانة قبل توقيع العقد. لاحقاً أظهرت الوقائع والخلافات التي عصفت بمعسكر بورتسودان تفاصيل هذا الأمر بفساد زيجارات بآلاف الدولارات وعطاء صيانة جسر الحلفايا وهو ما أوردت تفاصيله بشكل كامل الصحيفة في عددها الصادر يوم 12 مارس 2026م.

أكبر قضية فساد ضار بالبلاد والأجيال المستقبلية وثقته الصحيفة هو العقد الذي أبرمه عوض الجاز مع الجانب الصيني بخصوص مربع (6) النفطي بمنحهم حق الانتفاع بالآبار النفطية لمدة عشرين عاماً من تاريخ تشغيلها وهو ما جعله عقداً أبدياً لا فكاك منه مطلقاً

جرائم «الكيماوي»

أورد العدد الثالث تفاصيل فرض عقوبات أمريكية على سلطة بورتسودان بعد اتهامها باستخدام أسلحة كيميائية، أما العدد الخامس فنشر في صدر صفحته الأولى تفاصيل إرسال الولايات المتحدة الأمريكية فرقاً فنية على الأرض جمعت عينات من التربة والمياه أثبتت استخداماً للأسلحة الكيميائية في عدة مناطق بالسودان، ونُشر داخل العدد تحقيق

تناول الاتهامات الأمريكية باستخدام غاز الكلور كسلاح كيميائي. وأورد العدد (18) تقارير متعلقة بانفجار مخزن كلور بالخرطوم، وتزامن ذلك مه نفوق للفئران بولاية الجزيرة، بجانب تقرير أعدته عضوة المكتب التنفيذي لمحامي الطوارئ رحاب المبارك حول استخدام الأسلحة الكيمائية في منطقة شرق سنار وجبل موية.

نشرت الصحيفة في عددها الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 2025م ملخصاً للتقرير الاستقصائي لفرانس 24 الذي تناول وغطى تفاصيل شحنات من الكلور تم استيرادها من الهند تم استخدامها كسلاح كيميائي في هجمات جوية بواسطة طيران الجيش على مصفاة الجيلي ومعسكر قري شمال الخرطوم يومي 5 و13 سبتمبر 2026م. ونشرت الحلقة الثانية من التحقيق في العدد الصادر في 4 ديسمبر 2025م وجاء فيه أن الشركة التي استوردت شحنات الكلور من الهند هي شركة الموانئ الهندسية التابعة للصناعات الدفاعية والتي يتولى منصب المدير العام فيها عقيد بالجيش هو المهندس أنس يونس. وأظهر رقم برميل مستخدم في غارة جوية شنها الجيش بشمال بحري في سبتمبر 2024م بأنه ضمن الشحنة التي تم توريدها من قبل شركة الموانئ الهندسية من الهند في أغسطس 2024م.

تصنيف «الفلول»

ذكر العنوان الرئيسي للعدد (12) الصادر في يوم 24 يوليو 2025م بأن ممثلي دول الرباعية اتفقوا في اجتماعاتهم التحضيرية لاجتماع واشنطن على استبعاد الإسلاميين المتشددين الذين أشعلوا الحرب من أي ترتيبات مستقبلية، كما أوردت في العدد التالي أن اجتماع واشنطن لوزراء خارجية الرباعية تأجل لترتيب أفضل، وليس جراء خلافات كما رددت المنصات الإعلامية لفلول الحزب المحلول. وجاء إعلان الرباعية الصادر في 12 سبتمبر، وما فيه بخصوص استبعاد النظام البائد والقوى المشعلة للحرب من أي ترتيبات مستقبلية، تأكيداً للمعلومات التي أوردتها الصحيفة.

نشرت الصحيفة في عددها (14) تقريراً حول تجارب حظر وتصنيف الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية، وأوردت في العدد (22) عن وجود اتجاه وسط الإدارة الأمريكية لفرض عقوبات على الحزب المحلول وواجهاته وعناصره بسبب موقفهم المعرقل للسلام. وأشارت الصحيفة في عددها الصادر يوم 15 يناير 2025م بعد صدور إعلان وزارة الخارجية الأمريكية حظر فروع من جماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن ولبنان كجماعات إرهابية ونقلاً عن مراقبين التأكيد بأن «مجموعات الإخوان المرتبطة بالحزب المحلول في السودان يتوقع أن يشملها التصنيف لاحقاً».

أوردت الصحيفة في عددها رقم (32) أن مشروع قانون تصنيف الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية الذي أجازته لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي قد نص في القسم (1007) القسم (ب) على شمول جماعة الإخوان المسلمين بالسودان ضمن فروع المجموعات التي يشملها القانون. ونقلت في عددها الصادر يوم 5 فبراير 2026م تصريحات لمستشار الرئيس الأمريكي للشؤون الأفريقية والعربية مسعد بولس قوله إن «تصنيف الإرهاب الأمريكي لفروع الإخوان في السودان آتٍ».

جاء العنوان الرئيسي للعدد رقم (45) الصادر بتاريخ 12 مارس 2026م «إخوان السودان داخل قائمة الإرهاب.. وترحيب إماراتي وسعودي وسوداني شعبي واسع النطاق». وورد في الخبر أن «الجماعة المشمولة بالتصنيف هي المؤلفة من الحركة الإسلامية وذراعها العسكري البراء بن مالك».

إبعاد «لعمامرة»

أبرزت الصحفة في عددها السابع الصادر بتاريخ 19 يونيو 2025م ونقلاً عن مصادر دبلوماسية قولهم إن هناك شكوكاً حول استمرار المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة رمطان لعمامرة في موقعه على خلفية تعميم مذكرة صادرة عن (103) من الشخصيات تدعو لإبعاده من موقعه.

لاحقاً نشرت الصحيفة في عددها الصادر يوم 25 ديسمبر 2025م نقلاً عن مصادر دبلوماسية أن لعمامرة هو الذي رتب بمعاونة دولته الجزائر التي تشغل مقعداً في جلسة مجلس الأمن جلسة الاستماع التي خاطبها في أواخر ديسمبر الماضي كامل إدريس بالأمم المتحدة. وطبقاً لما أوردته الصحيفة فإن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش دعي للمشاركة في الجلسة ودعم المبادرة التي سيقدمها إدريس، إلا أن غوتيرش رد على الطلب بالامتناع عن المشاركة في الجلسة.

حققت الصحيفة سبقاً صحفياً في عددها الصادر يوم 5 فبراير الماضي بنشرها خبراً نقلاً عن مصدر أممي بأن الإحاطة التي سيقدمها لعمامرة ستكون الأخيرة ولن يتم التجديد له مرة أخرى. وتصدر العدد الصادر بتاريخ 26 فبراير الماضي نبأ إعفائه الرسمي وتعيين وزير الخارجية الفلندي السابق بيكا هافيستو بديلاً عنه كمبعوث شخصي للأمين العام للسودان.

فضائح سياسية

حمل العدد (17) على صدر صفحته الأولى خبراً عن صدور قرارات غير معلنة قضت بإعفاء النائب العام الفاتح طيفور وكبار مساعديه وتعيين القاضي وهبي أحمد مختار رئيساً للمحكمة الدستورية، وهو آخر رئيس محكمة دستورية عينه الرئيس المعزول عمر البشير. وأورد العدد (18) صدور قرارات رسمية بالإعفاء وتعيين النائب العام ورئيس المحكمة الدستورية. كما أورد ذات العدد مخالفات دستورية وقانونية لقرار تعيين رئيس المحكمة الدستورية المستند إلى توصية المفوضية القضائية غير المختصة أو المعينة في الأساس!!.

فجرت الصحيفة في عددها الصادر في 13 نوفمبر 2025م فضيحة مدوية بكشفها تفاصيل قرار طرد سلطة بورتسودان وعبر وكيل وزارة خارجيتها حسن الأمين لمدير مكتب برنامج الغذاء العالمي ومديرة العمليات لبرنامج الغذاء العالمي بسبب خلافات بين زوجته الثانية وابنته اللتين تعملان في المكتب، حيث دخلتا في خلافات وصراعات عنيفة مع مدير المكتب ومديرة العمليات. وكشف الخبر أن مديرة العمليات التي تم إبعادها باعتبارها أبدت فرحها وسرورها باستيلاء الدعم السريع على الفاشر لم تكن موجودة بالأساس في البلاد!!.

وأقر قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان خلال اجتماع عقده مع مساعد الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص السودان توم فليتشر، بخطأ هذا القرار لكنه تمسك به باعتباره قراراً سيادياً، وطلب خلال اجتماعهما ببورتسودان الإسراع في تسمية مدير بديل مع الالتزام بتعجيل اعتماده فور تسميته!!.

عرض تسليم البشير

نقلت الصحيفة في عددها الصادر يوم 19 مارس 2026م ما أوردته القيادية بتجمع المهنيين المهندسة سلمى نور على صفحتها بالفيسبوك وإشارتها لابتدار المستشار السياسي والعلاقات الخارجية لقائد الجيش دكتور أمجد فريد لأولى مهامه بزيارة للمحكمة الجنائية الدولية وطرحه خلال ذلك اللقاء مقترحاً بأن تتم محاكمة رأس النظام المدحور عمر البشير في العاصمة القطرية الدوحة، على أن يقضي أي أحكام بالسجن في حال إدانته بالسجون القطرية.

أكد مصدر دبلوماسي لصحيفة (ديسمبر) في عددها الصادر يوم 26 مارس 2026م عن تقديم هذا العرض، مشيراً لإمكانية تطبيقه لكون الدوحة تعد أحد المراكز الإقليمية للمحكمة الجنائية الدولية، بجانب وجود سوابق قانونية دولية أبرزها محاكمة رئيس ليبيريا السابق شارلس تايلور بسراليون وسجنة ببريطانيا، مبيناً أن تفاصيل العرض الخاص بالمتهمَين الآخرَين وهما عبدالرحيم محمد حسين وأحمد هارون «غامض وغير واضح».

تفنيد وتوثيق

فند العدد الخامس إحدى السرديات المضللة والخاصة بالمعرفة المسبقة للأحزاب السياسية بفض الاعتصام. حيث تم دحض السردية الكاذبة لمسألة (تفكيك حزب الأمة لخيامه بميدان الاعتصام) وأظهرت وجود خيامه الثلاث بساحة الاعتصام، وتوثيق الكاميرات الخاصة بمشهد فض الاعتصام حرق الخيمة الموجودة خلف المفوضية.

ونشرت الصحيفة على مدار ثلاثة أعداد بداية من (12) وحتى (14) حلقات توثيقية حول جهود المدنيين لوقف الحرب قبل اندلاعها، ومساعي تجنب اندلاعها حتى فجر 15 أبريل ومساعيهم لوقفها بعد اندلاعها، وتم لاحقاً تقديم ملخص لها عبر خدمة (فيديو ديسمبر) اعتباراً من أبريل الماضي.

تصدر العدد العشرين مقال توثيقي مهم كتبه البروفيسور تيسير محمد أحمد تناول تفاصيل ووقائع مباحثات السلام وسبل تحقيقه، بداية من كوكادم وحتى انقلاب الجبهة الإسلامية القومية في 30 يونيو 1989م. واكتسب المقال أهميته لكونها المرة الأولى التي يتحدث فيها البروفيسور تيسير محمد أحمد منذ (15) عاماً.

نُشرت ثلاث حلقات توثيقية للأيام الأخيرة لحكم الفريق إبراهيم عبود نقلاً عن مذكرات مذكرات رئيس المجلس المركزي خلال حقبة نظام 17 نوفمبر اللواء عوض عبدالرحمن صغير التي نشرت بصحيفة (الأيام) خلال الفترة من 7 نوفمبر وحتى 3 ديسمبر 1965م، ونشرت تلك المذكرات على مدار ثلاثة حلقات اعتباراً من العدد الصادر يوم الخميس 23 أكتوبر 2025م.

رصد الانتهاكات

خصصت الصحيفة مساحات واسعة لتغطية قضايا حقوق الإنسان والانتهاكات في قوالب مختلفة، كأخبار وتقارير وملخصات. ونشرت على سبيل المثال في العدد الأول تقريراً عن ممارسات الدعم السريع والجيش واستهدافهم للمدنيين، ورصد العدد الثامن عدداً من وقائع الانتهاكات المرتكَبة من قبل طرفي الحرب تجاه المدنيين بأشكال مختلفة، وتناول العدد (11) جريمة هدم كنيسة الحاج يوسف، وحظيت الصحيفة بتصريح خاص من راعي الكنيسة الخمسينية السودانية القس سعد إدريس كومي حول الواقعة التي أعادت عهود وممارسات حقبة التمييز والانتهاكات على أساس ديني. كما نُشر في ذات العدد تلخيص لأهم ما ورد في تقرير «المرصد السوداني لحقوق الإنسان» عن تصاعد الانتهاكات في جميع أنحاء البلاد للرجال والنساء في مناطق سيطرة طرفي الحرب.

قدمت الصحيفة عبر العددين (15) و(16) تلخيصاً للتقرير المروع الذي أعدته عضوة المكتب التنفيذي لمحامي الطوارئ الأستاذة رحاب المبارك حول معتقل جبل سركاب والفظائع المرتكبة تجاه المعتقلين من النساء والرجال والأطفال وأبرز المرتكبين لتلك الانتهاكات.

وقامت في العددين (19) و(20) ملخصاً لتقرير بعثة الدولية المستقلة لحقوق الإنسان المشكلة من مجلس حقوق الإنسان حول الانتهاكات المروعة التي ارتكبها طرفا الحرب في السودان، وتقريراً في العدد (20) حول الانتهاكات بمعتقلات ولاية الجزيرة ومنطقة المناقل، كما نشرت في العدد الصادر يوم 18 ديسمبر 2025م تحقيق قناة (CNN) الأمريكية حول الانتهاكات بولاية الجزيرة بعد استعادة الجيش سيطرته عليها. أما عدد 25 ديسمبر من ذات العام فقد نشر التقرير الأممي الذي غطى انتهاكات قوات الدعم السريع لثلاث أيام بمعسكر زمزم خلال الفترة من 11 إلى 13 أبريل 2025م.

نشرت الصحيفة في عددها الصادر يوم 22 يناير الماضي تقريراً حول استمرار الانتهاكات من خلال المحاكم الجائرة لكل من أحمد الشفا ومنيب عبدالعزيز بدنقلا بالولاية الشمالية وصدور حكم بالسجن المؤبد في مواجهة خالد بحيري بمدني وتلخيصاً لتقرير نقابة الصحفيين حول موقف الحريات الصحفية خلال العام 2025م، كما لخصت في عددها الصادر يوم 26 فبراير 2026م تقرير بعثة تقصي الحقائق المستقلة المشكلة من مجلس حقوق الإنسان حول انتهاكات الدعم السريع بالفاشر بعد سيطرته على المدينة.

تناول العدد الصادر بتاريخ 2 أبريل 2026م وقائع محاكمة مديرين لشركة نفطية سويدية بتهمة التواطؤ مع النظام المباد خلال العام 1999م ودفع الجيش والمليشيات المتحالفة معه لارتكاب انتهاكات لتهيئة الظروف لأعمال التنقيب وهو ما اعتبره الادعاء العام «تواطؤاً في جرائم ضد الإنسانية».

استعرض العدد الصادر يوم 16 أبريل 2026م ملخصاً لتقرير منظمة (هيومن رايتس ووتش) الذي تناول الممارسات والانتهاكات التي قامت بها ما تعرف باسم «الخلية الأمنية» في أجزاء من جنوب الخرطوم وأم درمان وولاية الجزيرة بعد استعادة الجيش للسيطرة عليها بالإضافة لولايات نهر النيل والشمالية والقضارف والبحر الأحمر.

مخططات السيطرة

تناول العدد العاشر بتاريخ 10 يوليو تفاصيل الصراع على وزارة الخارجية ومساعي الفلول لإحكام سيطرتهم عليها عبر الدفع بوجه مرتبط بهم، مع بروز اتجاه من رئيس وزراء سلطة بورتسودان كامل إدريس لإضافة الوزارة ضمن مهامه، وأورد العدد (19) تفاصيل إضافية عن تراجع إدريس عن احتفاظه بحقيبة الخارجية بصدور قرار بتعيين عضو التنظيم الإسلامي السفير محيي الدين سالم وزيراً للخارجية، وهو الأمر الذي أدى لاستقالة وزير الدولة عمر صديق من موقعه كوزير للدولة بسبب مخالفة الاتفاق السابق معه بتكليفه بمهام وزير الدولة للوزارة التي سيشغلها إدريس مع رئاسة الحكومة. كما أن سالم في درجة وظيفية أقل منه إلا أن قرار الحزب المحلول دفع به وزيراً.

في سياق مشابه أورد تحقيق رياضي منشور في العدد (15) تفاصيل مخطط للسيطرة على مجلس إدارة نادي المريخ الذي يقف خلفه الفريق أول ركن ياسر العطا وجهات عسكرية وأمنية أخرى، وتطابقت أسماء الشخصيات المرشحة الواردة فيه مع التي تم الإعلان عنها ضمن قائمة مجلس الإدارة الذي نشرت تفاصيله في العدد اللاحق للصحيفة بتشكيل مجلس إدارة نادي المريخ.

مقال في دورية سنوية

فجرت الصحيفة في عددها رقم (39) العديد من الخبطات الصحفية كان أولها الكشف عن تفاصيل خطة الصناعات الدفاعية لتفكيك شركاتها استعداداً للمرحلة التي قد تلي إبرام اتفاق سلام. وفي ذات العدد كُشف النقاب عن ارتباط المدعو ياسر محمد الذي ظهر في مقطع فيديو يوجه الشتائم للقيادي بتحالف (صمود) خالد عمر بعد ندوة عقدها التحالف بهولندا بأنه لديه صلة بمجموعة تدعى (لجنة دعم القوات المسلحة) بهولندا التي تورط عناصرها في مخطط لاغتيال أحد كوادر تحالف (تأسيس) بالعاصمة اليوغندية كمبالا. وأوضحت الصحيفة في ذات العدد أن الدورية التركية التي نشر فيها قائد الجيش مقالاً واحتفى به أنصار سلطة بورتسودان أن الدورية المذكورة صدر منها عدد واحد قبل عام، أما العدد الثاني فهو الذي نُشر فيه مقال البرهان!!.

ونقلت الصحيفة الصادرة يوم 19 فبراير 2026م ونقلاً عن مصدر مطلع قوله إن قيادة الجيش والدعم السريع تسلمتا فعلياً مذكرة القوى السياسية والمدنية الداعية لإقرار هدنة إنسانية عاجلة خلال شهر رمضان وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين المدنيين والعسكريين والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية وتمكين المنظمات الدولية والإنسانية من أداء مهامها. وكشفت الصحيفة في خبرها الرئيسي لعددها الصادر يوم الخميس 16 أبريل 2026م أبرز ملامح الرؤية المشتركة التي قدمتها الأطراف المدنية المشاركة في مؤتمر برلين لاجتماع ممثلي وزراء الخارجية ا لمشا ر كين في الاجتماع.

فضحت الصحيفة محاولات الفلول الاستيلاء على الجاليتين السودانية في قطر وهولندا، وتفاصيل المعركة التي خاضتها الجالية قضائياً في مواجهة الفلول والسفارة، وتصديهم لمحاولتهم السطو على الجالية السودانية بهولندا بحكم قضائي من المحكمة.

أشارت الصحيفة، ضمن العناوين الرئيسية بعددها الصادر يوم 12 مارس 2026م، لوجود مخطط يهدف لتعديل قانون البنك الزراعي بحيث يتم تعديل أهدافه المتمثلة في دعم القطاع الزراعي مع إمكانية بيع جزء منه بالخصخصة. وأوردت الصحيفة في عددها الصادر يوم 9 أبريل 2026م شروع وزارة العدل بسلطة بورتسودان في تعديل قانون البنك بعد اجتماع عقده مدير البنك مع وزير عدل سلطة بورتسودان.

تغطية فعاليات

وثقت صحيفة (ديسمبر) في عددها الثاني لفعالية تأبين الشاعر والمبدع محمد المكي إبراهيم بالعاصمة المصرية القاهرة، بجانب فعاليات وأعمال مؤتمر التعايش السلمي ورتق النسيج الاجتماعي الذي عقد بالعاصمة اليوغندية كمبالا، وخصصت العدد الرابع لتغطية جائحة الكوليرا التي ضربت (11) ولاية بالسودان في ظل تعتيم السلطات عليها، ووثق العدد السادس تدشين كتاب الصحفي محمد عبدالعزيز بكمبالا والذي حمل عنوان «الشاهد الأول ضد بن لادن.. جمال الفضل سوداني هز القاعدة»، بجانب مبادرة «نداء سلام السودان» التي أطلقها دكتور فرانسيس دينق. واكتسى العدد (23) الصادر في 9 أكتوبر 2025م باللون الوردي في إطار الاحتفاء بأكتوبر الوردي، وهو الشهر المخصص سنوياً للتوعية بمخاطر سرطان الثدي.

غطى العدد (25) فعاليات المؤتمر السنوي لجمعية أساتذة الجامعات السودانيين بالولايات المتحدة الأمريكية. وأفردت الصحيفة اعتباراً من عددها (37) تغطية لمهرجان تكريم الموسيقار شرحبيل أحمد الذي نظم بالعاصمة المصرية القاهرة لحين اكتمال فعاليات مهرجان التكريم.

خصصت الصحيفة في عددها الصادر يوم 12 مارس 2026م صفحتين لتأبين ووداع الأستاذ والقامة الإعلامية والصحفية الراحل نورالدين مدني الذي غيبه الموت يوم الجمعة السادس من مارس في مدينة سيدني بأستراليا، بنشر البيانات ومقتطفات من مقالات كتبها إعلاميون وصحفيون حول الراحل.

أولت الصحيفة في عددها الصادر يوم 19 مارس 2026م اهتماماً وتفاعلاً مع أعمال المبادرة القومية لإنقاذ مستقبل طلاب الشهادة السودانية والداعية لتأجيل انعقاد امتحانات الشهادة السودانية التي أعلنتها كل من سلطتي بورتسودان ونيالا لصالح عقد اجتماع موحد مشترك يجمع بين طلاب منطقة سيطرة السلطتين.

أوردت تحقيق رياضي نشرته الصحيفة في عددها رقم (15) معلومات عن مخطط السيطرة على إدارة نادي المريخ الذي يقف خلفه ياسر العطا وتطابقت أسماء الشخصيات الواردة مع الإعلان الرسمي لمجلس إدارة النادي التي تم الإعلان عنها

حققت الصحيفة سبقاً صحفياً في 5 فبراير الماضي بنقلها خبراً عن مصدر أممي أفاد فيها بعدم التجديد لرمطان لعمامرة وإنهاء تفويضه وتصدر عدد 26 فبراير نبأ إعفاء لعمامرة رسمياً وتعيين الفلندي بيكا هافيستو بديلاً عنه

أصدر البرهان قرارات بإعفاء النائب العام ورئيس المحكمة الدستورية بعد كشفها بواسطة الصحيفة وبعد صدورها أظهرت (ديسمبر) مخالفات دستورية وقانونية لتعيين رئيس المحكمة الدستورية، أما الفضيحة الأكبر فكانت وقائع طرد موظفين ببرنامج الأغذية العالمية بسبب خلافات عمل مع أسرة وكيل الخارجية

أفضت تحقيقات الفساد للإطاحة بأبرز رموز الفساد الذين تطرقت لهم تلك التحقيقات ممثلين في مفوض الجهاز الاستثماري لصندوق الضمان الاجتماعي ومدير بنك النيلين الأسبق ثم الإطاحة لاحقاً بخلفه اللواء إسماعيل أبو شوك

فندت الصحيفة جزءاً من السرديات المضللة خاصة المتصلة بفض الاعتصام وقدمت شهادات توثيقية حول الأيام الأخيرة لحكم الفريق إبراهيم عبود وجهود المدنيين لمنع ووقف الحرب وشهادة تاريخية لبروفيسور تيسير محمد أحمد حول مساعي تحقيق السلام من كوكادام حتى اتفاقية الميرغني/ قرنق

فـــي ميـــلادها الأول:

مرصد الحريات الصحفية لـ(ديسمبر).. الحقيقـــة كمـــا تُـــروى

رصد وتحليل:
إيمان فضل السيد

في منتصف مايو 2025، شكّل مقتل الكاتب الصحفي الطيب محمد الطيب في منطقة الحاج يوسف حدثًا مفصليًا في المشهد العام للحريات الصحفية في السودان، في لحظة كانت فيها بيئة العمل الإعلامي تدخل مرحلة شديدة التعقيد تحت وطأة النزاع المسلح، وتراجع أدوات الحماية، وتفكك مصادر التحقق المهني.

غير أن هذا الحدث، رغم أهميته الرمزية، لا يدخل ضمن نطاق تغطية صحيفة (ديسمبر)، التي كانت في تلك اللحظة في بدايات صدورها. بل يُستخدم هنا على اعتباره مرجعية في سياق قياس المناخ العام الذي تشكلت داخله تجربة الصحيفة خلال عامها الأول.

ومع مرور عام على صدور صحيفة (ديسمبر)، يطرح هذا التقرير سؤالًا مركزيًا يتجاوز مجرد رصد الانتهاكات: كيف عكست الصحيفة واقع الحريات الصحفية خلال الفترة من مايو 2025 إلى مايو 2026؟ وكيف أعادت صياغة هذا الواقع داخل تغطياتها بين الرصد والتحليل والتأطير السردي؟.

خلال هذه الفترة، شهد السودان تصاعدًا متواصلاً في الانتهاكات بحق الصحفيين، شمل القتل والإخفاء القسري والاعتقال والتضييق القانوني والإداري، إضافة إلى حملات التشهير والاستهداف أثناء التغطيات المدنية. غير أن أهمية هذه المرحلة تكمن في كيفية تحويلها إلى مواد صحفية داخل (ديسمبر)، وما إذا كانت قد تعاملت معها كوقائع معزولة أم كمنظومة مترابطة.

العنف المباشر وانكشاف بيئة العمل الصحفي

يتضح من رصد الحالات الموثقة خلال العام أن العنف المباشر ضد الصحفيين ظل أحد أبرز أنماط الانتهاك، حيث سُجلت حالات قتل في سياقات مختلفة من النزاع، أبرزها مقتل الصحفي تاج السر أحمد سليمان في الفاشر في نوفمبر 2025، حيث عُثر عليه داخل منزله في ظل انقطاع الاتصالات وانهيار أدوات التوثيق.

وتكمن خطورة هذا النمط في أنه لا يستهدف فقط الأفراد، بل يُنتج بيئة معلوماتية مشوشة، يصبح فيها التحقق من الوقائع شبه مستحيل، خاصة في المدن التي تشهد عمليات عسكرية متكررة.

في تغطية صحيفة (ديسمبر)، لم تُقدَّم هذه الحالات باعتبارها ملفات مستقلة مكتملة، بل جرى إدراجها ضمن تقارير رصدية عامة تتناول تصاعد العنف ضد الصحفيين، ما يعكس ميلًا نحو «التجميع التحليلي» بدل التوثيق التفصيلي لكل حالة على حدة.

الإخفاء القسري وتحول الانتهاك إلى حالة ممتدة

برز الإخفاء القسري كأحد أكثر الأنماط تعقيدًا خلال العام، خاصة في حالة الإعلامي عصام محمد هارون في أغسطس 2025، الذي شهدت قضيته انتقالات متعددة بين الإخفاء، وتضارب المعلومات حول مكان الاحتجاز، ثم الإفراج المؤقت، يعقبه إعادة اعتقال بعد فترة وجيزة.

هذا النمط يعكس تحول الانتهاك من حدث لحظي إلى حالة زمنية ممتدة، تتغير فيها أوضاع الضحية دون توفر مسار قانوني واضح أو شفافية مؤسسية.

في تغطية (ديسمبر)، أُدرجت هذه الحالة ضمن سياق تجميعي يتعلق بالإخفاء القسري، حيث تم تقديمها إلى جانب حالات أخرى، مع سرد لتطوراتها العامة، دون فصلها كملف مستقل يتابع مسارها حتى نهايته، وهو ما يحدُّ من القدرة على تتبُّع الأثر الكامل للانتهاك.

حرب الروايات وتفكك الحقيقة الإعلامية

تُعد حالة الصحفي معمر إبراهيم في أكتوبر 2025 من أبرز التحولات النوعية في طبيعة الانتهاكات، ليس فقط بسبب اعتقاله، بل بسبب ما رافق قضيته من تضارب معلومات حول مصيره، وصل إلى تداول شائعات عن وفاته داخل المعتقل، قبل نفيها لاحقًا.

هنا تحولت القضية من كونها مجرد انتهاك جسدي أو قانوني، إلى ساحة صراع على «الرواية»، خاصة مع تعدد المصادر وتناقضها في نفس الوقت بشكل يجعل الحقيقة نفسها موضع نزاع.

في تغطية صحيفة (ديسمبر)، تم التعامل مع هذه الحالة بطريقة مختلفة، إذ انطلقت من تحليل الشائعة نفسها، وتتبعت مسار انتشارها ونفيها، ثم ربطتها ببيئة المعلومات الهشة في ظل الحرب، وهو ما يعكس انتقالًا نحو معالجة تفسيرية تتجاوز الخبر التقليدي.

ومع ذلك، لم تستمر التغطية في متابعة الحالة كملف مستقل بعد تفكيكها الأولي، بل ذابت ضمن الإطار العام للرصد.

القمع القانوني وإعادة تعريف الاستهداف

في أبريل 2026، وثّقت صحيفة (ديسمبر) في عددها رقم (52) بلاغات النيابة العامة في بورتسودان ضد عدد من الصحفيين، بينهم رشا عوض، وصباح محمد الحسن، وماهر أبو الجوخ، وشوقي عبد العظيم، بتهم ذات طابع سياسي وأمني.

وقد قُدمت هذه البلاغات ضمن سياق سياسي أوسع يرتبط بتصاعد الملاحقات ضد الأصوات المدنية الرافضة للحرب، مع إيراد موقف نقابة الصحفيين السودانيين الرافض لهذه الإجراءات.

تُظهر هذه الحالة انتقالًا مهمًا في طبيعة الانتهاك، من العنف المباشر إلى استخدام الأدوات القانونية كوسيلة لإعادة ضبط المجال الإعلامي، غير أن التغطية ظلت أقرب إلى عرض الحدث وردود الفعل دون تحليل معمق للأثر البنيوي طويل المدى.

الاستهداف داخل السياق المدني

في مارس 2026، وثّقت الصحيفة حالة اعتقال الصحفية مياه النيل مبارك أثناء تغطيتها لامتحانات المرحلة المتوسطة في محلية جبل أولياء، حيث خضعت لتحقيق استمر 12 ساعة مع تفتيش شخصي وهاتفها المحمول.

وتكمن أهمية هذه الحالة في أنها تكسر الحدود التقليدية لمفهوم «المخاطر المهنية»، حيث لم يعد الاستهداف محصورًا في مناطق النزاع، بل امتد إلى التغطيات المدنية اليومية، ما يعكس اتساع نطاق الاشتباه الأمني تجاه العمل الصحفي.

التدخل الإداري وإعادة التموضع الإعلامي

برزت حالة الصحفية لينا يعقوب، مديرة مكتب قناتي (العربية) و(الحدث)، نموذجاً لتدخل إداري في العمل الإعلامي، إذ صدر قرار بإيقافها قبل أن يتم التراجع عنه في ديسمبر 2025.

وقد تابعت صحيفة (ديسمبر) هذه التطورات في عددها الصادر في 7 ديسمبر 2025، مشيرة إلى إعادة الصحفية إلى عملها بعد تواصل مباشر مع رئيس الوزراء، إلى جانب إبراز التباينات داخل الجهاز التنفيذي حول القرار.

تعكس هذه الحالة تحول القرار الإداري من كونه إجراءً وظيفياً إلى أداة لإدارة العلاقة بين السلطة والإعلام.

الفاشر - مركز الانتهاك المركب في تغطية (ديسمبر)

تمثل مدينة الفاشر المحور الأكثر كثافة في تغطيات صحيفة (ديسمبر) خلال عامها الأول، نجدها خصصت لها تغطيات موسعة في أعدادها الصادرة أواخر 2025 ومطلع 2026، خاصة العدد رقم (32)، الذي تناول تداعيات سقوط المدينة في 26 أكتوبر 2025.

قدمت الصحيفة المدينة بوصفها نموذجًا لانهيار بيئة الحماية المدنية والإعلامية، من خلال الإشارة إلى ما وصفته بـ»مؤشرات إبادة جماعية»، إلى جانب تغطية جلسات مجلس حقوق الإنسان في جنيف، وتقارير بعثة تقصي الحقائق الأممية التي تحدثت عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

على المستوى الإنساني، ركزت التغطية على القصف، واستهداف المستشفيات، وأوضاع النازحين، في سياق انهيار شامل للخدمات.

لكن البعد الأكثر مركزية في تغطية (ديسمبر) تمثل في ملف الصحفيين داخل الفاشر، إذ جرت متابعة اختفاء ما بين 11 إلى 13 صحفيًا، من بينهم معمر إبراهيم، إلى جانب تقارير عن اعتداءات جنسية على صحفيات، ومقتل إعلاميين نتيجة القصف. وفي السياق، وثقت التغطية اغتيال الصحفي الإذاعي أحمد محمد صالح سيدنا، الذي قضى نتيجة القصف المدفعي، في ظل بيئة أمنية متدهورة حالت دون عمليات الإنقاذ أو التوثيق الميداني.

كما سلطت الضوء على حجب الاتصالات والإنترنت باعتباره أداة لإخفاء الجرائم وتعطيل التوثيق، في إطار ما وصفته بمحاولة «إسكات الشهود».

ويُظهر هذا المحور أن الفاشر لم تُعامل في تغطية (ديسمبر) كحادثة منفصلة، وإنما من منطلق أنها مشهد مركب يجمع بين الانتهاك العسكري والإنساني والإعلامي في آن واحد.

حصار الفاشر

قاعدة جبل سركاب العسكرية التي تحولت إلى معتقل كبير

شهد السودان تصاعدًا متواصلاً في الانتهاكات بحق الصحفيين، شمل القتل والإخفاء القسري والاعتقال والتضييق القانوني والإداري، إضافة إلى حملات التشهير والاستهداف أثناء التغطيات المدنية

لينا يعقوب

معمر إبراهيم

البعد الحقوقي والمطالبة بالتحقيق

دعمت الصحيفة هذا المسار عبر إبراز دعوات نقابة الصحفيين السودانيين والمجتمع الدولي بضرورة فتح تحقيقات عاجلة في الانتهاكات التي طالت المدنيين والصحفيين على حد سواء، مع التركيز على الطابع الممنهج لبعض الجرائم، خاصة تلك المرتبطة بالاستهداف على أسس عرقية أو مهنية.

كما نقلت التغطية مواقف صادرة عن منظمات أممية تؤكد ضرورة التحقيق في الجرائم المحتملة داخل الفاشر، وربطت ذلك بسياق أوسع من المساءلة الدولية حول النزاع في السودان.

قراءة عامة في منهج تغطية صحيفة (ديسمبر)

من خلال النماذج التي تناولها التقرير ونماذج أخرى لم نطرحها، تتكشف مراجعة تغطيات صحيفة (ديسمبر) خلال عامها الأول عن منهج يقوم على المزج بين الرصد التجميعي والتحليل التفسيري، حيث تنطلق الصحيفة غالبًا من حالات فردية قبل توسيعها إلى سياقات عامة.

في حالة معمر إبراهيم ضمن العدد (33) الصادر في 18 ديسمبر 2025، برزت معالجة تحليلية للشائعات وربطها ببيئة «حرب الروايات».

وفي حالة عصام محمد هارون، ظهر الميل إلى التجميع داخل سياق الإخفاء القسري.

أما في العدد (52)، فقد جرى تناول القمع القانوني ضمن سياق سياسي أوسع مع التركيز على ردود الفعل.

غير أن هذا النهج، رغم قدرته على بناء صورة كلية، ظل محدودًا في جانب المتابعة التفصيلية لكل حالة على حدة، ما يخلق فجوة بين التحليل العام والتوثيق المستمر.

يكشف تحليل تغطيات (ديسمبر) لأحداث الفاشر عن منهج يجمع بين الرصد التجميعي والتحليل التفسيري، حيث تنطلق من الحالات الفردية نحو بناء سياقات عامة.

في بعض الحالات، مثل معمر إبراهيم، اتجهت التغطية إلى التحليل السردي لظاهرة «حرب الروايات»، بينما في حالات أخرى بقيت أقرب إلى العرض الإخباري.

غير أن هذا النهج، رغم قوته في بناء الصورة العامة، يظل محدودًا في المتابعة التفصيلية المستمرة لكل حالة على حدة.

حصيلة العام

تكشف حصيلة العام الأول من صدور صحيفة (ديسمبر) أن الانتهاكات ضد الصحفيين في السودان لم تعد أحداثًا معزولة، بل تحولت إلى بنية متعددة المستويات تشمل العنف المباشر، والإخفاء القسري، والتضييق القانوني، والاستهداف داخل السياقات المدنية، وصولًا إلى إعادة تشكيل الرواية الإعلامية نفسها.

وفي المقابل، تُظهر تغطية (ديسمبر) لهذه الانتهاكات تطورًا واضحًا في المزج بين الرصد والتحليل، وقدرة على ربط الأحداث بسياقاتها السياسية والإعلامية، غير أن هذا التطور ظل في كثير من الأحيان أقرب إلى التأطير العام منه إلى المتابعة التفصيلية المستمرة لكل حالة.

وفي موازاة هذا المشهد، برز حدث رمزي مهم تمثل في فوز نقابة الصحفيين السودانيين بجائزة اليونسكو لحرية الصحافة لعام 2026، والذي تزامن إعلانه مع اليوم العالمي لحرية الصحافة 3 مايو، وهو ما قامت الصحيفة بتغطيته عبر منصاتها الرقمية، إلى جانب نشر برقية تهنئة لنقابة الصحفيين بالمناسبة.

ويطرح هذا التزامن بين الاعتراف الدولي بحرية الصحافة واستمرار الانتهاكات الموثقة ميدانيًا مفارقة أساسية: بين خطاب عالمي يكرّس أهمية حماية الصحافة، وواقع محلي يعيد تعريف حدودها يومًا بعد يوم.

وبذلك، حريٌّ بنا ألا نطرح سؤال مستقبل الحريات الصحفية بشكل بسيط حول التحسن أو التراجع، وإنما بصورة أعمق تعكس قدرة المجال العام نفسه على إنتاج صحافة مستقلة وآمنة في ظل استمرار الصراع وتعدد مراكز القوة.

في تغطية صحيفة (ديسمبر)، لم تُقدَّم هذه الحالات باعتبارها ملفات مستقلة مكتملة، بل جرى إدراجها ضمن تقارير رصدية عامة تتناول تصاعد العنف ضد الصحفيين، ما يعكس ميلًا نحو «التجميع التحليلي» بدل التوثيق التفصيلي لكل حالة على حدة

حـــرب بلا خـــرائط

السودان.. حين تصبح الحقيقة ساحة قتال

تقرير: خاص (ديسمبر)

في وقتٍ يحتفل فيه العالم بـ«اليوم العالمي لحرية الصحافة» تحت شعار بناء مستقبل بسوده السلام، تبدو المفارقة في السودان أكثر حدّة: فالمشكلة لم تعد في تقييد تدفق المعلومات، بل في طبيعتها. سرديات متنافسة، وحقائق متآكلة، وفضاء رقمي تحوّل إلى جزء من بنية الحرب نفسها. وتُظهر تقارير ميدانية حديثة أن التضليل وخطاب الكراهية لم يعودا هامشيين، بل عاملين يعيدان تشكيل الولاءات ويقوّضان التماسك الاجتماعي ويعقّدان أي مسار نحو السلام.

ومع إكمال (ديسمبر) عامها الأول، يطرح هذا التقرير سؤالاً يتجاوز دقة الأخبار إلى جوهر الصراع: كيف يمكن إنهاء حرب أو بناء مجتمع حين تصبح الحقيقة ساحة قتال وتغيب المرجعية المشتركة؟ في السودان، لم تعد المعلومة وصفاً للحرب، بل أداةً فيها، ضمن بيئة معلوماتية تحوّلت إلى ساحة مواجهة لا تقل ضراوة عن الميدان.

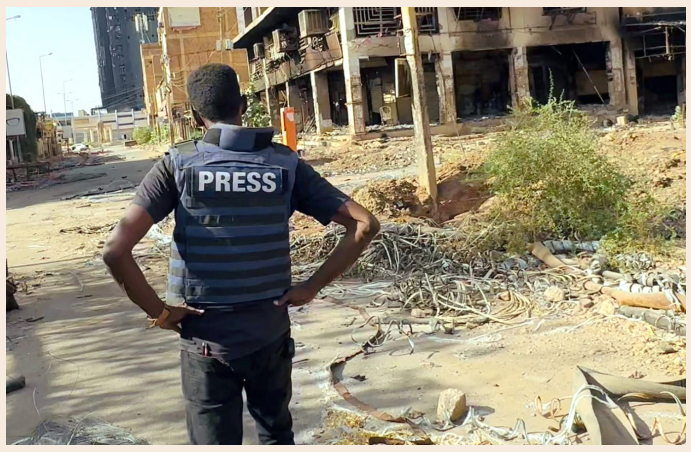

المشكلة لم تعد نقص المعلومات، بل طبيعتها: سرديات متنافسة وفضاء رقمي أصبح جزءاً من بنية الحرب

سيطرة دلالية

في السودان، لا يعني فقدان الأرض بالضرورة فقدان الموقع. منذ أبريل 2023، أدركت أطراف النزاع أن السيطرة على الخرائط فصل واحد، والأهم هو السيطرة على وصف الأحداث. يمكن تقديم الانسحاب كـ«إعادة تموضع تكتيكي»، وتصوير الجمود كـ«تقدم إستراتيجي». لم يعد المهم ما يحدث فحسب، بل من يحدد معناه.

هذا التحول جعل منصات مثل «فيسبوك» و«إكس» جبهة موازية لا تنقل الحرب فحسب، بل تُنتجها.

تتدفق روايات متضاربة للحدث ذاته خلال دقائق، كل منها مُصمَّم لجمهور مستهدف، منها داخلي لحشد المشاعر وخارجي لاستجلاب الشرعية الدولية. وكما يوضح تحليل أستاذ الصحافة الأمريكي فيليب سيب لم تعد المعلومات تعكس الصراع فحسب، بل أصبحت شرطاً لاستمراره، فهي تُعيد توزيع المسؤولية والشرعية، وتُعيد تعريف مفهوم النصر ذاته. النتيجة ليست ارتباكاً عابراً، بل تفتتاً بنيوياً يغدو معه الاتفاق على «ما حدث» شرطاً مستحيلاً لـ«ما يجب أن يليه».

ثمة بُعد آخر لهذه السيطرة الدلالية، فالمعلومات تتدفق بصورة غير متكافئة تبعاً للغة. المحتوى بالعربية كثيراً ما يحمل سرديات مختلفة كلياً عن تلك المتداولة بالإنجليزية، ليخلق خطابين محلياً ودولياً متوازيين. تُصنَع الشرعية الدولية سلعةً بالإنجليزية، فيما يُعاد رسم الولاءات المحلية بالعربية، ولا يلتقيان إلا نادراً.

في خطابه بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة يضيف المفوض السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك التوظيف القانوني لمفهوم «التضليل». فقوانين مكافحة التشهير والجرائم الإلكترونية والإرهاب باتت تُستخدم، وفق توثيق مكتبه، لحماية من هم في السلطة من الرقابة، فتتحول المحاكم إلى أدوات ترهيب. إذ لا تُقيّد الدولة الحقيقة بالقوة فحسب، بل تُعيد تعريف ما هو «تضليل» عبر القانون، وهو شكل أرقى وأخطر من السيطرة الدلالية.

اقتصاد سردي

كما للحرب اقتصاد مادي قائم على الموارد والممرات، لها اقتصاد معلوماتي قائم على الانتشار والتأثير. لا تُقاس قيمة السردية بدقتها، بل بقدرتها على التعبئة وتشويه الخصم. تعزز خوارزميات المنصات هذا المنطق تجارياً، فالمحتوى المُشحون بالغضب أو الخوف ينتشر أسرع من التقارير المتزنة، مما يحول البيئة الرقمية إلى سوق يكافئ التطرف على الحياد، ويُعمّق الانقسامات الاجتماعية بدلاً من معالجتها.

كشفت مؤسسة طومسون فاونديشن عن الحجم المنظم للسوق، إذ رُصد بين سبتمبر وأكتوبر 2025 وحدهما أكثر من 6300 منشور تلاعبيٍّ استهدف نحو 890 مليون مستخدم. وتعمل كل منصة بآلية محددة في هذا السوق، فيضخم «فيسبوك» الاستقطاب، ويوجّه «إكس» الخطاب السياسي عبر وسوم منسّقة، ويخلط «تيك توك» الترفيه بالتضليل الموجه للشباب، بينما يعمل «يوتيوب» كمستودع يُستنزف منه المحتوى لإعادة تدويره مجتزأً.

في هذا السوق، المعلومة المبكرة تبيع أكثر من الصحيحة، والمؤثر الخارجي يشارك الفاعل المحلي في تشكيل المعنى، مما يحول الصراع إلى حرب مرجعيات دولية متنافسة على عقل المواطن السوداني. وتكشف آليات «غسيل السرديات» كيف يُضخَّم التضليل عبر منصات متعددة لخلق وَهم إجماع، مستعيناً بمقاطع من نزاعات خارجية. ويُعيد الذكاء الاصطناعي رسم حدود هذا السوق. فعقب سيطرة قوات الدعم السريع على الفاشر في أكتوبر 2025، قدّر أحد المتابعين الميدانيين أن ما يقارب 90% من الصور ومقاطع الفيديو المتداولة في تلك الحقبة كانت مُولَّدة اصطناعياً لا حقيقية، مما أتاح للأطراف المسلحة إنكار الوقائع وتغبيش الأدلة في آنٍ واحد.

والأخطر من ذلك أن هذا الاقتصاد السردي يستهدف أصوات السلام تحديداً. يوثّق تقرير طومسون كيف تتعرض كل جهة أو فرد يدعو إلى الحوار أو يتبنى مواقف غير عنيفة لهجمات ممنهجة من حسابات آلية تصنُفه خائناً أو عميلاً، ما يجعل الاقتصاد المعلوماتي في السودان مُصمَّماً في جوهره لإطالة أمد الحرب لا لوصفها.

رقابة خوارزمية

لكن السوق لا يعمل بحريةٍ، بل يُصمَّم عبر من يملك أدوات الوصول والحصانة. تكشف تحقيقات ميدانية، منها عمل الصحفية أوما كاجينار حول سياسات «ميتا»، كيف تحوّل إدارة المحتوى إلى سلاح خفي. تقول كاجينار لـ (ديسمبر): «يواجه الصحفيون السودانيون ووسائل الإعلام المستقلة حذفاً عشوائياً، وتعليق حسابات، وتقليص وصول، غالباً دون مبررات واضحة أو آليات استئناف فعّالة. وتخلط الخوارزميات بين التغطية الصحفية والدعاية، بينما تستغل أطراف النزاع أنظمة التبليغ لإسكات الأصوات المعارضة».

النتيجة إجبارية وتحويلية، فيضطر الصحفيون لتعديل لغتهم، وتجنب مصطلحات محددة، أو الانتقال لقنوات أكثر هشاشة، أحياناً على حساب الدقة في توثيق الانتهاكات أو تحديد الجهة المسؤولة. المعلومة الأهم تصير الأصعب نشراً. في المقابل، تتمتع الجهات المدعومة بامتيازات الرقابة الذاتية المؤسسية، والترويج المدفوع، وشبكات الذباب الإلكتروني. وهو ما يهدم المرجعية المهنية عماد الثقة العامة، ليحل محلها فراغ تملؤه السرديات الممولة والخوارزميات.

من ينجح في فرض سرديته لا يصف الحرب، بل يعيد تعريفها

تُترجم الأرقام هذا الواقع بقسوة لا تحتمل التأويل، فقد قتل 34 صحفياً منذ اندلاع الحرب بحسب نقابة الصحفيين السودانيين، من بينهم 5 صحفيات. وبلغ إجمالي الانتهاكات الموثقة ضد الصحفيين والعاملين في الإعلام 680 انتهاكاً، شملت القتل والاعتقال والتشريد والإخفاء القسري والاعتداء الجسدي ومصادرة المعدات والاستهداف المباشر للمؤسسات. وبحسب النقابة فقد نحو 80% من الصحفيين وظائفهم، ما أفضى إلى فراغ مهني ملأته وسائل التواصل الاجتماعي بمحتواها غير المدقق، وهو ما حقق بشكل مثالي عملية السيطرة على إنتاج وتوزيع المعلومات.

ولا تعمل الرقابة في فراغ، بل في بيئة يعصف فيها إفلات من العقاب. وترصد اليونسكو لعام 2026 أن نسبة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم تبلغ 85% على المستوى العالمي، وأن معدلات الرقابة الذاتية ارتفعت بنسبة 63% منذ 2012. يعمل الصحفي الناجي لا بحرية، بل تحت وطأة الخوف.

تُضاف إلى الرقابة الخوارزمية رقابةٌ بنيوية من نوع آخر، وهي انقطاع الاتصالات. منذ فبراير 2024، سيطرت قوات الدعم السريع على مزودي الإنترنت في الخرطوم مُفتعلةً انقطاعاً شاملاً في أرجاء البلاد، ثم فرضت الحكومة قيوداً على مكالمات واتساب منذ يوليو 2025. فأدى ذلك إلى تضخّم المحتوى المضلل في الفضاء الذي لا يزال متاحاً، كـ«فيسبوك لايت» على شبكات محدودة، فيما تعثّر توثيق الانتهاكات وتعطّل التواصل الإنساني.

لم يعد السؤال من يربح الحرب، بل ما إذا كانت هناك حقيقة مشتركة يمكن أن تُنهيها

عنف رقمي

الأخطر من تشويش الحقيقة هو توظيفها كمهدّئ للدم. وثّق تقرير طومسون حالات تُظهر بدقة مرعبة كيف يسبق التلاعب المعلوماتي العنف ويُهيئ له، مما يحول الحرب المعلوماتية من أداة دعائية إلى سلاح هجين ذي عواقب ملموسة على النسيج المجتمعي. في «الحلفايا»، سبقت حملة خطاب كراهية أسبوعية دخول القوات، وأعقبتها عمليات إعدام جماعي.

وفي «الجنينة»، استهدف تضليل ممنهج مجتمع المساليت قبل مجازر أودت بحياة الآلاف. وفي «الجزيرة»، وُسم السكان محلياً بـ«المتعاونين» في الفضاء الرقمي قبل وقوع الانتهاكات ضدهم.

هذا النمط لا يواكب العنف فحسب، بل يُشرّعه اجتماعياً. يشير تقرير أممي حول خطاب الكراهية إلى أن نزع الإنسانية عن فئات معينة عبر السرديات الرقمية يخلق بيئة خصبة للعنف الجماعي، وهو ما تحذر تجارب تاريخية من تكراره. في السودان، يتآكل تدريجياً الفاصل بين الهدف العسكري والهوية المدنية، مما يحوّل الجوار أو الانتماء أو حتى موقع السكن إلى تهديد أمني في العقل الجمعي الرقمي. وهنا بالضبط يتجلى أعمق تآكل للتماسك الاجتماعي، إذ لم يعد الخصم سياسياً أو عسكرياً فحسب، بل أصبح وجوده نفسه «تهديداً» يُبرّر إقصاءه أو محوه في الوعي العام.

فولكر تورك

فراغ مؤسسي

في الأنظمة المستقرة، توجد مؤسسات وقنوات تحقق رسمية يمكنها، نظرياً، حسم الجدل حول الوقائع. في السودان، غابت هذه المراسي. المؤسسات الرسمية إما مُعطّلة أو محل نزاع، وآليات التحقق المستقلة محدودة، ولا تمتلك أي جهة ما يكفي من الثقة الاجتماعية لفرض رواية موثوقة. النتيجة هي تعدد الحقائق دون حسم، مما يجبر الجمهور على أن يصبح شريكاً في إنتاج الواقع، فيختار ما يصدّق، ويعيد التفسير، ويُضخّم ما يتوافق مع هويته أو مخاوفه.

الفائض المعلوماتي لا ينتج معرفة هنا، بل يقيناً زائفاً متضارباً. كل طرف يعيش في غرفة صدى رقمية يظنها الواقع الكلي، غير مدرك أن روايته مُنتجة في سوق مشوّه يعطي الأولوية للانتشار على الصحة، والمبكر على الموثوق. لذلك فإن قيمة المعلومة لا تكمن في توفرها، بل في القدرة على تحليلها وتفسيرها وسط الفوضى. في السودان، تتآكل هذه القدرة يومياً، والفجوة تتسع بين البيانات والمعرفة، وبين المعرفة والفهم المشترك. وحين تنهار المرجعية، تتحول كل حقيقة إلى رأي، وكل رأي إلى هوية، وكل هوية إلى خط أحمر لا يُناقش.

تؤكد نقابة الصحفيين أن هذا الفراغ المؤسسي ليس حادثةً عارضة بل نتيجةً لاستهداف ممنهج، مؤكدةً أنه «لم تدمّر الحرب البنية التحتية فحسب، بل استهدفت المجال العام وحرية التعبير». وتُحذّر النقابة من أن أي مسار للحوار أو الانتقال الديمقراطي لن ينجح دون ضمان استقلالية الإعلام ووضعه في قلب العملية، لا هامشها.

ولا تملأ الصحافة البديلة هذا الفراغ فحسب، بل يملؤه «تحالف غير مقدس» بين قوى سياسية وإعلامية، يضرب الديمقراطية ويُعمّق الاستقطاب. شركات التكنولوجيا في نظر فولكر تورك ليست أدوات محايدة، بل أطراف مسؤولة مطلوب منها اتخاذ «إجراءات ملموسة لمكافحة الإساءة والتضليل».

سلام مستحيل

إنهاء الحرب في السودان لا يبدأ بوقف إطلاق النار وحده، بل بحدّ أدنى من الاتفاق على ما جرى، ومن المسؤول عنه. غير أن اقتصاد المعلومات القائم يعمل في الاتجاه المعاكس، فهو يكافئ التجييش على حساب التوازن، والسرعة على الدقة، والانقسام على التماسك. وهكذا، من يفرض سرديته لا يكتفي بوصف الواقع، بل يعيد تشكيله، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. وبينما ينشغل العالم بالهدن والمساعدات، تستمر معركة أعمق بصمت، وهي معركة المعنى. لم يعد السؤال من ينتصر عسكرياً، بل ما إذا كان يمكن إنقاذ حقيقة مشتركة، أو حتى مساحة للحوار، تتيح إنهاء الحرب وإعادة بناء ما تهدّم. لهذا، لا تبدو دعوات حماية الصحفيين، وإنهاء الإفلات من العقاب، ودعم الإعلام المستقل، مطالب مهنية فحسب، بل شروطاً أولية لأي سلام ممكن. فالحرب على الأرض قد تتوقف، لكن الحرب على الحقيقة إن تُركت بلا مواجهة، ستعيد إنتاج الصراع بأشكال أخرى. السودان هنا ليس استثناءً، بل إنذاراً مبكراً. ففي عالم يكافئ التضليل، تتحول الحروب إلى صراعات على الإدراك قبل أن تكون صراعات على الأرض. وفي حرب بلا خرائط، قد لا تكون الخسارة الأكبر فقدان الأرض، بل فقدان القدرة على الاتفاق على ما حدث أصلاً. هنا فقط يتحدد إن كان السلام ممكناً، أو مجرد هدنة مؤقتة فوق واقع لم يُفهم بعد.

(ديسمبر).. كل شيء قد تبدل

عثمان فضل الله

كان الفضاء مسمومًا، لا على سبيل المجاز الذي اعتدنا استخدامه في الكتابة، بل بمعناه الحرفي القاسي، الهواء مثقل بالكراهية والكلمات الجارحة، وخطابات لم نألفها يومًا بهذا القدر من الانفلات. كل شيء من حولنا آخذ في التبدل سريعاً، كان زلزالاً ضربنا، أو فعلاً أن ذلك هو كذلك.. الأخلاق التي كانت تضبط إيقاع المجتمع، القيم التي كانت تشكل مرجعيته، وحتى الحياة اليومية فقدناها. لم يعد هناك ما يشبه الأمس، ولا ما يمكن الركون إليه بثقة. استيقظنا فجأة على واقع جديد، غريب ومربك، يضع الجميع في حالة من التوهان العميق.

لم يكن التغيير مجرد تحول طبيعي، بل كان زلزالاً ضرب أساسات الثقة نفسها. والثقة، كما نعلم، ليست مجرد شعور عابر، بل هي البنية التي تقوم عليها العلاقات بين الناس، وبينهم وبين مؤسساتهم، وبينهم وبين الحقيقة، حين تهتز هذه البنية، يصبح كل شيء قابلاً للشك، وكل خطاب موضع ريبة، وكل صوت محتمل أن يكون جزءًا من جوقة التضليل.

امتلأ الفضاء الإعلامي بما يمكن وصفه دون مبالغة بـ«غث القول». لم تعد الكلمات تُستخدم لبناء المعنى أو تقريب الفهم، بل صارت أدوات للهدم، للتشويه، ولإشعال النزاعات. فحش الكلام لم يعُدْ استثناءً، بل أصبح هو القاعدة، وتصدرت المشهد وجوه لم نكن نعرفها من قبل، أو ربما عرفناها في حدود ضيقة، بقدرات محدودة. غير أن الظروف الجديدة منحتها المنصات، ووفرت لها الإمكانات، بل وسخّرت لها ما يشبه الجيوش الرقمية، لتبث الكراهية، وتزيّن ما لا يمكن تزيينه، وتلوي عنق الحقيقة حتى تفقد شكلها ومعناها.

في مثل هذا السياق، يصبح التمييز بين الصواب والخطأ مهمة شاقة، إن لم تكن مستحيلة. تختلط الأصوات، وتتشابه النبرات، ويضيع الخط الفاصل بين النقد المشروع والتحريض المنهج. الأخطر من ذلك، أن القيم تنقلب رأسًا على عقب: ما كان يُعد فضيلة يصبح موضع شبهة، وما كان يُستنكر يُرفَع إلى مقام البطولة.

ولعل أكثر ما يثير الدهشة والمرارة في آن، هو ذلك الانقلاب الذي جعل من الدعوة إلى السلام تهمة. لأول مرة، لا في تاريخ السودان فحسب، وربما في تجارب إنسانية كثيرة، يصبح الحديث عن وقف الحرب، وعن حقن الدماء، وعن ضرورة إيقاف الخراب جريمة قد تقودك إلى حبل المشنقة، بينما الخطاب الممجِّد للموت والمطالب بالمزيد من الخراب وانتهاك الأعراض بطولة ووطنية. انقلبت المعايير التي تحكم مهنة الإعلام بالكامل، وفعلاً لا قولاً دخلنا زمنًا تُقاس فيه الوطنية بقدرتك على الصراخ لا على التفكير، وعلى التحريض لا على التهدئة والدعوة لتحكيم العقل.

لم تعد الكلمات تُستخدم لبناء المعنى أو تقريب الفهم، بل صارت أدوات للهدم، للتشويه، ولإشعال النزاعات. فحش الكلام لم يعُدْ استثناءً، بل أصبح هو القاعدة، وتصدرت المشهد وجوه لم نكن نعرفها من قبل، أو ربما عرفناها في حدود ضيقة، بقدرات محدودة

في ظل هذا المناخ لم يكن التفكير في إطلاق مشروع صحافي جاد أمرًا عاديًا. بل كان أقرب إلى مغامرة غير محسوبة، أو حتى إلى ضرب من الجنون، كيف يمكن لصحيفة أن تولد في بيئة معادية للحقيقة؟ كيف يمكن لصوت مهني أن يعلو وسط هذا الضجيج الهائل من التشويه؟ ثم ماذا عن المخاطر؟ ليست فقط تلك المرتبطة بالوضع الأمني أو السياسي، بل أيضًا المخاطر المرتبطة بندرة الموارد، أو شبه انعدامها، وبقلة الكوادر المستعدة لتحمل عبء العمل الصحافي في ظروف كهذه.

الصحافة، في جوهرها، عمل شاق حتى في الأوقات المستقرة، فما بالك ببيئة مضطربة، تتغير فيها الحقائق بسرعة، وتُستهدف فيها كل محاولة للبحث عن الدقة أو التوازن؟ من الطبيعي، إذن، أن يتردد الكثيرون، وأن يختار البعض السلامة، وأن يكتفي آخرون بالمشاهدة من بعيد. غير أن التاريخ يعلّمنا أن أشد اللحظات ظُلمة هي التي تولد فيها أهم المبادرات، وأن الحاجة إلى الصوت المهني تزداد كلما ضاق الأفق.

من هنا، يمكن فهم ولادة صحيفة (ديسمبر). لم تأتِ هذه التجربة في سياق مريح، ولا في لحظة استقرار تسمح بالتخطيط الهادئ، بل خرجت إلى النور في قلب العاصفة. كانت، في حد ذاتها، فعل مقاومة. مقاومة للرداءة، لموجة التسطيح، وللهبوط الحاد في معايير الخطاب العام. لم تكن مجرد إضافة رقمية إلى قائمة الوسائط، بل محاولة لإعادة تعريف ما يمكن أن تكون عليه الصحافة في زمن الفوضى.

عندما ظهرت (ديسمبر)، نظر إليها كثيرون بإعجاب مشوب بالشفقة لجرأة الفكرة، والإصرار على خوض التجربة فتلك شجاعة لا تتوفر للكثيرين. أما الشفقة، فكانت نتيجة إدراك حجم التحديات التي تنتظرها؛ هل يمكن لمثل هذا المشروع أن يصمد؟ هل يستطيع أن يحافظ على خط مهني في بيئة تضغط نحو الانحدار؟ هل سيجد جمهورًا مستعدًا للاستماع إلى خطاب مختلف، أم أنه سيُجبر، مع الوقت، على التكيف مع السائد، ليصبح مجرد نسخة أخرى من «الغث» الذي يملأ الفضاء؟.

مبنى نقابة الصحفيين السودانيين

كانت هذه الأسئلة مشروعة، بل وضرورية. فالتجارب الإعلامية لا تُقاس بنواياها، بل بقدرتها على الاستمرار، وعلى إحداث فرق، ولو محدود. كثير من المبادرات تبدأ بشعارات كبيرة، لكنها سرعان ما تذوب في الواقع، أو تنجرّ إلى نفس الأساليب التي كانت تنتقدها. لذلك، كان التحدي الحقيقي أمام (ديسمبر) ليس فقط في أن تبدأ، بل في أن تواصل، وأن تثبت، يومًا بعد يوم، أنها قادرة على أن تكون مختلفة.

ما حدث، أو ما يمكن ملاحظته حتى الآن، هو أن (ديسمبر) فتحت نافذة للأمل، ليس لأنها كاملة، أو لأنها قدمت نموذجًا مثاليًا خاليًا من الأخطاء، بل لأنها أثبتت أن البديل ممكن، أن الصحافة لا تزال قادرة على أن تكون مساحة للمعنى، لا مجرد ساحة للصراخ، وأن الصحافيين رغم كل الضغوط لا يزال فيهم من يؤمن بالمهنة، وبأخلاقياتها، وبمسؤوليتها تجاه المجتمع.

هذا الأمل لا يعني تجاهل النواقص، (ديسمبر)، مثل أي تجربة بشرية، تحمل نقاط ضعف، وتواجه تحديات مستمرة، لكنها، في المقابل، تُظهر استعدادًا للتعلم، ولتطوير نفسها، وللاستجابة للنقد.

الأهم من ذلك، أن (ديسمبر) أعادت طرح سؤال جوهري: ما هي وظيفة الصحافة في زمن الأزمات؟ هل هي مجرد ناقل للأحداث؟، أم أنها مطالبة بلعب دور أعمق، يتجاوز الخبر إلى التفسير، والتحليل، وحتى الدفاع عن القيم الأساسية، مثل الحق في الحياة، وفي السلام، وفي الحقيقة؟.

الإجابة ليست بسيطة، لكن ما يبدو واضحًا هو أن تجاهل هذه الأسئلة لم يعد ممكنًا.

من على الشرفة

عام على (ديسمبر): كيف تُصنع المهنية وسط الركام

طاهر المعتصم

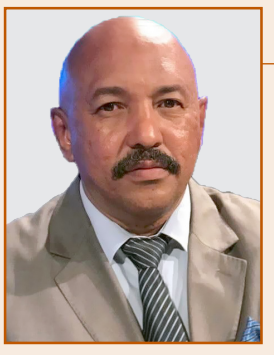

في الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر من العام 2024، قضينا ثلاثة أيام في مداولات مؤتمر قضايا الإعلام الأول الذي نظمته نقابة الصحفيين السودانيين بقاهرة المعز. ومن بين الأوراق التسع التي ناقشها خبراء وخبيرات الإعلام السوداني، برزت حقيقة صادمة مفادها أن نحو 90% من المؤسسات الإعلامية في السودان قد توقفت بسبب الحرب.

وكانت جائحة (كوفيد-19) قد أسهمت، قبل ذلك، في تراجع كبير في طباعة الصحف، بالتزامن مع تصاعد خطاب الكراهية، وانتشار التضليل الممنهج، وطغيان ما يُعرف بـ«الحقائق البديلة»، الأمر الذي أبرز الحاجة الماسّة إلى إعلام مهني رصين.

وبعد بضعة أشهر، بدأت منظومات إعلامية تشق طريقها وسط الظلام، حاملةً مشاعل الحقيقة. كانت مجلة (أفق جديد) تبحر وحدها في البداية، قبل أن تظهر في مايو من العام 2025 صحيفة (ديسمبر)، حاملة اسم الثورة المجيدة المضمَّخة بعطر الشهداء الكرام- تنزلت عليهم شآبيب الرحمة- ورافعة شعار (حرية، سلام، وعدالة).

ومنذ ذلك الحين، أصبح يوم الخميس من كل أسبوع موعدًا ينتظره القرّاء، حيث تطل (ديسمبر) بثوبها الأزرق عبر شاشات الهواتف الذكية.

انتهجت الصحيفة، منذ أيامها الأولى، نهجًا صارمًا في المهنية، واختطّت عبر تحقيقاتها الاستقصائية مسار «الأضواء الكاشفة»، ونجحت تلك التحقيقات في هزّ كراسي بعض من طالتهم، وهو أحد الأدوار الجوهرية للصحافة: كشف أستار الحقيقة.

كما اختطت طريقة الاستعانة بكتاب من خارج الصحيفة في الأحداث الكبرى والمناسبات، لإثراء الملفات المتخصصة التي نجحت في أن تتميز فيها

لكن، وبعد عام من الصدور، لا يمكن النظر إلى تجربة (ديسمبر) بوصفها مجرد إضافة رقمية إلى مشهد إعلامي مأزوم؛ بل باعتبارها محاولة جادة لإعادة تعريف وظيفة الصحافة في زمن الحرب، وإعادة بناء الثقة المفقودة بين الوسيلة الإعلامية وجمهورها.

لقد كشفت الحرب في السودان هشاشة البنية الإعلامية، ليس فقط على مستوى المؤسسات، بل كذلك على مستوى القيم المهنية. فمع انقسام البلاد سياسيًا وعسكريًا، انقسمت المنصات الإعلامية بدورها، وتحوّل بعضها إلى أدوات تعبئة وتحريض، بينما انجرف البعض الآخر إلى إعادة إنتاج الروايات الرسمية دون تمحيص. في هذا السياق، كان التحدي الأكبر أمام ديسمبر هو كيف تبقى مستقلة في بيئة تستقطب الجميع، وكيف تحافظ على المهنية في ظل سيولة المعلومات وفوضى السرديات.

نجحت الصحيفة، إلى حد بعيد، في ترسيخ معادلة صعبة: الانحياز للحقيقة دون الوقوع في فخ الحياد الزائف. فهي لم تدّعِ الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف بقدر ما سعت إلى إخضاع جميع الأطراف لمعيار واحد: المساءلة. وهذا الفارق الدقيق هو ما يمنحها مصداقيتها، ويجعلها أقرب إلى الصحافة بوصفها سلطة رقابية، لا مجرد ناقل للأحداث.

كما أن اعتمادها على الصحافة الاستقصائية، في بيئة تفتقر إلى المعلومات الموثوقة، مثّل مغامرة مهنية محسوبة. فالتحقيق الاستقصائي في زمن الحرب لا يواجه فقط تحديات الوصول إلى المعلومات، بل يواجه كذلك مخاطر أمنية وضغوطًا سياسية، فضلًا عن حملات التشكيك والتخوين. ومع ذلك، استطاعت (ديسمبر) أن تفرض حضورها عبر تحقيقات نوعية، لم تكتفِ بكشف الوقائع، بل قدمت سياقاتها، وربطت بين خيوطها، ووضعتها أمام الرأي العام.

انتهجت (ديسمبر)، منذ أيامها الأولى، نهجًا صارمًا في المهنية، واختطّت عبر تحقيقاتها الاستقصائية مسار «الأضواء الكاشفة»، ونجحت تلك التحقيقات في هزّ كراسي بعض من طالتهم، وهو أحد الأدوار الجوهرية للصحافة: كشف أستار الحقيقة

العدد الأول من ديسمبر

على المستوى المهني، يمكن القول إن تجربة (ديسمبر) أسهمت في إعادة الاعتبار لعدد من القيم التي كادت تتآكل، مثل التدقيق، والتوازن، والاعتماد على المصادر المتعددة، والتمييز بين الخبر والرأي. كما أنها استفادت بذكاء من البيئة الرقمية، ليس فقط كمنصة نشر، بل كفضاء تفاعلي، يعيد تعريف العلاقة بين الصحفي والقارئ، ويجعل من الجمهور شريكًا في إنتاج المعرفة، لا مجرد متلقٍ سلبي.

غير أن هذا النجاح النسبي لا يخفي حجم التحديات التي لا تزال تواجه الصحيفة، والإعلام السوداني عمومًا. فالسؤال عن الاستدامة المالية يظل حاضرًا بقوة، في ظل غياب نماذج تمويل واضحة ومستقرة، واعتماد كثير من المنصات على الدعم الخارجي أو المبادرات الفردية. كما أن البيئة القانونية غير المستقرة، وغياب مؤسسات ضابطة للمهنة، يفتحان الباب أمام فوضى إعلامية قد تضر بالجميع، بما في ذلك المؤسسات الجادة.

إلى جانب ذلك، تبرز إشكالية الوصول إلى الجمهور داخل السودان، في ظل تدمير البنية التحتية، وانقطاع خدمات الاتصالات في بعض المناطق، ما يفرض على الصحافة الرقمية تحديات إضافية تتعلق بالانتشار والتأثير. ومع ذلك، فإن انتشار الهواتف الذكية، واعتماد شريحة واسعة من السودانيين على وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر رئيسي للأخبار، يمنح مثل هذه التجارب فرصة للتوسع، إذا ما أحسنت إدارة محتواها وتوزيعه.

بعد عام من الصدور، يمكن القول إن (ديسمبر) لم تكتفِ بأن تكون شاهدًا على الحرب، بل سعت لأن تكون فاعلًا في معركة الوعي. فهي تدرك أن الصراع في السودان ليس عسكريًا فحسب، بل هو أيضًا صراع على الرواية: من يملك القدرة على تعريف ما يحدث، وعلى تقديمه للجمهور في صورة متماسكة ومقنعة.

وفي هذا الإطار، يصبح دور الصحافة أكثر تعقيدًا وأهمية؛ إذ لا يقتصر على نقل الوقائع، بل يمتد إلى تفكيك الخطابات، وكشف التلاعب بالمفاهيم، والدفاع عن الحق في المعرفة. وهي مهام لا يمكن إنجازها دون استقلالية حقيقية، وكفاءة مهنية، وشجاعة أخلاقية.

ختامًا، فإن الاحتفاء بمرور عام على صدور (ديسمبر) ليس مجرد مناسبة للاحتفال، بل فرصة للتقييم والمراجعة. فما تحقق، على أهميته، يظل خطوة أولى في مسار طويل يتطلب مزيدًا من التطوير، والانفتاح على النقد، وتعزيز القدرات المؤسسية والمهنية.

ويبقى الرهان الأكبر هو أن تتحول مثل هذه التجارب إلى نواة لنهضة إعلامية أوسع، تستعيد للصحافة السودانية دورها التاريخي كمنبر للوعي، ومساحة للحوار، وأداة للمساءلة. فالأوطان التي تمر بالحروب تحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى إعلام يسهم في صناعة الأمل ولا يكتفي بوصف الألم.

آخر قولي ليت الزملاء في صحيفتكم هذه (ديسمبر) أقاموا ورشة لتقيم الأداء واستلهام الفرص، بحضور قيادات إعلامية واجتماعية، للاستفادة من آراء المهتمين بهذه التجربة الصحفية.

عام على (ديسمبر):

حين تصمد حرية الصحافة أمام حرب السرديات

محمد الأمين عبد النبي

منذ اندلاع الحرب في السودان، تحوّلت البلاد إلى ساحة مفتوحة للقبح والتوحش وتقاطع مصالح أمراء الحرب، الأمر الذي عمّق الأزمة الإنسانية وسرّع من وتيرة الانهيار. وفي قلب هذا المشهد، برز الإعلام كفاعل محوري في تشكيل السرديات، حيث تباينت الأدوار بين محاولات لكشف الحقائق وأخرى لتوجيه الرأي العام وفق أجندات الحرب، ما زاد من تعقيد فهم الواقع وإرباكه. فقد تموضع الإعلام في الصفوف الأمامية للصراع، إذ سعت الأطراف المتنازعة إلى السيطرة على معركة الإعلام.

أجهضت حرية الإعلام والصحافة من الرصاصة الأولى، وتحولت المعلومة من حق عام إلى مورد إستراتيجي تتنازعه الأطراف المتحاربة سعياً لاحتكاره أو توجيهه، وأصبح الإعلام ساحة مواجهة موازية تُستهدَف فيها الحقيقة بالتضليل والشائعات، ويُستهدف الصحفيون بالترهيب والملاحقة، وصولًا إلى الاعتقال أو التصفية، وتعرضت المعايير المهنية لضغوط تدفع نحو الاصطفاف أو الصمت. غير أن الصحافة الحرة ظلت رغم ذلك خط الدفاع الأول عن الوعي العام، توثّق الانتهاكات وتنقل معاناة المدنيين وتكشف السرديات الزائفة.

وفي خضم هذا الواقع، برزت صحيفة (ديسمبر) كرافعة للوعي والتعبير عن تطلعات الشعب السوداني ومقاصد ثورته، في مواجهة الحرب ودعاتها وخطاب الكراهية وعسكرة الحياة. وقد سعت إلى سد فراغ واضح في نقل الحقائق وتحليل الأحداث، وإيصال صوت الرافضين للحرب، عبر إنتاج معرفي وثقافي يُحصّن السودانيين والسودانيات من خطر تسميم الفضاء العام.

وقد أسهمت الصحيفة في بلورة سردية إنسانية تُسلّط الضوء على الكلفة الكارثية للحرب ومآلاتها، بما أسهم في استعادة قدر من الثقة بين الجمهور ومصادر المعلومات. كما رسّخت (ديسمبر) موقعها في توثيق الأحداث وتقديم رواية مهنية رصينة، مستندة إلى معايير العمل الصحفي وقوالبه المختلفة، ومؤدية دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام، لا سيما في ظل تراجع المعايير المهنية وضعف أدوات التحقق، وانتشار المعلومات غير الدقيقة، إلى جانب انحيازات وسائل الإعلام التقليدية وفوضى المحتوى الرقمي.

تبنّت (ديسمبر) سياسة تحريرية تقوم على الدقة ومجابهة التضليل والتشويه الإعلامي، بما يسهم في تقويض شرعية السرديات المعطوبة، ويعزّز من حضور الحقيقة، مع التمسك بأخلاقيات المهنة ودقة التحقق لحماية المجال العام من الانزلاق إلى فوضى الإدراك.

ومع تهاوي السرديات التي روّج لها صحفيو الحرب وانكشاف هشاشتها، تبدّلت الاصطفافات بسرعة لافتة، وتحول التماسك الظاهري إلى صراع مفتوح بين أطراف كانت تتبنى خطاباً مشتركاً. وقد اتجه بعضهم إلى إعادة تموضعه عبر التقرب من مراكز النفوذ، ومهاجمة شركاء الأمس، ونزع الشرعية عن سرديات كانوا جزءاً من صناعتها، بما يؤكد أن تلك الخطابات لم تكن قائمة على أسس مهنية راسخة، بل على توازنات ظرفية سرعان ما انهارت أمام الحقيقة.

> **برزت صحيفة (ديسمبر) كرافعة للوعي والتعبير عن تطلعات الشعب السوداني ومقاصد ثورته، في مواجهة الحرب ودعاتها وخطاب الكراهية وعسكرة الحياة. وقد سعت إلى سد فراغٍ واضح في نقل الحقائق وتحليل الأحداث، وإيصال صوت الرافضين للحرب، عبر إنتاج معرفي وثقافي يُحصّن السودانيين والسودانيات من خطر تسميم الفضاء العام**

بالتوازي، حافظت الصحافة المسؤولة على استقلاليتها ومهنيتها، ملتزمة بتفكيك خطاب الحرب وطرح أسئلة جوهرية حول شرعيتها وتداعياتها، مقدّمة محتوى يضع مصلحة المجتمع وحقه في المعرفة الدقيقة في المقام الأول.

خلال عام، استطاعت (ديسمبر) ترسيخ حضورها كمنصة صحفية جادة أسهمت في بناء وعي نقدي، من خلال تقديم تحليل متماسك يربط الوقائع بسياقاتها، ويميّز بين الخبر والدعاية. وبهذا الدور، لم تكتفِ بنقل الأحداث، وإنما أعادت الاعتبار للصحافة كسلطة رابعة مسؤولة، قادرة على مساءلة الخطاب السائد وكشف تناقضاته، في زمن تكاثر الزعازع وتناقض الأوتاد وخلط الحقائق.

الصحافة في زمن الحرب:

من اختبار البقاء إلى رهانات إعادة التأسيس

السفير عادل إبراهيم مصطفى

التجية لصحيفة (ديسمبر) وهي تُطفئ شمعتها الأولى في مسيرتها الصحفية الرائدة. عامٌ مضى ظلت خلاله الصحيفة وفية لقيم ومبادئ ثورة ديسمبر المجيدة، ومدافعة عن التحول نحو الحكم المدني الديمقراطي، رغم تعقيدات الواقع وضغوط المرحلة.

إن تخصيص الصحيفة عددها لهذه الذكرى لموضوع حرية الصحافة ومهنيتها ودورها في زمن الحرب، وفي مرحلة ما بعدها، يأتي تأكيدًا لخطّها الإعلامي المنحاز لقضايا الشعب وهمومه، وإدراكًا لأهمية هذا الملف في ظل الانهيارات المتسارعة التي تعرّض لها الحقل الإعلامي؛ من إغلاق مؤسسات عديدة، وتفرّق الصحفيين بين نازح ولاجئ، إلى انقطاع خطوط الاتصال التي كانت تربط غرف الأخبار بمصادرها. وقد خلق ذلك فراغًا أسهم في تصاعد الروايات المتضاربة من قبل أطراف النزاع، وشكّل وعيًا عامًا مرتبكًا، يتأرجح بين الخوف والانحياز.

وبطبيعة الحال، لم تعد حرية الصحافة في هذا السياق مجرد مبدأ دستوري مؤجّل، بل غدت ممارسة محفوفة بالمخاطر اليومية؛ إذ قد يجد الصحفي الساعي إلى التحقق من خبر أو نقل رواية مختلفة، نفسه في موضع الاتهام من هذا الطرف أو ذاك، الأمر الذي جعل الالتزام المهني موضع شك، لا لضعفه، بل بسبب بيئةٍ لا تحتمله.

ومع ذلك، فإن الحاجة إلى إعلام مهني ومستقل في زمن الحرب ليست ترفًا، بل ضرورة. فالمعلومة الدقيقة قد تمنع كارثة، والتغطية المتوازنة قد تخفف من حدّة الاستقطاب، والتحقيق الجاد قد يكشف انتهاكات تُرتكب في الظل. فالصحافة، في جوهرها، ليست مجرد ناقل للأحداث، بل فاعل في تشكيل المجال العام، وحارس لذاكرة المجتمع. ولذلك، يتمثل التحدي الحقيقي في ترسيخ ممارسة إعلامية منحازة للحقيقة، وللوقائع المثبتة، ولحقوق الضحايا، دون الانزلاق إلى خطاب تعبوي أو اصطفاف سياسي.

> **الحاجة إلى إعلام مهني ومستقل في زمن الحرب ليست ترفًا، بل ضرورة. فالمعلومة الدقيقة قد تمنع كارثة، والتغطية المتوازنة قد تخفف من حدّة الاستقطاب، والتحقيق الجاد قد يكشف انتهاكات تُرتكب في الظل**

وإذا كانت الحرب قد وضعت قطاع الصحافة أمام اختبار البقاء، فإن مرحلة ما بعد الحرب ستضعه أمام اختبار إعادة التأسيس. فإعادة بناء السودان لن تكون مجرد عملية سياسية أو اقتصادية، بل هي أيضًا عملية ثقافية ومعرفية، تتطلب إعادة تشكيل المجال العام على أسس جديدة، تلعب فيها الصحافة دورًا محوريًا في ترسيخ الشفافية والمساءلة والتعددية.

وفي مرحلة ما بعد الحرب، تبرز الحاجة إلى إعلام قادر على توثيق ما جرى، ليس فقط كأرشيف للأحداث، بل كأساس للعدالة الانتقالية. فبدون توثيق مهني للانتهاكات، تضيع الحقوق، وتُفتح الأبواب أمام روايات متضاربة قد تعيد إنتاج الصراع.

ولعل ما يعزّز الأمل ويرفع الثقة في قدرة صحيفة (ديسمبر)، وكل وسائل الإعلام المنحازة للشعب، على تجاوز التحديات، إعلان منظمة اليونسكو، في 30 أبريل الماضي، منح نقابة الصحفيين السودانيين جائزتها العالمية لحرية الصحافة، تقديرًا لدور الصحفيين السودانيين في نقل الحقيقة في ظروف بالغة الخطورة، وتوثيق انتهاكات الحرب الجسيمة، وإدانة استهداف المدنيين. تمثل هذه الجائزة، في جوهرها، تثمينًا للانحياز إلى القيم التي تضع الحقيقة فوق المصالح الضيقة، والسلام فوق استمرار العنف، والضحايا فوق الجناة. فالتحية لنقابة الصحفيين السودانيين، ولكل الأقلام والأصوات الحرة النزيهة.

ومن جانب آخر ذي صلة، فإن استقلالية الصحافة في مرحلة ما بعد الحرب ستكون حجر الزاوية لأي تحول ديمقراطي حقيقي. فلا ديمقراطية بلا إعلام حر، ولا مساءلة بلا قدرة على كشف الفساد، وتتبع أداء السلطة، وطرح الأسئلة الصعبة. وهذا يتطلب إصلاحات قانونية تضمن حرية التعبير، وتمنع الاحتكار، وتوفر بيئة آمنة للعمل الصحفي.

وفي هذا الإطار، تقدم التجارب الإعلامية التي وُلدت من رحم الثورة، واستمرت رغم الحرب، دليلًا على قدرة الكلمة على الصمود في وجه العنف، وعلى أن حرية الصحافة ليست قضية مهنية فحسب، بل هي جزء من معركة أوسع من أجل بناء دولة عادلة تحترم حقوق مواطنيها، وتؤمن بتعدد أصواتهم. وهنا يكمن جوهر الدور المنتظر من صحافة ما بعد الحرب: ذاكرةٌ حيّة، وضميرٌ يقظ، وأفقٌ مفتوح لمستقبلٍ مختلف.

ذكرى ميلاد صحيفة (ديسمبر)..

الصحافة في مرحلة الطباعة ثلاثيـــة الأبعـاد

إبراهيم حمودة
، صحفي وناقد

حضرت قبل سنوات معدودة مضت، مؤتمراً عن مستقبل الصحافة والصحف في زمن الحقبة الرقمية والتضييق على الحريات الصحفية من قبل العديد من الدول ومنها المجر نفسها الدولة المضيفة للمؤتمر.

الواضح من خلال مداولات وأعمال هذا المؤتمر هو مأزق الصحافة الورقية والمؤسسات الصحافية الأخرى على الشبكة العالمية، من ناحية مالية، من ناحية حريات، ومن ناحية المنافسة القادمة من منابر التواصل الاجتماعي والمنابر الرقمية الأخرى.

صرت أشبِّه وضع الصحافة «التقليدية» المتعارف عليها؛ مؤسسة صحفية لها إدارة ورئاسة وهيئة تحرير وصحفيون يعلمون في مجال البحث عن الحقيقة ببداية الصناعات الحديثة والنقلة التي حدثت فيها بتدخل علم الإدارة في تطوير وزيادة الإنتاج، مثل السير المتحرك الذي اعتمدته شركة فورد في العشرينيات من القرن الماضي، بحيث يقف كل عامل حسب دوره في تجميع المنتج، وليس كما في السابق حين كان العمال كلهم ينشغلون بمنتج واحد دون أدوار وترتيب محدد.

في الحقبة الرقمية الحالية ومنابر الفرد الواحد التي تتحكم في الملايين أيضاً باسم الحقيقة وإنتاجها يمكن لشخص مثل دونالد ترمب أن ينشئ منبره الخاص به «تروث سوشيال» لينشر ما أراد من أخبار ومزاعم تصوِّر الحقيقة كما يراها ويتصورها هو. هذه النقلة في إنتاج المحتوى من الشكل الجماعي للفردي المحض، بمثل عملية القفزة التي ألغت السير المتحرك ونحت نحو نموذج الطباعة ثلاثية الأبعاد لإنتاج منتج، أو بضاعة بعينها، بشكل مستقل عن العملية الجماعية في الإنتاج بشكله المتعارف عليه، التي توازيها هنا العملية الجماعية في صالة التحرير لتعقب الحقيقة في عالم الصحافة التقليدية.

مأزق الصحافة اليوم ومهدِّدها الأساسي في نظري هو تحول المتلقي (القارئ، المشاهد، المستمع) إلى مستهلك يتجول فيما يشبه المجمع التجاري الكبير للحصول على حاجته من الحقيقة كما يتصورها ويريدها هو، وليس كما هي في الواقع حسب الحقائق والوقائع الملموسة التي لا يختلف عليها اثنان.

يحدث ذلك بدعم كبير وتوجيه من خوارزميات منابر التواصل الاجتماعي الكبيرة من فيسبوك وأكس - تويتر سابقاً، إنستغرام وغيرها التي تعرض عليك المحتوى بناءً على نتائج البحث الخاص بك، أو المحتوى الذي تنقر عليه وتتصفحه. وهو نموذج الكسب المالي الذي تعتمد عليه هذه المنابر التي يعتقد أصحابها أن الحريات الفردية غير المحددة بأي سقف هي القيمة المنشودة، بغضِّ النظر عن الخراب الذي يمكن أن تحدثه إزالة مثل هذا السقف. نموذج ناصع هنا هو إلغاء «إيلون ماسك» حال شرائه منصة تويتر وتحويلها إلى أكس، إلغاء الفريق الذي يمارس الرقابة على صحة المحتوى وسلامته من أشياء مثل خطاب الكراهية والأخبار المفبركة، في رسالة مفادها أن الجميع مسئول عن حقيقته الخاصة وتصورها واستهلاكها، وأن خطاب الكراهية والتمييز جزء من حرية التعبير التي يجب ألّا تحدها حدود، وهي ذات المرافعة التي تستخدمها أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا الغربية والجماعات ذات النزعات العنصرية والأحزاب السياسية التي وصل بها الأمر في هولندا مثلا للمطالبة بإلغاء المادة الأولى من الدستور التي تنص على المساواة بغض النظر عن الجنس اللون العرق أو الدين.

الحقيقة صارت وأمست وباتت منتجاً استهلاكياً في المرحلة الراهنة، والأفراد يستهلكون ما يروقهم. حدوث هذه الحقيقة ليس بالوحي والإلهام ولا بالاكتشاف العلمي، ولكن بمفعول السوق الذي خلقته الشركات الرقمية العملاقة، مبعثها الشاشات التي تبحلق فيها الجموع البشرية التي تغذيها الخوارزميات وكم المعلومات الخام الهائل. نظرة عابرة لفضاء ما يسمونه بالمؤثرين على مستوى فضاء الميديا السوداني تكشف عن انجرار مئات الآلاف من المتابعين لمحتويات غارقة في خطاب الكراهية والمعلومات الكاذبة المضللة والداعية لخيارات ليست لها علاقة بالحرية والتحول الديمقراطي والمساواة، الشعارات التي قامت عليها ثورة ديسمبر.

> **تواجه الصحافة الورقية والمؤسسات الصحافية الأخرى على الشبكة العالمية حالياً مأزقاً، من ناحية مالية، من ناحية حريات، ومن ناحية المنافسة القادمة من منابر التواصل الاجتماعي والمنابر الرقمية الأخرى**

مؤسساتنا الصحفية التي تسعى للمحافظة على نموذج الاستقلالية المالية، ولا أقول الكسب، أمام مفترق طرق خياراته صعبة. يمكنها أن تفرض نوعاً من المقابل المادي المعلوم نظير الدخول لمواقعها على شبكة الإنترنت، من أجل الحفاظ على محتوى صحفي جيد. ولكن المعضلة أن الغالبية التي تستطيع الوصول لشبكة الإنترنت لا تبحث عن محتوى جيد بالضرورة للأسباب التي أشرت إليها سابقاً. الخيار الآخر هو التكتل والاتحاد من أجل خفض تكلفة (العمل)، ولكن طبيعة المرحلة المتشظية واختلاف زوايا النظر والتصورات حول الحقيقة وترتيب الأولويات والخيارات الصحفية يجعل من هذا الأمر مهمة صعبة.

لدينا نموذج في أوروبا الغربية يتمثل في استخدام أموال دافع الضرائب في تمويل قنوات ومؤسسات صحفية تعمل من أجل المصلحة العامة، وتتبنى القيم التي تخدم تماسك المجتمع مثل المساواة والشفافية والدفاع عن الحريات العامة وحقوق المستهلك نظير الشركات الكبرى والحفاظ على البيئة وعلى مصير الأرض. ولكن دولة الحريات عندنا ما تزال بعيدة المنال، وحتى لو تحققت لا أحد يضمن أن تكون مسألة الصحافة الجادة أولوية بالنسبة لها في الفترة الأولى.

على مستوى آخر، أياً كان النموذج الذي تتبناه الصحافة الجادة في سبيل أداء مهمتها ورسالتها في الكشف عن الحقيقة وتقصّيها داخل الآلة الرقمية العظيمة التي تسعى لإغراق محيط الشبكة العالمية بكمٍّ هائل من المعلومات يتطلب فرزها وفحصها مهارة رقمية لا تتوفر لمتوسط المستخدم العادي للشبكة، تبرز تحديات إعداد الصحفيين ذاتهم لإجراء مثل هذا الفحص المستمر. علماً بأن جمهرة كبيرة من الصحفيين تعتقد أن مقالات الرأي هي العمل الصحفي ذاته حصراً، ولا تنشغل بمسألة الفحص هذه. إضافة إلى أن الاعتماد على إمكانيات مثل الذكاء الاصطناعي يستدرج المستخدمين لفخ الدكتاتورية الرقمية، بحيث يتولى الذكاء الاصطناعي وماكيناته تدوير مقولات وافتراضات شائعة مكررة يتم استخدامها كثيراً على أنها حقائق، الأمر الذي قد يكون نوعاً من (أمراض الطفولة) التي تعاني منها هذه التقنية في مرحلتها الحالية.

حين يفضح إعلام السلطة مموليه:

الصحافة الحرة في مواجهة سوق التضليل

وضاح شرف الدين

في الحرب لا تطلق البنادق وحدها. تطلق معها الروايات، وتُفتح مخازن الدولة لا لإغاثة الناس، ولا لحماية الأطفال، ولا لإعادة المستشفيات إلى العمل، وإنما لتمويل ماكينة كاملة من التضليل. تصير الحقيقة عدوًا، ويصير الصحفي المستقل خطرًا، أما الصحفي المزيّف فيتحول إلى موظف حرب ببطاقة إعلامية، يلبس قناع المهنية بينما يؤدي وظيفة الجندي في ميدان آخر: ميدان الوعي العام.

هذه واحدة من أخطر صور الانهيار في السودان اليوم: أن تُستخدم موارد الدولة، وواجهاتها، وعلاقاتها، ومنابرها، وأموالها، في صناعة سردية رسمية للحرب، لا في خدمة المجتمع الذي تمزقه الحرب. فالسلطة التي تعجز عن حماية المواطن تستطيع، للمفارقة، أن تموّل من يتحدث باسمها. تعجز عن دفع ثمن الدواء، لكنها تجد ما يكفي لإنتاج مقاطع دعائية. تعجز عن إنقاذ النازحين، لكنها لا تعجز عن صناعة محللين جاهزين. تتأخر في إغاثة المدن المنكوبة، لكنها تتحرك بسرعة حين تحتاج إلى تلميع قائد، أو شيطنة خصم، أو غسل جريمة، أو تحويل الهزيمة إلى نصر لغوي.

هنا لا نتحدث عن اختلاف سياسي طبيعي، ولا عن تعدد مشروع في وجهات النظر. الصحافة الحرة تقبل الاختلاف، وتعيش منه، وتزدهر به. ما جرى في زمن الحرب تجاوز الرأي إلى الصناعة المنظمة للكذب. ظهرت منصات لا وظيفة لها سوى إعادة تدوير خطاب السلطة. وظهر صحفيون لا يسألون، لا يحققون، لا يراجعون، لا يخجلون. مهمتهم أن يأخذوا الرواية الجاهزة من فم القوة، ثم يعيدوا إخراجها في شكل تقرير أو تحليل أو مقابلة أو تسريب أو منشور غاضب.

هذا النوع من الإعلام ليس إعلامًا منحازًا فحسب؛ إنه إعلام مأجور سياسيًا وأخلاقيًا. لا ينحاز إلى فكرة، بل إلى الجهة التي تدفع. لا يدافع عن وطن، بل عن مركز سلطة. لا يهتم بالضحايا إلا حين يصلحون مادة للابتزاز. ولا يرى الدولة إلا بوصفها خزينة مفتوحة لتمويل رواية المنتصر أو المتحكم أو الطامح إلى احتكار الوطنية.

ومع الوقت، بدأت هذه المنظومة نفسها تتشقق من داخلها. فالصحفيون الذين جرى توظيفهم في خدمة رواية السلطة لم يستطيعوا المحافظة طويلًا على وهم التماسك. خرجت خلافاتهم إلى العلن: شتائم، اتهامات متبادلة، تسريبات، وملاسنات تدور في جوهرها حول سؤال واحد: من دفع لمن؟ ومن قبض من أي جهة؟ ومن حظي بالقرب من هذا الجنرال أو ذاك؟ وهنا انكشفت المفارقة الفاضحة: حتى الصحافة المزيفة، حين تختلف على حصصها وأدوارها، تبدأ في فضح نفسها وفضح مموليها.

لم تعد المسألة مجرد صحفي يردد خطاب السلطة. ما ظهر إلى السطح يكشف أن سلطة بورتسودان نفسها ليست كتلة واحدة متماسكة، بل داخلها مراكز نفوذ متعددة، تتصارع في الخفاء، وتستخدم الإعلاميين والمنصات كأدوات في صراعاتها البينية. كل مركز يريد بوقه، وكل جنرال يريد روايته، وكل شبكة تبحث عن لسان إعلامي يلمعها ويهاجم خصومها داخل المعسكر نفسه قبل خارجه. هكذا تحوّل إعلام السلطة من أداة للتغطية على الحرب إلى مرآة غير مقصودة لفوضى السلطة ذاتها.

وهذه ليست تفصيلة هامشية. إنها علامة بنيوية. حين تستخدم سلطة بلا سقف قانوني أو أخلاقي المال العام لتجنيد إعلاميين، فإنها لا تنتج صحافة، بل تنتج سوقًا. والسوق، بطبيعته، لا يحكمه الضمير وإنما السعر والعلاقة والمصلحة. لذلك لم يكن غريبًا أن ينقلب بعضهم على بعض. فمن دخل إلى المجال العام بوصفه مقاول دعاية، لا صاحب رسالة، سيختلف عاجلًا أو آجلًا مع مقاول آخر على الأجر، والحصة، والقرب، والامتياز، وحق الادعاء بأنه الناطق الأصدق باسم السلطة.

هكذا فضح إعلام الحرب نفسه من داخله. أراد أن يصنع صورة سلطة واثقة ومتماسكة، فإذا به يكشف سلطة مأزومة، متعددة الرؤوس، متنازعة المصالح، تتخفى خلف البيانات والرايات الكبرى بينما تدير في العمق صراعًا على النفوذ والمال والشرعية. أراد أن يتهم الصحافة المستقلة بالعمالة، فانتهى إلى الاعتراف، عبر شتائمه المتبادلة، بأن الولاء عنده قابل للفوترة، وأن الوطنية نفسها تحولت في هذا السوق إلى بند صرف.

في زمن الحرب، كان مطلوبًا من الناس أن يصدقوا أن الحقيقة خيانة، وأن السؤال طعن في الظهر، وأن التحقق ترف، وأن الصحفي الجيد هو من يصرخ لا من يفتش. هكذا صُنعت ثنائية قاتلة: إما أن تنضم إلى جوقة الحرب، أو تُتَّهم بالعمالة والتخذيل. أما الصحافة الحرة فقد وجدت نفسها في موضع أصعب من أي وقت مضى؛ عليها أن تواجه الرصاص من جهة، والكذب من جهة أخرى، وجمهورًا منهكًا يريد أحيانًا ما يخفف عنه لا ما يصدمه بالحقيقة.

ومع ذلك، فعلت الصحافة الحرة في الحرب ما تعجز عنه الجيوش الدعائية كلها: حفظت حق الناس في الشك. لم تسمح للرواية الرسمية أن تنفرد بالذاكرة. سألت عن الضحايا حين كان الإعلام المأجور يحصي المكاسب. ذهبت إلى تفاصيل النزوح والجوع والاغتصاب والنهب وانقطاع التعليم والخدمات، بينما كانت منصات الحرب تحتفل بالبيانات العسكرية وتبيع الوهم للناس. حاولت تسمية الأشياء بأسمائها: الجريمة جريمة، والنهب نهب، والتحريض تحريض، والكراهية كراهية، ولا تصبح الوطنية فضيلة حين تتحول إلى رخصة للقتل.

كانت الصحافة المستقلة، في أفضل تجلياتها، دفاعًا عن المجتمع ضد اختطاف صوته. ففي الحرب يصبح المواطن مجرد رقم في خطاب السلطة: نازح، شهيد، متضرر، متعاون، متمرد، حاضنة، خسارة جانبية. الصحافة الحرة تعيد إليه اسمه، وبيته، ووجهه، وقصته. تقول إن من مات لم يكن مادة في بيان. ومن نزح لم يكن تفصيلًا في خريطة، ومن فقد أبناءه لا يجوز أن يُطلب منه الصمت حتى لا يزعج الرواية الرسمية.

ولهذا تخاف السلطة الصحافة الحرة أكثر مما تخاف الهتاف العابر. الهتاف ينتهي، أما التوثيق فيبقى. الدعاية تعيش على اللحظة، أما التحقيق الجاد فيطارد أصحابه بعد سنوات. الكذبة تحتاج إلى تكرار دائم كي تبقى واقفة، أما الحقيقة فيكفي أن تُحفظ جيدًا لتعود حين ينهار الخوف. لذلك تحاول سلطات الحرب دائمًا السيطرة على الإعلام، لا لأنها تحب الصحافة، بل لأنها تعرف خطورتها. من يملك الرواية يخفف مسؤوليته، ومن يشتري الأصوات يشتري وقتًا إضافيًا قبل المحاسبة.

السلطة التي تعجز عن حماية المواطن تستطيع، للمفارقة، أن تموّل من يتحدث باسمها. تعجز عن دفع ثمن الدواء، لكنها تجد ما يكفي لإنتاج مقاطع دعائية. تعجز عن إنقاذ النازحين، لكنها لا تعجز عن صناعة محللين جاهزين

لكن المشكلة الأكبر أن بعض من دخلوا إلى المجال الإعلامي في هذه الحرب لم يكونوا صحفيين أخطأوا التقدير، بل كانوا وكلاء سردية. يضعون اسم الصحافة على عمل دعائي صريح. يستخدمون لغة المهنة لتخريب المهنة. يطالبون بحرية التعبير حين يخدمون السلطة، ثم يحرّضون على إسكات غيرهم حين يقترب من الأسئلة المحرجة. هؤلاء ليسوا مجرد أفراد عابرين؛ إنهم جزء من بنية أوسع تستخدم المال العام، والعلاقات الرسمية، والامتيازات، والسفر، والإعلانات، والوصول إلى المعلومات، لصناعة إعلام مروّض.

ومن هنا يصبح الحديث عن حرية الصحافة ناقصًا إن لم يذهب إلى سؤال التمويل. من يدفع؟ لمن؟ ولماذا؟ كيف تظهر منصة فجأة بتمويل واضح ولا يُعرف مصدر مالها؟ كيف يتحول شخص بلا تاريخ مهني إلى محلل حرب وطني؟ كيف تُفتح الأبواب لبعض الأصوات وتُغلق في وجه أخرى؟ كيف تُمنح المعلومات والتسهيلات لمن يرددون الرواية المطلوبة، بينما يُحاصر الصحفيون الجادون بالتخوين والمنع والتهديد؟ هذه ليست أسئلة تقنية. إنها قلب معركة الصحافة في زمن الحرب.

فالاستقلال لا يعني فقط ألا يكون الصحفي عضوًا في حزب، أو موظفًا رسميًا في جهاز. الاستقلال يعني ألا يتحول قلمه إلى إيصال صرف. ألا يبيع حق الناس في المعرفة مقابل قرب من سلطة، أو وعد بمنصب أو حماية أو امتياز. الاستقلال يعني أن يعرف الصحفي أن الدولة ليست ملكًا لمن يحكمونها، وأن المال العام لا يجوز أن يتحول إلى وقود لدعاية الحرب. وحين تستخدم السلطة موارد الدولة لتلميع نفسها، فإنها لا تسرق المال وحده؛ إنها تسرق حق المجتمع في الحقيقة.

ما فعلته الصحافة الحرة خلال الحرب ينبغي ألا يُنظر إليه بوصفه بطولة رومانسية فقط. لقد كان عملًا مؤسسيًا وأخلاقيًا بالغ الصعوبة: التحقق في بيئة مغلقة، الوصول إلى مصادر خائفة، حماية الشهود، مقاومة الابتزاز، نشر الوقائع بلا تهور، ومقاومة إغراء التحول إلى طرف في المعركة. ليست الصحافة الحرة بلا أخطاء، ولا ينبغي أن تكون فوق النقد، لكنها بقيت، رغم ضعف الموارد وقسوة المناخ، واحدة من آخر المساحات التي حاولت حماية المعنى العام من السقوط الكامل.

أما بعد الحرب، فالمهمة ستكون أخطر. لأن الحرب حين تتوقف عسكريًا تبدأ حرب الروايات بصورة أشرس. سيخرج تجار الدم بوجوه مغسولة. ستظهر منصات جديدة تتحدث عن المصالحة وهي تخفي ملفات التمويل والتحريض. سيتحول بعض مروجي الحرب إلى دعاة سلام. سيحاول من أنفقوا المال العام على الكذب أن يقدموا أنفسهم رعاة للاستقرار. وستبدأ عملية منظمة لتبييض الجرائم، وتوزيع المسؤوليات بطريقة مريحة، وتحويل الضحايا إلى أرقام في خطاب وطني عام لا يسمي الجناة.

هنا يجب أن تكون الصحافة الحرة أكثر صرامة. لا يكفي أن تغطي مؤتمرات السلام، ولا بيانات إعادة الإعمار، ولا صور المصافحات. عليها أن تسأل: من موّل الحرب؟ من موّل إعلام الحرب؟ من دفع للمنصات؟ من صنع الجيوش الإلكترونية؟ من حرّض على القتل والاغتصاب والنهب؟ من استخدم مؤسسات الدولة في الدعاية؟ من استفاد من تحويل المال العام إلى آلة كذب؟ ومن يريد اليوم أن يدخل مرحلة ما بعد الحرب بلا حساب؟.

ولأن التشظي الذي ظهر بين صحفيي السلطة كشف بعض ما كان مخفيًا، فإن واجب الصحافة المستقلة بعد الحرب أن يحول هذه الشقوق العابرة إلى ملف مساءلة عام. ليست القضية أن فلانًا شتم فلانًا، أو أن منصة ردت على منصة، أو أن صحفيًا اتهم آخر بالقبض من جهة معينة. هذه مجرد أعراض. القضية الحقيقية هي البنية التي جعلت الصحافة سوقًا تابعًا لمراكز نفوذ داخل سلطة حرب. المطلوب ليس التلذذ بفضائحهم، بل قراءة ما وراءها: شبكة المال، ومسارات التمويل، ودوائر النفوذ، والجنرالات الذين استخدموا اللغة كما استخدموا السلاح، ثم أرادوا غسل أيديهم من الاثنين معًا.

لن تكون مرحلة ما بعد الحرب مرحلة بناء إن جرى ترميم الكذب بدل كشفه. لا يمكن إعادة بناء وطن بذاكرة مثقوبة. ولا يمكن الحديث عن مصالحة بينما يظل صحفيو الدعاية يحتفظون بمنابرهم وأموالهم وشبكاتهم وكأن شيئًا لم يحدث. المصالحة الحقيقية لا تعني الانتقام، لكنها تبدأ من تسمية الأشياء. ومن دون صحافة حرة، ستتحول المصالحة إلى صفقة بين الأقوياء، وسيدفع الضحايا ثمن الصمت مرة أخرى.

لهذا، فإن المطلوب من الصحافة المستقلة بعد الحرب ليس الحياد البارد أمام جرائم واضحة، ولا الاندفاع الغاضب الذي يهدم شروط المهنة. المطلوب صحافة تحقيق، صحافة ذاكرة، صحافة مساءلة. صحافة تفتح ملفات المال العام، والمنصات الممولة، والمرتزقة الإعلاميين، وخطاب الكراهية، والتضليل المنظم، والجهات التي اشترت الصمت أو صنعت الضجيج. صحافة لا تكتفي بسؤال من أطلق الرصاص، بل تسأل أيضًا: من صنع الغطاء الأخلاقي للرصاص؟.

وهنا تبرز قيمة المنابر المستقلة مثل (ديسمبر). فاستمرار منبر حر خلال عام من الحرب ليس مجرد نجاح مهني؛ إنه فعل مقاومة مدنية ضد احتلال المجال العام. حين تصدر مجلة في زمن يتساقط فيه كل شيء، فهي لا تنشر مقالات فقط، بل تثبت أن المجتمع لم يفقد حقه في التفكير. وحين تفتح صفحاتها للكتابة الحرة، فهي تقول إن السودان ليس ملكًا للمسلحين، ولا للمنصات المأجورة، ولا للصحفيين الذين استبدلوا الضمير بفاتورة.

في ذكراها الأولى، لا تحتاج (ديسمبر) إلى مديح احتفالي بقدر ما تحتاج إلى وعي بموقعها. فقد جاءت في زمن يحاول فيه الخراب أن يجعل الكلام النظيف مستحيلًا، وأن يحوّل كل صوت مستقل إلى متهم. وقيمتها أنها بقيت مساحة يمكن أن يكتب فيها المرء من دون أن يتحول إلى بوق. أن يختلف من دون أن يخون. أن يغضب من دون أن يكذب. أن ينحاز للضحايا من دون أن يسلّم عقله لأي معسكر.

إن معركة حرية الصحافة في السودان اليوم ليست معركة الصحفيين وحدهم. إنها معركة المجتمع ضد اختطاف ذاكرته. فالسلطة التي تصرف من موارد الدولة على صحفيين مزيفين ومنصات دعائية لا تدافع عن نفسها فقط؛ إنها تحاول أن تكتب التاريخ قبل أن يصل المؤرخون، وأن تصوغ الوعي قبل أن يلتقط الناس أنفاسهم، وأن تجعل الكذب جزءًا من إعادة الإعمار. وحين يحدث ذلك، يصبح واجب الصحافة الحرة أن تكون قاسية، دقيقة، ومثابرة.

فليست كل قسوة انفعالًا. أحيانًا تكون القسوة هي الاسم المهني للنزاهة حين تواجه جريمة منظمة. والصحافة التي لا تغضب أمام استخدام المال العام لتمويل الكذب تفقد شيئًا من روحها. لكن غضبها يجب أن يبقى محكومًا بالدليل، لأن الفرق بين الصحفي الحر وبائع الدعاية أن الأول يغضب من أجل الحقيقة، والثاني يغضب حسب جهة الصرف.

بعد الحرب، سيحتاج السودان إلى طرق وجسور ومدارس ومستشفيات. لكنه سيحتاج أيضًا إلى صحافة لا تسمح بإعادة بناء الأكاذيب فوق الأنقاض. فالبلاد التي لا تكشف من حوّل الدولة إلى منصة دعاية ستجدهم غدًا يتحدثون باسم الوطنية من جديد. والذين موّلوا الكذب اليوم سيحاولون تمويل النسيان غدًا. لذلك تبدأ مهمة الصحافة الحرة من الآن: أن تحفظ الوقائع، وتكشف التمويل، وتطارد الروايات المعلبة، وتمنع القتلة والدعاة والسماسرة من احتكار قصة البلاد.

هذه ليست مهنة فقط. هذا واجب عام. وفي زمن الحرب، قد تكون الصحافة الحرة آخر ما يتبقى من الدولة حين تصير مؤسسات الدولة نفسها أدوات في يد السلطة. أما بعد الحرب، فستكون إحدى الوسائل القليلة التي يمكن أن تمنع عودة الحرب بأسماء جديدة، ووجوه جديدة، ومنصات جديدة، وكذبة قديمة ترتدي ثوب الوطنية.

تخاف السلطة من الصحافة الحرة أكثر مما تخاف من الهتاف العابر. الهتاف ينتهي، أما التوثيق فيبقى. الدعاية تعيش على اللحظة، أما التحقيق الجاد فيطارد أصحابه بعد سنوات. الكذبة تحتاج إلى تكرار دائم كي تبقى واقفة، أما الحقيقة فيكفي أن تُحفظ جيدًا لتعود حين ينهار الخوف

حين تستخدم سلطة بلا سقف قانوني أو أخلاقي المال العام لتجنيد إعلاميين، فإنها لا تنتج صحافة، بل تنتج سوقًا. والسوق، بطبيعته، لا يحكمه الضمير وإنما السعر والعلاقة والمصلحة. لذلك لم يكن غريبًا أن ينقلب بعضهم على بعض

الصحافة السودانية وتحدي «بندقية الرقيب» بدلاً من مقصه!!

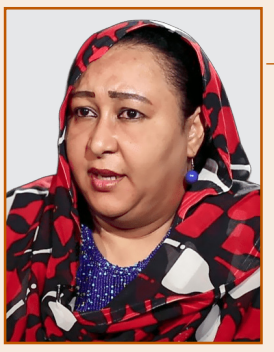

رشا عوض

احتفلت الصحافة السودانية المستقلة باليوم العالمي لحرية الصحافة للمرة الرابعة تحت وطأة حرب الخامس عشر من أبريل 2023، وقد توقف الحادبون على شرف هذه المهنة الرفيعة والمؤمنون برسالتها عند كل ركن من أركانها متأملين حجم خسائرها وجراحها، موثقين لكل جرائم العدوان على حرية التعبير وعلى الصحفيين.

لقد اخترت الاحتفاء بهذه المناسبة العظيمة بهذه المقالة الحصرية لصحيفة (ديسمبر) كتحية مستحقة لهذه التجربة الصحفية المتميزة التي اختارت إيقاد الشموع في ظلام الصحافة المصنوع بفعل فاعل، فلم تكن مجرد مساهمة نوعية في إضاءة الزوايا المعتمة في المشهد السوداني المعقد بعمل صحفي متقن ومجود لأدواته المهنية، لكنها كانت مشروعاً لإبقاء جذوة الثورة مشتعلة؛ تلك الثورة التي اشتعلت هذه الحرب الإجرامية القذرة لتقطع لسانها وتفقأ عينيها وتكسر عظمها قبل أن تقتلها وتقبرها مرة واحدة وللأبد! فنهضت صحيفة (ديسمبر) لتقول ما زال «عقل وقلب الثورة» حاضراً ينطق بلسان مبين، يدافع عن الثورة ومشروعها للسلام والحرية والعدالة.

وما دامت «ثورة ديسمبر المجيدة» حاضرة في الوعي وتمتلك أدوات معركة التنوير، وعلى رأسها الصحافة المستقلة، فهي حتماً منتصرة وعائدة بالسلام والديمقراطية، فلا مشروع لإعمار البلاد ونجاتها إلا في «أفق ديسمبر» العصي على الإغلاق أو التدجين، مهما علا صوت الرصاص وأبواق الحرب! وصحيفة (ديسمبر) هي إحدى أدوات ذلك العصيان العنيد والمثابر لمشروع وأد الثورة.

أهمية الصحافة المستقلة لا المحايدة!

هناك خطأ شائع يقع فيه كثيرون عندما يطلقون وصف «الصحافة المحايدة» كميزة تفضيلية! بمعنى أن الصحافة الجيدة والمطلوبة يجب أن تكون «محايدة»!! أي بلا رؤية فكرية أو موقف سياسي أو انحياز أخلاقي وحقوقي! وهذا خلط مريع بين مصطلحي «الحياد» و«الاستقلالية»!. فالمطلوب في الصحافة هو «الاستقلالية» التي تعني التحرر من سلطة الدولة أو سلطة حزب سياسي أو مؤسسة تجارية، بحيث تمارس الصحافة دورها كسلطة رابعة رقيبة على أداء كل السلطات في الدولة والمجتمع، لا تقيدها سوى سياستها التحريرية والضوابط المهنية والأخلاقية للعمل الصحفي، ممثلة في المصداقية والدقة والنزاهة والموضوعية والتوازن، وأن تتصرف دائماً كعيون وآذان وضمير المجتمع والحارس للمصلحة العامة من تغول السلطات وأصحاب المصالح الخاصة.

وانطلاقاً من متطلبات القيام بهذا الدور لا توجد صحافة محايدة! فالصحافة المستقلة تحتاج لبيئة سياسية وقانونية ديمقراطية تتوفر فيها الحريات العامة، وعلى رأسها حرية التعبير وحرية الصحافة، وبالتالي لا يمكن أن تكون الصحافة محايدة تجاه قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان مثلا! اللهم إلا إذا كانت صحافة سلطة شمولية أو بوق عسكري، ومثل هذه الصحافة تطرح نفسها كذباً وتضليلاً كصحافة محايدة ومهنية، وهي ليست محايدة أبداً، بل صحافة مدجَّنة تابعة للسلطة وغارقة في التسييس الخبيث وتسبح عكس تيار رسالة الصحافة وأهدافها المتعارف عليها. وفي سياقنا السوداني، وتحديداً تحت وطأة الأنظمة الشمولية، كان يتم الترويج للصحفي المحايد تجاه قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة كصحفي مثالي، إذ يتم تصوير ذلك الحياد الذي يستبطن انحيازاً شمولياً بوعي أو من دون وعي كقمة في المهنية الصحفية!!.

الصحافة السودانية وتحدي ترجيح سردية السلام

تزامنت مع حرب الخامس عشر من أبريل 2023 حرب إعلامية شرسة قوامها التضليل والإرهاب، هدفها إعدام الصحافة المستقلة وتغييب العقلانية واغتيال الحقيقة لخلق وعي زائف وعقول مغيبة يسهل حشدها للانخراط في هذه الحرب الإجرامية وتمجيد أطرافها وتسويق الحكم العسكري كخيار وطني.

كل أطراف الحرب عدوها اللدود هو الحقيقة، لذلك صوبوا رصاصهم نحوها لتتقدم ضحايا الحرب بلا منازع!

إن أضخم ماكينة للكذب والتضليل وصناعة خطاب الكراهية والعدوان على الثورة وعلى القوى المدنية الديمقراطية خلال هذه الحرب هي الترسانة الإعلامية للحركة الإسلامية اسماً، الإجرامية فعلاً. هذا لا يعني أن طرف الحرب الآخر، ممثلاً في الدعم السريع، ليس شريكاً في خطاب الكراهية والتضليل، ولكن التركيز على إعلام الكيزان له أسباب موضوعية على رأسها ضخامة تأثير إعلامهم نظراً لحيازتهم موارد ضخمة منهوبة من المال العام، ونظراً لامتلاكهم خبرة تراكمية في هذا المجال لعقود طويلة، وحصولهم على سند إعلامي إقليمي مباشر من فضائيات كبرى، وظفوا كل هذه القدرات لتحقيق هدف إستراتيجي هو شيطنة الثورة والقوى المدنية الديمقراطية الساعية للسلام، بل تصوير السلام نفسه كانحياز لقوات الدعم السريع وكخيانة وطنية عظمى!.

وتأسيساً على ذلك، ثابرت قنوات فضائية ومواقع إلكترونية بالعشرات ومنصات على مواقع التواصل الاجتماعي التي تم التعاقد مع شركات أجنبية محترفة للتأثير على خوارزمياتها، واستخدام الذكاء الاصطناعي لتوليد ملايين الحسابات الزائفة على فيسبوك من أجل هيمنة سردية الكيزان حول الحرب وظهورها كرأي عام سوداني طبيعي وعفوي!!.

من حق الصحافة السودانية المستقلة المنحازة للسلام والديمقراطية والمدافعة عن قيم وأهداف ثورة ديسمبر المجيدة أن تفخر بأنها، رغم محدودية الموارد ورغم الإرهاب ورغم غبار الغوغائية الكثيف المثار بواسطة الترسانة الإعلامية الكيزانية الفاجرة لحجب الحقائق وتضليل الشعب، رغم كل ذلك نجحت في مقارعة سردية الحرب والدكتاتورية العسكرية، واختارت الطريق الصعب في مرحلة حرجة وصعبة. فالحرب بطبيعتها تخلق واقعاً مضاداً للعقلانية تسوده المخاوف التي تمثل بيئة خصبة لنمو خطاب الكراهية والعدوانية والاستسلام لفكرة الحلول الاستئصالية. نعم هناك ثمن دفعناه؛ فالغرس المستمر للأكاذيب وتكرارها بلا كلل أو ملل شوّش على كثيرين وضللهم، نعم لم يعد التحدي مجرد «مقص الرقيب» بل بندقيته المصوبة بالفعل إلى كل رأس بداخله عقل حر ومستقل، ولكن رغم ذلك كله أتاح لنا التطور التكنولوجي فرصة الحضور الإعلامي المستقل خارج سيطرة سلطات الأمر الواقع العسكرية، استطعنا أن ننشر الأخبار التي يرغبون في حجبها، واستطعنا تعرية الحرب وكشف قذارتها بالتقارير والتحقيقات الاستقصائية، واستطعنا تقديم سردية قوى السلام والديمقراطية حول طبيعة هذه الحرب وجذورها وأهدافها والمسؤول عن إشعالها والمعرقل لإيقافها، وما هو المطلوب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لأن تكون آخر حروب السودان.

نفخر بأن لنا صوتاً مسموعاً ومؤثراً يحتل مساحات معتبرة في خارطة الرأي العام السوداني، دون أن نغفل عن حقيقة أن أمامنا تحديات كبيرة في العمل الإعلامي يجب أن نعد لها العدة بالتخطيط المدروس واستخدام الوسائل التقنية الحديثة والعمل الاحترافي في وسائل التواصل الاجتماعي، وبناء القدرات للصحفيين والمؤسسات الصحفية.

الإعلام مدخل مفتاحي لتحرير بلادنا

أتفق تماماً مع أن هناك قصوراً كبيراً في اهتمام القوى المدنية الديمقراطية بالإعلام، وأنه ما زال ثغرة كبيرة لا بد من أخذها بجدية فائقة. فالغوغائية وحالة القطيع المستميت في الدفاع عن أفكار مسمومة ستقوده إلى حتفه، وحالة التنافس بين الأغبياء في رجم العقلاء وتمجيد الحمقى والقتلة والمجرمين، كل هذه الحالات الجنونية لعب فيها إعلام أبواق الحرب وملمعو البوت العسكري دوراً كبيراً يجب أن يوازيه إعلام ديمقراطي تنويري مقتدر، ويجب أن لا نسمح لليأس بإضعاف عزيمتنا، فحالة الجنون التي صنعها إعلام الحرب في مجتمعنا مرت على مختلف الشعوب والمجتمعات في أحد مراحل تاريخها على اختلاف السياقات الثقافية والاجتماعية ومستويات التقدم الحضاري، ومهما طالت هذه الحالة الملعونة وتسببت في كوارث، حتما سيأتي زمن الإفاقة! الزمن الذي تصبح فيه تلك الأفكار المسمومة عاراً تتبرأ منه الأجيال، وصفحة مظلمة في التاريخ يحتقرها الشرفاء، ويتمنى عامة الناس قبل خاصتهم لو أنها لم تكن.

الشعب الألماني، على سبيل المثال، الذي أنجب علماء وفلاسفة ومفكرين لعبوا دوراً مفصلياً في تقدم الإنسانية في العصر الحديث، قاده هتلر بجنون النازية! وفي تلك الحقبة كانت ألمانيا تزخر بفيالق الحمقى الذين يجرِّمون ويخوِّنون ويشتمون كل من عارض ذلك الجنون ويقدِّسون العنصرية وإرهابها وبطشها داخلياً وخارجياً.

بعد الإفاقة أصبحت النازية عاراً تاريخياً تنبذه ألمانيا وتستهلك نفسها في التكفير عنه!.

كل من يقرأ التاريخ ويتأمل في تجارب الأمم والشعوب سوف يضع أزمة شعبه في حجمها الطبيعي، ولن يصيبه الغضب أو الإحباط واليأس المطلق بسبب فجور الباطل وبجاحة الجهلة والسفلة وتسيد المنحطين للمشهد!.

من أحسن قراءة التاريخ سيتبسم ضاحكاً من كل ذلك، لأنه إلى زوال.

ولكن لا شيء يزول من تلقاء نفسه! علينا أن نجتهد في إزالة التشوهات والأعطاب من حياتنا، كل في مجاله.

الشعب السوداني، بحكم أنه جزء من العشيرة الإنسانية، حتماً سينتج إنسانيته الرفيعة يوماً ما، وسوف تثمر بذور التنوير والعقلانية والوعي بقيم التسامح والحرية والعدالة التي بذرها الصالحون والصالحات من أبنائه. سوف تثمر تلك البذور وطناً صالحاً وناهضاً بإذن الله. ولتكن صحافتنا المستقلة في مقدمة من يبذرون بذور سلام السودان وحريته وعدالته ونهضته الشاملة.

لم تكن صحيفة (ديسمبر) مجرد مساهمة نوعية في إضاءة الزوايا المعتمة في المشهد السوداني المعقد بعمل صحفي متقن ومجود لأدواته المهنية، بل كانت مشروعاً لإبقاء جذوة الثورة مشتعلة؛ تلك الثورة التي اشتعلت هذه الحرب الإجرامية القذرة لتقطع لسانها وتفقأ عينيها وتكسر عظمها قبل أن تقتلها وتقبرها مرة واحدة وللأبد

سيادة الكلمة ومعركة الوعي القومي

وليد عنبور

لا تكتمل معارك السلاح في السودان إلا بمعارك الرواية؛ وهنا تقف الصحافة السودانية كحائط صد أخير في مواجهة التشظي، حيث تتجاوز وظيفتها التقليدية لتصبح هي الضامن لصناعة وعي وطني قادر على كشف زيف مراكز الاستقطاب التي تسعى لابتلاع الحقيقة وسط ضجيج الرصاص.

إن الحرب لا تدار بالسلاح وحده، لكنها تدار كذلك عبر السيطرة على الرواية وتوجيه المعنى داخل فضاء عام يتعرض للتشظي تحت ضغط الاستقطاب الحاد الذي يحاول تدجين القلم وتحويله إلى بوق لخدمة اقتصاديات الحرب والنهب المنظم. وهنا تكتسب استقلالية الصحافة معنىً وجودياً يرتبط مباشرة بمصير الدولة والمجتمع حيث يصبح استقلال المؤسسة الإعلامية ضرورة لتفكيك بنية شبكات المصالح والانتهازيين الذين يسعون لتحويل الإعلام إلى امتداد مباشر لطرفي الصراع، بما يؤدي إلى تشويه الحقيقة وتكريس الانقسام المجتمعي.

إن أخطر ما تواجهه الصحافة اليوم هو ظاهرة الأقلام التي تخندقت خلف أجندة طرفي الصراع، وتحولت إلى منصات للتبرير والتجميل من أجل مصالحهم دون النظر لقيمة حق الحياة لهذا الشعب في الأمن والاستقرار؛ وذلك بتدجين المشهد لصالح فئات متحكمة في مراكز قرار الحرب دون المساس بالقضايا الجوهرية. فمثلاً أيهما أخطر؛ صراع في قضايا ثانوية أو مواجهة تدفق السلاح مع المخدرات في منافذ حدودية شرقية وغربية؟.

وفي عدد من النقاشات العامة والتقارير غير الرسمية التي تداولها بعض الأوساط؛ تبرز إشارة إلى أن ملف الاقتصاد الموازي المرتبط بعمليات التهريب عبر بعض المنافذ الحدودية بما في ذلك السلاح والمخدرات وموارد أخرى ما يزال يثير جدلاً واسعاً حول طبيعة الشبكات المستفيدة منه.

وتشير بعض القراءات التحليلية إلى احتمال تقاطع هذه الأنشطة مع مصالح قوى نافذة داخلية وإقليمية في مناطق مختلفة من البلاد، من بينها نطاق البحر الأحمر ومحيطه الإستراتيجي دون وجود معطيات قضائية حاسمة أو شفافة حتى الآن تؤكد أو تنفي هذه المزاعم بشكل نهائي.

ويلاحظ مراقبون أن غياب الشفافية وضعف الإفصاح العام يفتح المجال أمام تضارب الروايات وتعدد القراءات، وهو ما ينعكس على قدرة الإعلام في التعامل مع هذه الملفات الحساسة ويثير نقاشاً مهنياً حول حدود التناول الصحفي في ظل بيئة تتسم بالتعقيد الأمني والسياسي.

هذا الواقع ينعكس بشكل مباشر على أداء بعض المنابر الإعلامية التي يراها مراقبون جزءاً من الأزمة أكثر من كونها أداة لكشفها.

هذا النوع من الصحافة الارتزاقية يمثل السقوط المهني الأكبر، حيث يتم استبدال ميثاق الشرف الصحفي بصكوك التبعية التي تساهم في إطالة أمد المأساة وتعميق جراح الوطن وتغييب صوت الحقيقة وسط ضجيج الرصاص، والخطر الأكبر لا يكمن في القيود الخارجية وحدها، لكنه يكمن كذلك في تآكل معيار الاستقلال داخل المهنة نفسها حين تتراجع قيم المهنية أمام اعتبارات الولاء والانتماء الضيق، وهو المسار الذي يهدد قدرة المجتمع على إنتاج وعي مشترك يمكن الاعتماد عليه في مرحلة إعادة البناء.

استعادة وظيفة الصحافة كسلطة رقابية مستقلة تشكل ضرورة لإعادة تنظيم المجال العام على أسس تقوم على كشف الحقيقة ومساءلة الفاعلين وتفكيك بنية الصراع، مع الحفاظ على مسافة نقدية من جميع الأطراف. وتبرز في مثل هذه اللحظات أهمية استحضار النماذج المهنية التي خاضت مسارات صعبة من التحول والمراجعة، وانتقلت من دوائر الانتماء الضيق إلى فضاء أوسع يقوم على الاستقلال المهني وإعادة تعريف العلاقة بين القلم والواقع الوطني. وضمن هذا المسار الذي يستوجب الدعم والالتفاف الشعبي تبرز تجربة الصحفي «أشرف عبد العزيز» كحالة مهنية تستحق المناصرة من خلال الدعم والدعوات والأمنيات له في محنته الصحية الراهنة، باعتباره من الأقلام التي اختارت الانعتاق من القيود والارتقاء إلى فضاء النزاهة الأخلاقية التي تضع السيادة الوطنية وكشف الفساد والتلاعب والخيانة ونصرة المستضعفين والسودانيين فوق كل اعتبار. إن الوقوف مع هؤلاء الصامدين هو في جوهره وقوف مع مبدأ الصحافة الحرة وحماية لجيل كامل من الإعلاميين الباحثين عن موطئ قدم للحقيقة وسط هذا الزيف.

إن مرحلة ما بعد الحرب تضع الإعلام السوداني أمام تحدٍ مركزي يتعلق بالانتقال من إعلام الصراع إلى إعلام البناء، وتفكيك خطاب الكراهية والتشظي المجتمعي الذي زرعته سنوات الشمولية وغذّته نيران الحرب. الدور الجوهري للصحافة في المرحلة المقبلة هو ترميم النسيج الاجتماعي المهترئ عبر دعم الرؤى نحو الوطنية الجامعة التي تتجاوز الاستقطابات العرقية والجهوية التي تم استغلالها كوقود للدمار.

إن صناعة المستقبل السوداني ترتبط عضوياً بمدى قدرة الصحفيين على الحفاظ على استقلالهم المالي والتحريري ليكونوا حائط الصد الأول أمام محاولات إعادة إنتاج خطاب الفتنة.

في نهاية هذا الواقع المليء بالانكسارات والأسئلة الثقيلة تبقى الكلمة الصادقة هي ما يتشبث به السودانيون حين تضيق الأرض بما رحبت، وتبقى الصحافة، رغم ما يحيط بها من ضغط واستقطاب، مساحة للضمير الحي الذي يحاول أن يحفظ شيئاً من المعنى وسط هذا الركام.

وفي لحظة إنسانية صحية يمر بها الأستاذ «أشرف عبد العزيز» يتجدد معنى أن الإنسان يسبق موقعه، وأن التجربة الصحفية تظل جزءاً من ذاكرة وطن لا ذاكرة فرد فقط، ولا يتعلق الأمر بتمجيد أو إدانة؛ بقدر تذكير بأن هذه المهنة حملها صحفيون في ظروف قاسية وتركوا أثراً في مسار الوعي العام رغم اختلاف القراءات حول تجاربهم.

وفي بلد أنهكته الحرب يصبح احترام من خاضوا معركة الكلمة جزءاً من محاولة ترميم ما انكسر في الروح العامة، إذ لا تُبنى المجتمعات بالسياسة وحدها؛ تُبنى أيضاً بذاكرتها الأخلاقية تجاه من حاولوا كتابة الحقيقة كما رأوها.

الخطر الأكبر لا يكمن في القيود الخارجية وحدها، إنه يكمن كذلك في تآكل معيار الاستقلال داخل المهنة نفسها حين تتراجع قيم المهنية أمام اعتبارات الولاء والانتماء الضيق.. وهو المسار الذي يهدد قدرة المجتمع على إنتاج وعي مشترك يمكن الاعتماد عليه في مرحلة إعادة البناء

الإعلام والسوشيال ميديا بعد 15 أبريل:

تحولات المجال العام وصناعة السرديات

محمد ممدوح شورة

منذ اندلاع حرب 15 أبريل في السودان، لم يتبدّل ميزان القوة على الأرض فقط، فقد تغير أيضاً شكل المجال العام الذي تنتج فيه المعرفة وتُتداول عبره الأخبار. ومنذ إطلاق الرصاصة الأولى تراجع الفصل التقليدي بين نقل الحدث وتفسيره، وبات الإعلام بكل مستوياته جزءاً من البنية التي تشكل الموقف، متجاوزاً دوره التقليدي بنقل الوقائع إلى الجمهور.

هذه الفكرة ليست نظرية خالصة. فما جرى عملياً بعد اندلاع حرب السودان في 15 أبريل أظهر أن الخبر لم يعد ينتظر اكتمال عناصره كي ينشر، إذ تدفقت بشكل مستمر مقاطع قصيرة، تسجيلات صوتية مجهولة المصدر، صور غير مؤرخة، وشهادات شخصية تُقدم باعتبارها حقائق مكتملة. وفي ظل صعوبة الوصول إلى الأرض ومواقع الاحداث، وتراجع قدرة غرف الأخبار والمؤسسات الصحفية والاعلامية المهنية على التحقق المستقل، صار جزء مقدر من محتوى المادة الإعلامية مصدره الفضاء الرقمي فيُعاد إنتاجه مجدداً داخل الإعلام التقليدي.

بهذا المعنى، نشأت دائرة مغلقة لإنتاج المعلومة: منصة تنشر مادة أولية، ومن ثم وسيلة إعلامية تلتقطها وتعيد صياغتها، ثم تعود إلى المنصات وقد اكتسبت بعداً إضافياً بعد ظهورها في قناة أو صحيفة. هذه الدورة لا تعني بالضرورة تعمّد التضليل، لكنها تخلق بيئة يكون فيها التكرار بديلًا غير معلن عن التحقق، وتتحول السرعة إلى معيار عملي للحضور.

لفهم هذه الظاهرة، من المفيد النظر إلى أدوات العمل في كل من الإعلام والسوشيال ميديا. الإعلام التقليدي يقوم نظرياً على ثلاث مراحل: جمع المعلومات، التحقق منها، ثم تحريرها ضمن سياق واضح. أما المنصات الرقمية فتعمل بمنطق مختلف: ترتيب المحتوى وفق احتمالية التفاعل. في منصات مثل فيسبوك وتيك توك لا تُقاس فيها أهمية المحتوى بقدرته على جذب الانتباه والتفاعل المستمر بل إبقاء المستخدم داخل المنصة أطول وقت ممكن، أما مدى دقته فهي قضية غير مهمة.

على سبيل المثال، مقطع فيديو قصير يُظهر لحظة قصف أو إطلاق نار، حتى لو كان قديماً أو خارج سياقه، يمكن أن يحقق انتشاراً واسعاً خلال دقائق بسبب طبيعته الصادمة، بينما تقرير تحليلي يشرح خلفيات الحدث قد لا يصل لنفس المستوى من الانتشار. الخوارزمية هنا لا تسأل عن دقة المعلومة، إذا ضمنت حجم التفاعل الذي تحققه، وهو ما يفسر تفوق المحتوى السريع والمثير على المحتوى الدقيق والمتماسك.

هذه الآلية التي تعرف في الأدبيات الإعلامية بتعظيم التفاعل تفسر لماذا تنتشر المواد الصادمة بسرعة أكبر من المواد التحليلية. فالمحتوى الذي يثير الغضب أو الخوف أو الدهشة يحقق مؤشرات أعلى (مشاهدة، تعليق، مشاركة)، وبالتالي يعاد ضخه مرات متتالية. ومع الزمن، تتشكل لدى المستخدم بيئة معلوماتية ضيقة يرى فيها أنماطاً متكررة من المحتوى، فيميل إلى اعتبارها تمثيلاً للواقع، رغم أنها نتاج تصفية خوارزمية.

هذا التداخل بين منطقين؛ منطق التحقق ومنطق التفاعل، ليس خاصاً بالسودان. ففي الحرب في أوكرانيا (2022)، جرى تداول مقاطع تُظهر ضربات جوية ومعارك ميدانية على أنها أحداث جارية، بينما اتضح لاحقاً أن بعضها يعود لفترات سابقة أو لمناطق مختلفة، وقد وصلت هذه المواد إلى بعض التغطيات الإعلامية قبل التحقق الكامل منها، ما خلق ارتباكاً في فهم تسلسل الأحداث في الأيام الأولى للحرب.

أما تجربة رواندا (1994)، فتظهر زاوية مختلفة وأكثر حدة، حيث تحولت بعض الإذاعات، وعلى رأسها إذاعة RTLM، إلى أدوات تعبئة مباشرة، استخدمت اللغة بشكل تحريضي صريح وأسهمت في تأجيج العنف. الإشارة إلى هذه التجربة هنا لا تهدف إلى المقارنة، وإنما إلى التنبيه إلى أن انزلاق المجال الإعلامي لا يحدث دفعة واحدة، بل يبدأ عادة بتراجع المعايير المهنية، ثم يتوسع تدريجياً تحت ضغط الاستقطاب والصراع.

اكتسبت هذه التحولات خلال حرب 15 أبريل في السودان، خصوصية إضافية. فالمجال الإعلامي دخل الحرب وهو يعاني أصلاً من ضعف مؤسسي وتسييس طويل امتد لثلاثة عقود أثرت على المهنية لحد كبير، ويمكن في هذا السياق الاستدلال بأمثلة محلية محددة: مقاطع صوّرت في أحياء بعينها ثم أُعيد نشرها على أنها من مناطق أخرى، تسجيلات صوتية نُسبت لشخصيات عسكرية دون تأكيد، أو أخبار عاجلة انتشرت لساعات قبل أن يتضح عدم دقتها. هذه التفاصيل الصغيرة، حين تتكرر، تُسهم في إعادة تشكيل إدراك عام يقوم على الانطباع أكثر من المعرفة.

ما جرى بعد 15 أبريل لا يمكن فهمه عبر تتبع المعارك فقط، وإنما بتتبع طريقة السرديات والروايات التي باتت في هذا الزمن تعيد تشكيل الواقع، وهو ما يتطلب إعادة النظر في العلاقة بين الإعلام والسوشيال ميديا بوصفها علاقة بنيوية تؤثر في السياسة نفسها

في هذا السياق، يظهر خطاب التحريض أو الكراهية كأحد مخرجات البيئة، لا كمحركها الوحيد. حين تكون البنية الإعلامية سريعة، مضغوطة، ومشحونة، يجد هذا الخطاب مساحة أوسع للانتشار. لكن التركيز عليه وحده يخفي المشكلة الأعمق: خلل في طريقة إنتاج الخبر، وفي علاقة الإعلام بالمنصات، وفي فهم الجمهور لدوره داخل هذه المنظومة.

الجمهور نفسه لم يعد متلقياً سلبياً. أصبح مشاركًا في صناعة الدورة الإعلامية: يختار ما يشارك، يعلّق، يعيد النشر، وأحياناً يضيف تفسيراً خاصاً. هذا التحول يمنحه قوة، لكنه يحمّله أيضاً مسؤولية معرفية وأخلاقية أكبر، لأن كل تفاعل يسهم في ترجيح نوع معين من المحتوى.

من هنا، تبرز أهمية الموقع الذي تتحرك منه القوى المدنية الديمقراطية. التحدي ليس في مجاراة منطق السرعة أو منافسة الخطاب الحاد بخطاب أشد حدة، بل في بناء حضور إعلامي مختلف: حضور يستند إلى التحقق، يقدّم السياق، ويقاوم التبسيط الذي يختزل الصراع في صور جاهزة. هذا يتطلب فهماً عملياً لأدوات المنصات، لا الاكتفاء باستخدامها؛ وفهماً لطبيعة الخوارزميات، لا الاكتفاء بانتقاد نتائجها.

في هذا السياق فإن العمل المدني في هذا المجال يحتاج إلى ثلاث ركائز:

أولاً، إنتاج محتوى موثوق ومترابط، يربط الخبر بسياقه السياسي والاجتماعي. ثانياً، تطوير خطاب قادر على الوصول دون أن يفقد عمقه، أي الجمع بين الوضوح والدقة. ثالثاً، بناء وعي رقمي لدى الجمهور، يميز بين التفاعل والمعلومة، وبين الانتشار والمصداقية.

المحصلة النهائية تشير إلى أن ما جرى بعد 15 أبريل في السودان لا يمكن فهمه عبر تتبع المعارك فقط، بل عبر تتبع الطريقة التي رُويت بها هذه المعارك. لأن الرواية، في زمن كهذا، تسهم في إعادة تشكيل الواقع. ومن هنا تأتي أهمية أن يعاد النظر في العلاقة بين الإعلام والسوشيال ميديا بوصفها علاقة بنيوية تؤثر في السياسة نفسها، وليس مجرد علاقة تقنية بين وسيلتين.

المعركة على الأرض قد تتبدل موازينها، أما المعركة على الوعي فتبقى مفتوحة. وطبيعتها تتحدد بمدى قدرتنا إعلاماً، ومنصات، وقوى مدنية على استعادة معنى الخبر، وإعادة الاعتبار لفكرة أن المعرفة ليست ما ينتشر أسرع، بل ما يصمد أكثر أمام التحقق.

صحيفة (ديسمبر)..

عام من الصمود في معركة الوعي والتحول الديمقراطي

منى الرشيد نايل

لم يكن ميلاد ديسمبر حدثاً عادياً في سياق صحفي مألوف، بل جاء كاستجابة ضرورية للحظة تاريخية مأزومة، تتقاطع فيها الحرب مع أسئلة الدولة، والسلطة مع الضمير، والواقع مع حلم الانتقال المدني الديمقراطي. ففي زمن تتراجع فيه المساحات الحرة، وتُحاصر فيه الكلمة بين الاستقطاب والرقابة والخوف، اختارت (ديسمبر) أن تنحاز بوضوح إلى صوت الناس، وأن تضع نفسها في قلب معركة الوعي، لا على هامشها.

خلال عامها الأول، لم تكتفِ الصحيفة بأن تكون ناقلاً للأحداث، بل سعت إلى أن تكون فاعلاً في تشكيل الوعي بها. وهذا ما يميز التجارب الصحفية الحية: قدرتها على تجاوز السرد الإخباري، إلى مساءلة الواقع، وتحليل جذوره، وفتح أفق التفكير فيه. لقد حاولت (ديسمبر)، بموارد محدودة وسياق معقد، أن تمارس استقلاليتها لا كشعار، بل كخيار يومي، يظهر في تنوع كتابها، وتعدد زوايا النظر، وجرأة الطرح في القضايا الحساسة.

غير أن تقييم هذه التجربة لا يكتمل دون الاعتراف بطبيعة التحديات التي واجهتها. فالصحافة الحرة في السودان لا تعمل في بيئة محايدة، بل في فضاء مضطرب تحكمه صراعات سياسية وأمنية، وتتنازعه روايات متباينة. في مثل هذا السياق، يصبح الحفاظ على المهنية والاستقلالية اختباراً مستمراً، لا يخلو من التعثر أحياناً، ولا من الحاجة إلى مراجعة الذات. وربما هنا تكمن إحدى أهم نقاط قوة (ديسمبر): قابليتها لأن تُقيَّم، وأن تنفتح على النقد، وأن تعيد النظر في أدواتها وخطابها.

لقد أسهمت الصحيفة، بدرجات متفاوتة، في إبقاء قضايا مثل وقف الحرب، والتحول المدني، والعدالة الاجتماعية، حاضرة في النقاش العام، بعيداً عن التبسيط أو الشعارات الجوفاء. كما منحت مساحة لأصوات متنوعة، بعضها من الهامش، وبعضها من قلب التجربة السودانية المتعددة، وهو ما يعكس فهماً أعمق لمعنى «سودان المواطنة» بوصفه مشروعاً أخلاقياً وثقافياً، لا مجرد صيغة سياسية.

خلال عامها الأول، لم تكتفِ (ديسمبر) بأن تكون ناقلاً للأحداث، بل سعت إلى أن تكون فاعلاً في تشكيل الوعي بها. وهذا ما يميز التجارب الصحفية الحية: قدرتها على تجاوز السرد الإخباري إلى مساءلة الواقع، وتحليل جذوره، وفتح أفق التفكير فيه

ومع ذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح بعد عام من التجربة هو: إلى أي مدى استطاعت (ديسمبر) أن تؤثر فعلياً في الجمهور المستهدف؟ وهل نجحت في الوصول إلى الفئات الأوسع، أم ظلت محصورة في دائرة النخب المهتمة؟ هذا السؤال لا ينتقص من قيمة التجربة، بقدر ما يفتح أفقاً لتطويرها، خاصة في ما يتعلق بلغة الخطاب، وأدوات النشر، والاقتراب أكثر من هموم الناس اليومية.

إن مستقبل الصحافة الحرة في السودان لا ينفصل عن مستقبل الدولة نفسها. فحيثما تغيب الحرية، تذبل الصحافة، وحيثما يُقمع الصوت المستقل، يضيق أفق الحقيقة. ومن هنا، فإن الرهان على تجارب مثل (ديسمبر) هو رهان على إمكانية بناء إعلام مسؤول، يعيد الثقة بين الكلمة والقارئ، وبين الخبر والضمير.

بعد عام من الصمود، يمكن القول إن (ديسمبر) لم تُكمل الطريق، لكنها أثبتت أنها قادرة على السير فيه. وما بين التحدي والأمل، تظل التجربة مفتوحة على احتمالات متعددة، مرهونة بقدرتها على التطور، والاستماع، والانحياز الدائم لقيم الحرية والعدالة.

كل عام و(ديسمبر) أكثر اقتراباً من الناس، وأكثر وفاءً لمعنى أن تكون الصحافة صوتاً للحقيقة، لا صدى للسلطة.

رغم أن مشاركاتي خلال هذا العام جاءت متأخرة نوعاً ما، فإنني أرجو أن تكون قد أسهمت – ولو بقدر يسير – في إثراء هذا المنبر، وأن تكون على قدر من الجودة التي تليق بتجربة (ديسمبر). وأتطلع إلى مواصلة هذا التعاون، إيماناً بأهمية الكلمة الحرة ودورها في بناء الوعي، والمضيّ معاً نحو صحافة أكثر تأثيراً وحضوراً في وجدان الناس.

من الإرث الوطني إلى معركة البقاء

تحولات الصحافة السودانية بين القمع والحرب وإعادة البناء

محمد عبدالله إبراهيم
صحفي، ناشط مدني ومدافع عن حقوق الإنسان

يمتلك السودان إرثاً صحفياً عريقاً ضاربًا في عمق التاريخ يمتد لأكثر من قرن، حيث تشكلت البدايات الأولى للصحافة الحديثة مع أواخر القرن التاسع عشر وبواكير الحكم الثنائي البريطاني المصري عام 1899. ومنذ ذلك الحين شهدت الصحافة السودانية مساراً تطورياً متدرجاً، رسَّخ مكانتها بوصفها إحدى أبرز أدوات التنوير وبناء الوعي الوطني، وقد اضطلعت بدور محوري في مناهضة الاستعمار والدفاع عن قضايا الاستقلال، وأسهمت بفاعلية في تشكيل الرأي العام لتغدو أحد أعمدة الحراك الوطني وأداة مؤثرة في مسار التحولات السياسية والاجتماعية في البلاد.

في مطلع القرن العشرين برزت في السودان صحف رسمية وإدارية خضعت لإشراف سلطات الحكم الثنائي، واضطلعت بوظائف إعلامية ذات طابع سلطوي يعكس توجهات الإدارة الاستعمارية. غير أن هذا المشهد لم يلبث أن شهد تحولاً نوعياً مع بروز الصحافة الوطنية التي مثلت صوتاً معبِّراً عن تطلعات السودانيين وطموحاتهم في التحرر وبناء الهوية السياسية، وتعد صحيفة (حضارة السودان) التي تأسست عام 1919، من أوائل المنابر الصحفية الوطنية المؤثرة، حيث أسهمت بفاعلية في ترسيخ الوعي السياسي والثقافي.

وخلال عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي اتسع نطاق النشاط الصحفي بصورة ملحوظة، فصدرت صحف ومنشورات متعددة أدت دوراً محورياً في دعم الحركة الوطنية وتعزيز خطابها، وحيث جاء صدور أول قانون للمطبوعات عام 1930 ليؤطر العمل الصحفي من الناحية التنظيمية، إلا أنه تضمن في الوقت ذاته آليات للرقابة والسيطرة، بما عكس طبيعة العلاقة المركبة بين السلطة الاستعمارية والفضاء الإعلامي الناشئ.

وعقب استقلال السودان عام 1956، دخلت الصحافة مرحلة جديدة اتسمت بتعدد المنابر الحزبية والمستقلة، في انعكاس واضح لحيوية المجال العام وتنامي الاهتمام بقضايا الدولة الوطنية والتنمية والتحول الديمقراطي. وقد أفضى هذا التعدد إلى إثراء النقاش العام، وتعميق المداولات الفكرية والسياسية، بما عزز من دور الصحافة كفاعل أساسي في تشكيل الوعي الجمعي. غير أن هذا المسار سرعان ما تأثر بتعاقب الانقلابات العسكرية التي أفضت إلى فترات متباينة من التضييق الإعلامي، شملت الإيقاف والمصادرة وفرض القيود على حرية التعبير. وبذلك ظلت حرية الصحافة في السودان رهينة لطبيعة النظام السياسي القائم، حيث كانت تتسع نسبياً في ظل النظم المدنية، وتنكمش تحت وطأة الحكم الشمولي، في سياق يعبر عن العلاقة الجدلية بين الإعلام والسلطة.

وخلال فترة حكم الإنقاذ (1989-2019)، شهدت الصحافة السودانية توسعاً ملحوظاً من حيث عدد الإصدارات وتنوعها، إلا أن هذا الاتساع الكمي تزامن مع بيئة مقيَّدة للحريات اتسمت بإحكام السيطرة الأمنية والقانونية على المجال الإعلامي، فقد فرضت أشكال متعددة من الرقابة، شملت الرقابة المسبقة والمصادرة بعد الطباعة والإيقاف المتكرر للصحف، فضلاً عن استهداف الصحفيين عبر الاعتقال والتضييق ومنع النشر في قضايا بعينها. وعلى الرغم من هذه القيود البنيوية حافظت الصحافة على حضورها كإحدى ساحات الفعل المدني وفضاء للمقاومة الرمزية والتعبير العام، وواصلت بدرجات متفاوتة أداء دورها في مساءلة السلطة وكشف الاختلالات، بما يعكس دينامية العلاقة بين القمع الرسمي وإرادة الفاعلين في المجال العام.

الصحافة قبل حرب أبريل 2023

على امتداد المراحل المختلفة ظلت الصحافة السودانية تعيش حالة مركبة تتسم بالهشاشة البنيوية والتناقض، حيث واجهت أشكالاً متواصلة من التضييق والقمع ومصادرة الحريات، لا سيما خلال فترة حكم الإنقاذ بما يعكس طبيعة العلاقة المضطربة بين السلطة ووسائل الإعلام. وقد اتسمت هذه العلاقة بالتقييد الممنهج والتسييس والتدخل المباشر في العمل الصحفي في سياق ظلت فيه القوانين المقيدة للحريات، خاصة المرتبطة بالأمن والنشر، تشكل الإطار الناظم للممارسة الإعلامية. وفي ظل هذا الإطار استمر تدخل الدولة في إدارة الفضاء الإعلامي بأشكال متعددة، شملت المصادرة والضغط الاقتصادي والملاحقات القضائية إلى جانب التهديدات المباشرة وغير المباشرة، بما أسهم في إعادة إنتاج بيئة إعلامية غير مستقرة.

ومع ذلك ظل شعار شبكة الصحفيين السودانيين «صحافة حرة أو لا صحافة» حاضراً بقوة في الخطاب الصحفي والإعلامي بوصفه تعبيراً عن مطالب جذرية باستقلالية المهنة ورفع القيود عنها، وتحت هذا الشعار ناضل عشرات الصحفيات والصحفيين السودانيين ضد سلطات الاستبداد من أجل انتزاع مطالبهم وحقوقهم المشروعة، وواجهوا جملة من التحديات التي أضعفت الاستقلال المهني، من أبرزها القوانين المقيدة للحريات والرقابة القبلية والبعدية ومصادرة الصحف، فضلاً عن الاستهداف عبر الملاحقات القضائية والتهديدات غير الرسمية والضغوط الاقتصادية وتدني مستويات الأجور، وهو ما حد من تطور صحافة مهنية مستقلة ومستدامة.

ومع اندلاع ثورة ديسمبر 2018، التي أطاحت نظام الإنقاذ، برزت ملامح انفتاح نسبي في الفضاء العام تمثلت في اتساع هامش حرية التعبير، وتراجع الرقابة الأمنية المباشرة وعودة عدد من الصحف والكتاب إلى الساحة العامة، فضلاً عن ارتفاع سقف التناول في القضايا السياسية والاجتماعية. غير أن هذا الانفراج ظل محدوداً وهشاً، إذ لم يستند إلى إصلاحات تشريعية ومؤسسية عميقة تضمن استدامته، واستمر تأثير ما يعرف بـ«الدولة العميقة» وهيمنة شبكات النظام السابق وأجهزته على الفضاء الإعلامي، وبذلك بقيت حرية الصحافة في السودان محاطة بقيود بنيوية تعكس غياب الضمانات الدستورية والتشريعية الكفيلة بحمايتها، وظلت أقرب إلى هامش ظرفي قابل للتقلص، لا مطلب وحق أصيل مستقر داخل منظومة قانونية ديمقراطية.

واتسمت بيئة العمل الإعلامي قبل الحرب بقدر من الاستقرار النسبي، وظلت المؤسسات الإعلامية قائمة والعمل الميداني ممكناً رغم الأزمات الاقتصادية وتدهور البنية التحتية. وفي هذا السياق برز الإعلام الرقمي والمنصات المستقلة كبدائل جزئية للصحافة التقليدية، وأسهمت إلى حد ما في توسيع فضاءات النقاش في الفضاء العام وتعدد مصادره. غير أن هذا الاستقرار النسبي كان محكوماً باختلالات بنيوية عميقة تمثلت في هشاشة التمويل وغياب الحماية وضعف التنظيم النقابي، الأمر الذي انعكس سلباً على الاستقلال المهني وجودة الإنتاج الصحفي، وجعل المؤسسات الإعلامية عرضة لمختلف أشكال الابتزاز السياسي والاقتصادي، وبدا واقع الصحافة أقرب إلى فضاء مقيد قابل للانكماش أو الارتداد في أي لحظة، إذ يتيح هوامش محدودة للممارسة المهنية دون أن يستند إلى ضمانات مؤسسية أو قانونية كفيلة بتأمين الاستقلال والاستدامة المهنية.

الصحافة في ظل حرب أبريل 2023

منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023، دخلت الصحافة السودانية مرحلة غير مسبوقة من الانكماش والانتهاك، حيث انتقلت من وضع هش ومقيد إلى حالة أقرب إلى الانهيار شبه الكامل. وقد تعرضت المؤسسات الإعلامية لعمليات واسعة من السرقة والنهب والتدمير، بالتوازي مع تفكك الكوادر المهنية وتشتتها بين النزوح الداخلي واللجوء والحصار، بما أدى إلى تفكيك البنية المهنية للصحافة وإعادة إنتاج المجال الإعلامي خارج إطاره المؤسسي التقليدي.

وفي ظل هذا التدهور البنيوي تحولت بيئة العمل الصحفي إلى فضاء عدائي شديد الخطورة، فقدت فيه المؤسسات الإعلامية الحد الأدنى من شروط السلامة والاستمرارية المهنية. ولم تعد الانتهاكات مقتصرة على التضييق على الحريات أو تقييد النشر، بل تجاوزت هذه التحديات حدود التضييق التقليدي لتطال البنية الوجودية للمؤسسات الصحفية نفسها، وامتدت لتعرض سلامة الصحفيين الجسدية والمهنية لمخاطر مباشرة. ويعكس ذلك تحولاً جذرياً في طبيعة العلاقة بين الحرب والفضاء الإعلامي، من مجرد تقييد سياسي إلى تهديد وجودي شامل. ويتجلى هذا التهديد في أشكال متعددة من العنف، تشمل القتل والاعتقال والاختطاف على يد أطراف الصراع، إلى جانب إجبار أعداد كبيرة من الصحفيين على النزوح داخلياً، أو اللجوء إلى الخارج، وهو ما أسهم بشكل كبير في إفراغ الساحة الإعلامية من نسبة معتبرة من كوادرها المهنية، وأضعف قدرتها على أداء دورها في هذه المرحلة الحرجة.

تحولت بيئة العمل الصحفي إلى فضاء عدائي شديد الخطورة، فقدت فيه المؤسسات الإعلامية الحد الأدنى من شروط السلامة والاستمرارية المهنية، ولم تعد الانتهاكات مقتصرة على التضييق على الحريات أو تقييد النشر، بل تجاوزت هذه التحديات حدود التضييق التقليدي لتطال البنية الوجودية للمؤسسات الصحفية نفسها

وقد وثقت تقارير حقوقية محلية ودولية أن السودان بات من أخطر دول العالم لممارسة الصحافة، في ظل تراجع حاد في مؤشرات حرية الإعلام. إذ انخفض ترتيب السودان إلى المركز 161 عالمياً في مؤشر حرية الصحافة لعام 2026، مقارنة بالمركز 156 في عام 2025، كما تراجع إلى المرتبة 172 في المؤشر المتعلق بسلامة الصحفيين، بما يعكس استمرار التدهور البنيوي في بيئة العمل الإعلامي. ورصدت تقارير سلسلة واسعة من الانتهاكات الجسيمة ضد العاملين في المجال الإعلامي سجلت أكثر من 680 انتهاكاً شملت الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، والاعتداءات الجسدية، والتهديدات المباشرة. وتؤشر هذه المعطيات مجتمعة إلى تصاعد مستويات المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون وتراجع الحد الأدنى من الضمانات الكفيلة بحمايتهم المهنية والجسدية في سياق الحرب المستمرة.

كما أسهم انقطاع خدمات الإنترنت والكهرباء في إعاقة العمل الإعلامي بصورة مباشرة، وفتح المجال واسعاً أمام انتشار الشائعات وهيمنة خطاب الحرب والدعاية، في مقابل تراجع الصحافة المهنية لصالح أنماط إعلام التعبئة والتحريض. وفي هذا الواقع لم تعد حرية الصحافة مجرد قضية قانونية أو مطلب مهني، بل تحولت إلى مسألة وجود ترتبط بالسلامة الشخصية وبقاء الفاعلين الإعلاميين أنفسهم.

وقد تراجعت قدرة الصحافة على أداء وظائفها الأساسية المتمثلة في نقل المعلومات والتحقق منها وتقديم معرفة موثوقة للمجتمع في لحظة حرجة، لا سيما في ظل الانقسام الحاد واستقطاب أطراف الحرب للإعلاميين والصحفيين، واستغلال الظروف الاقتصادية والمعيشية للفاعلين الإعلاميين، بما أسهم في تشويه صورة الإعلام وإضعاف مهنيته وتآكل ثقة الجمهور به. وفي المقابل سعت أطراف الصراع إلى احتكار الرواية الإعلامية وفرض رواياتها بوصفها الحقيقة الوحيدة، وتجريم أي خطاب مستقل أو نقدي، الأمر الذي خلق فراغاً معلوماتياً واسعاً ملأته الدعاية المرتبطة بالأطراف المسلحة، وأصبح الصحفي مستهدفاً لمجرد التزامه بالمعايير المهنية، بل ويُنظر إليه باعتباره منحازاً تلقائياً عند توثيق الانتهاكات أو تغطية الآثار الإنسانية والبيئية للحرب، وبذلك تراجع الدور التقليدي للصحافة في تخفيف الاستقطاب أو الحد من تأجيجه، كما تعطل دورها في تغطية النزاع من منظور حقوق المدنيين وفي الإسهام في تمهيد الطريق لجهود بناء السلام وتعزيز العدالة الاجتماعية، وهو ما يعكس عمق الأزمة التي يعيشها الفضاء الإعلامي في سياق الحرب.

دور الصحافة في الحرب

في ضوء ما سبق، يتضح أن الدور المنوط بالإعلام والصحافة في سياق الحرب في السودان يتجاوز الوظيفة الإخبارية التقليدية، ليشمل أدواراً معرفية ورقابية وأخلاقية ومجتمعية متكاملة، تستجيب لتعقيدات بيئة النزاع التي تتسم بتضارب الروايات واتساع نطاق العنف وتآكل المجال العام. ويتمثل هذا الدور أولاً في ضمان تدفق المعلومات الدقيقة، والتحقق منها بما يسهم في الحد من الشائعات وخطابات الدعاية لأطراف الصراع وحماية الفضاء العام من التضليل. كما يفترض أن يضطلع الإعلام بوظيفة توثيقية ورقابية تكشف الانتهاكات وتبرز الآثار الإنسانية والاجتماعية والبيئية للحرب، ومنح أولوية لصوت المدنيين والمتضررين، وتعزيز الاستقلالية المهنية بوصفها شرطاً أساسياً للمصداقية.

إلى جانب ذلك يُنتظر من الصحافة الإسهام في تخفيف حدة الاستقطاب المجتمعي، بدل تعميقه عبر تغطية متوازنة ومسؤولة للنزاع تعزز منطق النقاش العام، وتحد من خطاب الكراهية والتحريض. وفي بعده الأوسع يمكن للإعلام أن يلعب دوراً داعماً لمسارات بناء السلام من خلال ترسيخ الوعي العام بآثار الحرب، والمساهمة في إعادة ترميم المجال العام وتهيئة بيئة معرفية مساعِدة على العدالة الاجتماعية والمساءلة.

الانقلابات العسكرية أفضت إلى فترات متباينة من التضييق الإعلامي شملت الإيقاف والمصادرة وفرض القيود على حرية التعبير، وبذلك ظلت حرية الصحافة في السودان رهينة لطبيعة النظام السياسي القائم

وفي هذا الإطار تبرز أهمية تطوير أنماط تنظيمية ومهنية جديدة تتناسب مع بيئة الحرب، مثل إنشاء شبكات صحفية لا مركزية تعتمد على وحدات صغيرة مستقلة (خلايا صحفية مجتمعية) تعمل دون هياكل هرمية صارمة، بما يقلل من مخاطر الاستهداف ويحد من احتكار السرد الإعلامي، ويتيح للمجتمعات المحلية إنتاج المعرفة عن ذاتها. كما يمكن للصحفيين في المنفى تحويل الشتات إلى مساحة إنتاج معرفي عبر إنشاء غرف تحرير سودانية خارج البلاد مرتبطة بشبكات داخلية آمنة، بما يسهم في حماية الذاكرة الوطنية من التزييف والنسيان، ويعزز استمرارية العمل الصحفي رغم الانهيار المؤسسي. وتبرز كذلك أهمية «صحافة السلام الاستباقية»، التي تنتقل من التغطية اللاحقة للأحداث إلى رصد مؤشرات التصعيد المبكر عبر تحليل البيانات المتعلقة بخطاب الكراهية والنزاعات الاجتماعية والتحركات المسلحة، بما يوفر إنذارات معرفية مبكرة لصناع القرار والمجتمع المدني. وهنا يكتسب تطوير نماذج تمويل بديلة أهمية مركزية، مثل التمويل الجماعي المرتبط بالقضايا العامة والشراكات مع مراكز البحث وغيرها، بما يقلل من الارتهان السياسي والاقتصادي ويعزز استقلالية المؤسسات الإعلامية. ويتكامل ذلك مع الانتقال من «صحافة الخبر» إلى «صحافة المعرفة العامة» التي تفسر وتحلل القضايا المعقدة مثل الحرب والاقتصاد والأمن الغذائي والبيئة، ويعيد تعريف الصحفي بوصفه وسيط معرفة لا مجرد ناقل حدث. وفي هذا السياق يصبح الالتزام بإطار أخلاقي صارم ضرورة مركزية يحمي الضحايا والمصادر، ويؤسس لمقاربة حقوقية تضع حرية التعبير ضمن منظومة العدالة الاجتماعية، مع ضرورة توطين النماذج الإعلامية بما يتلاءم مع السياق السوداني، وبذلك لا تبدو الصحافة في سياقات الحرب مجرد ناقل للوقائع، بل أداة مقاومة معرفية وحارسة للذاكرة الوطنية الجماعية وداعمة لمسارات العدالة الانتقالية والمساءلة، من خلال التوثيق المهني والمعياري للأحداث بما يضمن عدم تكرار الانتهاكات، ويساهم في تحقيق السلام وإعادة بناء الفضاء العام.

دور الصحافة بعد حرب أبريل 2023

مع نهاية الحرب السودانية، يبرز دور الإعلام والصحافة بوصفه أحد أهم مرتكزات مرحلة ما بعد الصراع، بل ويكتسب أهمية مضاعفة وتعقيدًا أكبر، نظراً لارتباطه المباشر بعمليات إعادة البناء السياسي والاجتماعي. ولا يمكن النظر إلى الإعلام كقطاع ثانوي، بل كعنصر أساسي في عملية الانتقال نحو السلام والاستقرار. وتطرح الصحافة هنا كركيزة محورية لتعزيز السلام والديمقراطية، إذ إن إعادة بنائها على أسس مهنية ومستقلة تمثل شرطاً لا غنى عنه لأي انتقال ديمقراطي مستدام أو مشروع لبناء دولة مدنية مستقرة، فلا يمكن تحقيق العدالة أو إنجاح جهود إعادة الإعمار، ولا حتى ضمان عدم تكرار الحروب والنزاعات دون وجود إعلام حر وآمن وقادر على أداء دوره الرقابي والتنويري.

إن الصحافة في هذه المرحلة مطالبة بأدوار تتجاوز نقل الخبر إلى استعادة الثقة العامة، وحماية الذاكرة الوطنية الجماعية، والمساهمة في تشكيل وعي قائم على المعرفة والإنصاف، وأن تضطلع بدور أساسي في ترميم الفضاء العام، وإعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع، وبين المجتمع ومؤسسات الدولة، من خلال تقديم محتوى إعلامي موثوق يوثق ما جرى خلال الحرب، ويواجه محاولات التزييف أو طمس الحقائق. وعلاوة على ذلك يمكن للصحافة أن تكون أداة فاعلة في دعم المصالحة المجتمعية، من خلال تعزيز الفهم المتبادل، وفتح مساحات للحوار وتقليص آثار الاستقطاب والانقسام التي خلفتها الحرب، وبذلك تصبح الصحافة ليست فقط ناقلاً للأحداث، بل شريكاً أساسياً في بناء مستقبل أكثر عدلاً واستقراراً.

إلى جانب ذلك ينتظر من الإعلام أن يسهم بفاعلية في إعادة بناء بيئة مهنية مستقلة، من خلال الدفع نحو إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للصحافة، وتعزيز حرية التعبير وضمان حماية الصحفيين، فهذه المرتكزات تعد أساساً لقيام إعلام مهني قادر على أداء وظائفه بكفاءة ضمن سياق مدني ديمقراطي مستقر. ولا ينبغي أن يقتصر دور الإعلام في مرحلة ما بعد الحرب على نقل الوقائع أو تغطية جهود التعافي فحسب، بل يجب أن يتجاوز ذلك ليصبح فاعلاً محورياً في عملية إعادة بناء الدولة والمجتمع، ويشمل هذا الدور الإسهام في ترسيخ ثقافة السلام المستدام، وتعزيز قيم المواطنة والعمل على منع إعادة إنتاج أسباب النزاع من خلال خطاب إعلامي واعٍ ومسؤول يعالج جذور الأزمات لا مظاهرها فقط.

إن عملية إصلاح وإعادة بناء الصحافة السودانية تتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول الجزئية والمؤقتة وترتبط بشكل وثيق بإصلاح الدولة نفسها ومؤسساتها، ويشمل ذلك إصلاح الإطارين القانوني والمؤسسي، عبر إلغاء القوانين المقيدة للحريات وسن تشريعات تضمن استقلال الإعلام وتعدديته، وتعزز الحق في الحصول على المعلومات، إلى جانب فصل المؤسسات الإعلامية عن هيمنة السلطة التنفيذية. كما تمثل حماية الصحفيين وضمان سلامتهم أولوية أساسية من خلال إدماج هذه الحماية ضمن أي ترتيبات سياسية لوقف الحرب وتفعيل آليات وطنية ودولية لرصد الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها.

وبالتوازي مع ذلك تبرز الحاجة إلى إعادة بناء المؤسسات الإعلامية، ودعم وسائل الإعلام المستقلة، وتعزيز الإعلام الرقمي والمجتمعي كخيار إستراتيجي لإحياء المجال العام وتوسيعه. ولا يقل عن ذلك أهمية تعزيز المهنية وأخلاقيات العمل الصحفي من خلال التدريب على تغطية النزاعات، ومناهضة خطاب الكراهية والدعاية الحربية، وترسيخ مفاهيم الصحافة الحساسة للنزاع، وربط الممارسة الصحفية بمبادئ حقوق الإنسان. كما يتطلب تحقيق الاستقلال الحقيقي للإعلام تطوير نماذج تمويل شفافة ومستدامة، تحد من الارتهان السياسي والاقتصادي، وتدعم الصحفيين المتضررين مهنياً واجتماعياً، بما يضمن بقاء الصحافة كمؤسسة عامة فاعلة في خدمة المجتمع.

يفترض أن يضطلع الإعلام بوظيفة توثيقية ورقابية تكشف الانتهاكات وتبرز الآثار الإنسانية والاجتماعية والبيئية للحرب، ومنح أولوية لصوت المدنيين والمتضررين وتعزيز الاستقلالية المهنية بوصفها شرطاً أساسياً للمصداقية

إن الصحافة الحرة والمستقلة ليست رفاهية أو ترفاً يمكن الاستغناء عنه، بل تمثل ضرورة أساسية لبناء سودان ديمقراطي ومستقر ومزدهر. ورغم التحديات الجسيمة التي تواجه هذا القطاع، إلا أن هناك فرصة حقيقية لإعادة تأسيس مشهد إعلامي قوي ومهني وقادر على الاضطلاع بدور محوري في رسم ملامح مستقبل أفضل للبلاد. ويتطلب تحقيق ذلك تضافر الجهود بين مختلف الفاعلين بما في ذلك مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية، من أجل تهيئة بيئة تضمن حرية الصحافة واستقلاليتها، وتعزز دورها في خدمة الفضاء العام. فوجود إعلام حر ومسؤول هو الضامن الأساسي لأن يظل صوت الحقيقة حاضراً ومؤثرًا في تشكيل سودان الغد.

«الكلمة ما بتموت»

حرية الرأي والتعبير في السودان: بين الالتزام القانوني والانهيار الواقعي

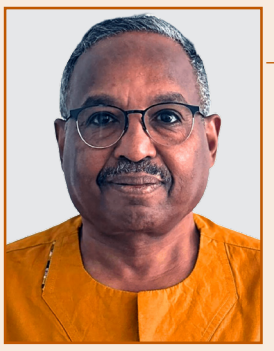

د.العبيد أحمد العبيد

من شعارات ثورة ديسمبر، والتي يحاول طرفا (مجرمي) الحرب وأدها: «الكلمة ما بتموت.. لو سكّتوا ألف صوت.»

ولا ننسى الشعار الأساسي للثورة: «حرية، سلام، وعدالة.»

ما أحوجنا اليوم للحرية والحق في التعبير! فحرية الرأي والتعبير في السودان حالها يغني عن سؤالها.

في واحدة من أكثر الوقائع دلالة على حال حرية التعبير في السودان اليوم، تداولت وسائل الإعلام قصة المواطن الذي انتقد أداء والي الولاية الشمالية، ليجد نفسه عرضة لعقوبة مهينة تمثلت في حلق شعره علنًا. لم تكن هذه الواقعة مجرد تصرف فردي معزول، بل عكست – في نظر كثيرين – تصورًا سلطويًا عميقًا يرى في التعبير عن الرأي تحديًا يجب كسره، لا حقًا يجب حمايته. إن مثل هذه الممارسات، التي تجمع بين الإذلال والعقاب خارج إطار القانون، تكشف عن خلل بنيوي في العلاقة بين السلطة والمجتمع، حيث يُنظر إلى الكلمة بوصفها تهديدًا، لا وسيلة للإصلاح، ويُنظر إلى المواطن لا باعتباره شريكًا في الشأن العام، بل باعتباره موضوعًا للضبط والسيطرة.

ليست حرية الرأي والتعبير مجرد حق من حقوق الإنسان يُدرج في نصوص الدساتير أو الاتفاقيات الدولية، بل هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها أي نظام ديمقراطي حقيقي، وهي الأداة التي تمكّن المجتمع من مساءلة السلطة، وتصحيح أخطائه، والتعبير عن تطلعاته. فحيثما تُقمع الكلمة، تُقمع معها الحقيقة، ويُفتح الباب واسعًا أمام الاستبداد والعنف والإقصاء. ومن دون هذا الحق، تفقد بقية الحقوق معناها، إذ لا يمكن الدفاع عنها أو المطالبة بها في غياب القدرة على التعبير الحر.

لقد التزم السودان بهذا الحق التزامًا قانونيًا واضحًا منذ مصادقته على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام 1986، والذي ينص في مادته التاسعة عشرة على حق كل إنسان في اعتناق الآراء دون تدخل، وفي التعبير عنها ونقلها إلى الآخرين بكافة الوسائل. غير أن هذا الالتزام ظل، في معظم مراحله، التزامًا شكليًا لم يجد طريقه إلى التطبيق العملي، حيث تعاقبت على السودان أنظمة سياسية جعلت من تقييد حرية التعبير أداة للبقاء في السلطة، بدلًا من أن تكون هذه الحرية وسيلة لتطوير الحكم وتحقيق المشاركة الشعبية. وقد ظل هذا النمط يتكرر حتى في الفترات الانتقالية، حيث لم تُستكمل الإصلاحات المؤسسية اللازمة لضمان حماية هذا الحق.

ومع اندلاع الحرب الحالية، لم يعد الأمر يتعلق فقط بتقييد هذا الحق، بل بانهيار شبه كامل لمنظومة حمايته، حيث أصبح التعبير في كثير من الحالات سببًا مباشرًا للاعتقال أو التهديد أو حتى القتل. بل إن مجرد الاشتباه في موقف سياسي أو الانتماء المفترض أصبح كافيًا لحرمان الفرد من حريته الأساسية، في ظل غياب أي ضمانات قانونية حقيقية. بالأمس اعتُقل المهندس عثمان عبد الماجد فرح لمجرد إبداء رأيه حول سير العملية التعليمية وامتحانات الشهادة السودانية. وكلنا قد شهدنا المسرحية الهزلية البائخة والمهينة للكرامة البشرية عندما قام الناطق الرسمي لقوات الدعم السريع ببث شريط فيديو للقاء مصور مع الصحفي المعتقل معمر إبراهيم، والذي لا يزال يقبع في سجون نيالا، مثله مثل المئات من المعتقلين تعسفيًا.

الإطار القانوني لحرية الرأي والتعبير

ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن حرية التعبير تشمل ثلاثة أبعاد رئيسية: الحق في اعتناق الآراء دون مضايقة، والحق في البحث عن المعلومات وتلقيها، والحق في نقلها ونشرها. وهذه الأبعاد لا تقتصر على وسائل الإعلام التقليدية، بل تشمل كافة أشكال التعبير، بما في ذلك الكتابة، والفن، والاحتجاج، والتعبير الرقمي. وهي بذلك تعكس فهمًا واسعًا لهذا الحق، باعتباره أساسًا للحياة العامة، لا مجرد امتياز محدود.

ومع ذلك، فإن هذا الحق ليس مطلقًا، إذ يجيز العهد فرض قيود عليه، بشرط أن تكون هذه القيود محددة بنص قانوني واضح، وأن تكون ضرورية لتحقيق هدف مشروع، مثل حماية الأمن القومي أو النظام العام أو حقوق الآخرين، وأن تكون متناسبة مع هذا الهدف. وهذه الشروط الثلاثة – القانونية والضرورة والتناسب – تُعد معايير صارمة تهدف إلى منع إساءة استخدام السلطة في تقييد حرية التعبير. غير أن المشكلة في السودان لم تكن يومًا في غياب هذه المعايير، بل في تجاهلها أو التحايل عليها.

على المستوى الوطني، كرّست الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية في السودان (2019) هذا الحق، حيث نصت على حرية التعبير والصحافة، وأكدت على حق المواطنين في الحصول على المعلومات. غير أن هذه النصوص، رغم أهميتها، ظلت عرضة للتأويل، خاصة في ظل غياب مؤسسات مستقلة قادرة على حمايتها. كما أن الإطار التشريعي الأوسع لا يزال يحتوي على قوانين تُستخدم لتقييد هذا الحق، مثل قوانين الطوارئ والجرائم المعلوماتية، والتي تُصاغ بعبارات فضفاضة تسمح بتفسيرها بشكل يضر بحرية التعبير، كما بينت تحليلات قانونية حديثة حول البيئة التشريعية في السودان.

ليست حرية الرأي والتعبير مجرد حق من حقوق الإنسان يُدرج في نصوص الدساتير أو الاتفاقيات الدولية، بل هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها أي نظام ديمقراطي حقيقي، وهي الأداة التي تمكّن المجتمع من مساءلة السلطة، وتصحيح أخطائه، والتعبير عن تطلعاته

طبيعة التزامات الدولة: بين النظرية والواقع

لا يقتصر التزام الدولة بحماية حرية التعبير على الامتناع عن التدخل في هذا الحق، بل يشمل ثلاثة أبعاد مترابطة. أولها هو واجب الاحترام، والذي يعني أن تمتنع الدولة عن قمع الآراء أو ملاحقة الأفراد بسبب تعبيرهم السلمي. وثانيها هو واجب الحماية، أي أن تتخذ الدولة إجراءات فعالة لحماية الأفراد من انتهاكات الجهات غير الحكومية، بما في ذلك الجماعات المسلحة أو المليشيات. أما ثالثها فهو واجب الإعمال، والذي يتطلب من الدولة اتخاذ خطوات إيجابية لضمان تمكين المواطنين من ممارسة هذا الحق، من خلال توفير بيئة إعلامية حرة، وضمان استقلال الصحافة، وتسهيل الوصول إلى المعلومات.

غير أن الواقع السوداني يكشف عن إخفاق عميق في هذه الجوانب الثلاثة. فالدولة، في كثير من الأحيان، لم تكتفِ بعدم الحماية، بل كانت نفسها طرفًا في الانتهاك. كما أن صعود الفاعلين غير الحكوميين، خاصة في سياق الحرب، أدى إلى تفكك احتكار الدولة للعنف، وبالتالي إلى تعدد مصادر القمع، بحيث لم يعد المواطن مهددًا من جهة واحدة، بل من عدة جهات تتنافس على السيطرة. وهذا الوضع يعكس انهيارًا في مفهوم الدولة نفسه، حيث تفقد قدرتها على أداء وظائفها الأساسية، بما في ذلك حماية الحقوق.

من يحدد حدود الحرية؟

في الأنظمة الديمقراطية، يُناط تفسير القيود على حرية التعبير بمؤسسات مستقلة، وعلى رأسها القضاء، الذي يضمن أن تكون أي قيود متوافقة مع الدستور والقانون والمعايير الدولية. كما تلعب الهيئات الدستورية، مثل المحاكم العليا، دورًا محوريًا في حماية هذا الحق.

لكن في السودان، حيث تعرضت المؤسسات القضائية للتسييس والتقويض على مدى عقود، لم يعد هذا الدور قائمًا بالشكل المطلوب. ومع اندلاع الحرب، تراجعت قدرة هذه المؤسسات إلى حد كبير، بل اختفت في بعض المناطق، ليحل محلها منطق القوة والسلطة الفعلية. وفي هذا السياق، لم تعد القيود على حرية التعبير تُفرض عبر إجراءات قانونية، بل عبر ممارسات ميدانية، مثل الاعتقال التعسفي أو التهديد أو العنف المباشر.

الحرب وانهيار منظومة الحماية

في فبراير 2024، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريرًا بعنوان: «السودان: انتهاكات مروعة مع انتشار القتال»، والذي وثق نمطًا واسعًا من الانتهاكات، شمل القتل خارج القانون، والتعذيب، والاعتقال التعسفي، والعنف الجنسي، واستهداف المدنيين. كما أشار التقرير إلى أن هذه الانتهاكات تُمارس في سياق من الإفلات شبه الكامل من العقاب، وهو ما يزيد من خطورتها ويقوض أي إمكانية للمساءلة.

وفي سياق حرية التعبير، فإن هذه البيئة من العنف والإفلات من العقاب تخلق مناخًا عامًا من الخوف، حيث يصبح الصمت خيارًا للبقاء، وتتحول الرقابة الذاتية إلى آلية دفاع يومية. كما أن استهداف المدنيين على أساس الانتماء المفترض أو الموقف السياسي يعمّق من هذا الخوف، ويجعل التعبير عن الرأي مخاطرة وجودية.

تراجع حرية التعبير في المؤشرات الدولية

لم يعد هذا التدهور مجرد تحليل داخلي، بل أصبح موثقًا في المؤشرات الدولية. فقد تراجع السودان إلى مراتب متأخرة جدًا في تصنيفات حرية الصحافة، حيث جاء ضمن الدول الأكثر خطورة على الصحفيين، ووصل إلى مرتبة متدنية تعكس بيئة إعلامية مقيدة ومهددة. وهذا التراجع ليس مجرد رقم، بل يعكس واقعًا تتزايد فيه الانتهاكات، وتضيق فيه مساحة التعبير، ويُستهدف فيه الصحفيون والمؤسسات الإعلامية بشكل مباشر.

الثورة والانفجار التعبيري: لحظة الحرية

على النقيض من هذا الواقع، شكّلت ثورة ديسمبر 2019 لحظة فارقة في تاريخ السودان، حيث شهدت البلاد انفجارًا في أشكال التعبير، خاصة في المجال الفني والثقافي. فقد تحولت الجدران إلى لوحات (murals) تحمل رسائل الثورة، وأصبحت القصائد والأغاني أدوات للتعبئة والتغيير، وبرزت أشكال جديدة من التعبير مثل الكلمة المنطوقة.

لقد كانت هذه اللحظة تعبيرًا عن تحرر عميق من الخوف، وعن رغبة جماعية في استعادة الصوت. لكن هذه المساحة، التي فتحتها الثورة، لم تستمر، بل تعرضت للتضييق والانكماش، مع عودة القمع وتصاعد العنف، لتعود حرية التعبير إلى دائرة الخطر.

كرّست الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية في السودان (2019) هذا الحق، حيث نصت على حرية التعبير والصحافة، وأكدت على حق المواطنين في الحصول على المعلومات. غير أن هذه النصوص، رغم أهميتها، ظلت عرضة للتأويل، خاصة في ظل غياب مؤسسات مستقلة قادرة على حمايتها

خطاب الكراهية والتحريض على العنف

كما أشرت في مقالي السابق، فإن حرية التعبير لا تعني حرية التحريض على الكراهية أو العنف. وقد شهد السودان تصاعدًا خطيرًا في هذا النوع من الخطاب، خاصة في ظل الحرب، حيث يتم استخدام اللغة لتأجيج الصراعات الإثنية والسياسية.

وهذا النوع من الخطاب لا يمثل فقط انتهاكًا لحقوق الآخرين، بل يشكل تهديدًا مباشرًا للسلم الاجتماعي، ويقوض أي إمكانية لبناء دولة قائمة على المواطنة. ومن هنا، فإن مواجهة خطاب الكراهية لا تعني تقييد حرية التعبير، بل حماية جوهرها من الانحراف.

الدين كأداة للقمع

من أخطر مظاهر انتهاك حرية التعبير في السودان هو استخدام الدين كأداة لإسكات الأصوات المخالفة. فاتهام الأفراد بالردة أو الكفر (أي الدعوة المفتوحة لقتل وإراقة دماء المتهمين) لا يُستخدم فقط كحكم ديني، بل كوسيلة لإضفاء شرعية على العنف ضدهم.

وقد تفاقمت خطورة هذه الظاهرة بسبب صعود ما يمكن تسميته بـ«سوق الفتاوي السياسية»، حيث يتصدر المشهد أفراد يقدّمون أنفسهم كائمة أو مفسرين، دون أي مساءلة علمية أو قانونية، ويمنحون غطاءً دينيًا للعنف والإقصاء. وهنا لا تكمن المشكلة في الدين نفسه، بل في احتكاره وتوظيفه، وتحويله إلى أداة لتصفية الخصوم وإغلاق المجال العام. إن أخطر ما في هذه الظاهرة أنها تحوّل الرأي إلى جريمة، والمخالفة إلى تهديد وجودي، بما يقوّض أساس أي نقاش حر.

وقد بيّنت في مقالي حول علاقة الدين بالدولة أن الخلط بين المجالين يؤدي إلى نتائج كارثية، حيث يتم تحويل الاختلاف السياسي إلى صراع عقائدي، ويُستخدم الدين لتبرير الإقصاء والعنف. وهذا ما يجعل الفصل بين الدين والدولة أحد أهم الضمانات لحماية حرية التعبير.

أزمة ثقافة التسامح وتجريم التعبير

وربما الأهم من كل ما سبق، وهو ما سأعود إليه لاحقًا بشيء من التفصيل في مقال آخر، هو أن أزمة حرية التعبير في السودان ليست فقط أزمة قانون أو سلطة، بل هي أيضًا أزمة ثقافة. فنحن، كمجتمع، لم نطور بعد تقليدًا راسخًا في قبول الرأي الآخر. من عبارة «ما ممكن تقول الكلام دا»، إلى قائمة طويلة من «المحظورات» غير المكتوبة، إلى مسلّمات اجتماعية ودينية لا تقبل النقاش، نجد أنفسنا أمام بيئة غير صديقة لحرية التعبير بطبيعتها.

هذه الثقافة تجعل من السهل جدًا الانتقال من رفض الرأي إلى تجريمه، ومن الاختلاف إلى الإقصاء، بل وحتى إلى العنف. ولذلك، فإن أي حديث عن حرية التعبير يظل ناقصًا ما لم يترافق مع جهد حقيقي لبناء ثقافة التسامح، واحترام الاختلاف، والاعتراف بأن الحقيقة ليست حكرًا على أحد.

وفي هذا السياق، يصبح من الضروري التأكيد على مبدأ أساسي: لا يمكن بناء مجتمع حر في ظل استمرار تجريم التعبير. فالقوانين التي تعاقب على الرأي، أو التي تُستخدم لتقييد الكلمة، يجب مراجعتها جذريًا، بل وإلغاؤها حيثما أمكن. لأن الأصل في التعبير هو الإباحة، والاستثناء يجب أن يكون ضيقًا ومحددًا بدقة. أما التوسع في التجريم، فهو طريق مباشر نحو القمع.

القمع المتبادل: نمط مشترك

من أبرز سمات الوضع الحالي في السودان هو أن القمع لم يعد حكرًا على طرف واحد. فكلا طرفي النزاع يستخدمان الاتهامات السياسية كوسيلة لإسكات الأصوات المخالفة.

- في مناطق سيطرة الجيش: اتهامات بالتعاون مع الدعم السريع
- في مناطق سيطرة الدعم السريع: اتهامات بالانتماء للإسلاميين

وفي كلتا الحالتين، تكون النتيجة واحدة: إسكات، واعتقال، وانتهاك. أبلغ دليل على ذلك أن سجون الطرفين تزرح بالمئات (إن لم نقل الآلاف) من المعتقلين تعسفيًا، والكثير منهم اعتُقل بناءً على آرائهم الفعلية أو المتخيلة من طرف الجلاد.

الخاتمة: الحرية كمعيار لمستقبل السودان

إن أزمة حرية التعبير في السودان ليست مجرد أزمة قانون، بل هي أزمة دولة وثقافة. فدولة لا تحمي هذا الحق، ومجتمع لا يحتمل الاختلاف، لا يمكن أن يبنيا مستقبلًا مستقرًا.

إن استعادة هذا الحق تتطلب:

- إنهاء الحرب
- إصلاح القوانين
- استقلال القضاء
- الفصل بين الدين والدولة

لكن الأهم من ذلك، هو إعادة بناء ثقافة تحترم الكلمة، وتؤمن بأن الاختلاف ليس تهديدًا، بل مصدر قوة.

لأن الحرية، في نهاية المطاف، ليست فقط ما يُكتب في الدساتير، بل ما يُمارس في الواقع – وما يُدافع عنه، مهما كان الثمن. أو كما قال حكماؤنا:

حميد: «نحن البنقيف وما بنخاف... والكلمة حق وما بنداس»

ومحجوب شريف: «الكلمة أقوى من الرصاص»

حرية، سلام، وعدالة.. والكلمة ما بتموت... لو سكّتوا ألف صوت.

نسأل الله أن يرحمك يا حامد خلف الله، وأن يلهم أهلك وبلدك ورفقاء دربك من شباب الثورة السودانية الصبر والسلوان.

ديسمبر 18
خريـة.. سـلام.. وعـدالة
الخميس
7 مايو 2026م
متابعات
https://decembernews.com

حين تُحاصر الشهادة:

امتحانات السودان بين تعقيدات الحرب واستحقاقات العدالة

التعليم في قلب العاصفة

إمتحانات للجميع

المبادرة الوطنية لانقاذ مستقبل طلاب الشهادة السودانية

National Initiative to Save the Future of Sudanese Students

تقرير:
ملاك جمال بله - كمبالا

في لحظة تاريخية حرجة يعيشها السودان، لم تعد قضية التعليم شأناً خدمياً عادياً، بل تحولت إلى واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً وتعقيداً، حيث تتقاطع فيها السياسة بالحرب، والحقوق الإنسانية بالواقع الميداني القاسي. يكشف تقرير «المبادرة القومية الطارئة لدعم امتحانات الشهادة السودانية 2026» عن صورة قاتمة لمستقبل مئات الآلاف من الطلاب، الذين وجدوا أنفسهم خارج منظومة الامتحانات، ليس بسبب تقصير منهم، بل نتيجة ظروف أكبر منهم بكثير.

حرب تمتد إلى مستقبل الطلاب

الحرب التي اندلعت قبل سنوات لم تكتفِ بتدمير البنية التحتية وتشريد الملايين، بل امتدت آثارها لتصيب العملية التعليمية في صميمها. توقفت المدارس، وتشتت المعلمون، وتقطعت سبل الوصول إلى التعليم، لكن الأخطر كان حرمان أعداد ضخمة من الطلاب من الجلوس لامتحانات الشهادة السودانية، التي تمثل بوابتهم الوحيدة نحو المستقبل الأكاديمي والمهني. هذا الحرمان، الذي استمر لثلاث سنوات متتالية لبعض الطلاب، لم يعد مجرد أزمة عابرة، بل تحول إلى واقع يهدد جيلاً كاملاً بالضياع.

محاولات الإنقاذ بين الجهد والتعثر

في خضم هذا المشهد، برزت المبادرة القومية كمحاولة جادة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. عملت على مدى أشهر من خلال اتصالات مكثفة ومراسلات رسمية ومقترحات فنية، ساعية إلى إيجاد حلول تتيح لجميع الطلاب الجلوس للامتحانات، بغضّ النظر عن مناطق وجودهم أو السيطرة السياسية عليها. تحركت المبادرة في مختلف الاتجاهات، وتواصلت مع السلطات في مناطق سيطرة متعددة، كما سعت إلى إشراك المجتمع الدولي والمنظمات المعنية بالتعليم، إدراكاً منها أن حجم الأزمة يتجاوز القدرة المحلية وحدها.

غير أن هذه الجهود، رغم كثافتها وتنوعها، اصطدمت بواقع سياسي معقد، حيث لم تجد المقترحات المقدمة الاستجابة المطلوبة. في بعض الحالات، قوبلت بالصمت، وفي حالات أخرى بالرفض، وهو ما أدى إلى تنظيم الامتحانات بصورة جزئية في مناطق محددة، بينما ظل عدد كبير من الطلاب خارج هذه العملية. هذا التفاوت خلق حالة من الإحباط والغضب، وطرح تساؤلات عميقة حول العدالة التعليمية وإمكانية تحقيق تكافؤ الفرص في ظل الانقسام القائم.

الشهادة السودانية: رمز يتآكل

الشهادة السودانية، التي ظلت لعقود رمزاً وطنياً جامعاً، لم تكن مجرد اختبار أكاديمي، بل كانت لحظة يتساوى فيها الجميع، بغضّ النظر عن خلفياتهم الجغرافية أو الاجتماعية. كانت تلك اللحظة تعكس وحدة الوطن، حيث يجلس الطلاب من مختلف الأقاليم لامتحان واحد، بمعايير موحدة، في تجربة تعزز الانتماء الوطني. اليوم، ومع حرمان فئات واسعة من هذه التجربة، يتعرض هذا الرمز للتآكل، وتبرز مخاوف حقيقية من تأثير ذلك على النسيج الاجتماعي ووحدة البلاد.

أرقام تكشف حجم الأزمة

الأرقام التي يعرضها التقرير تعكس حجم المأساة بوضوح. إذ يقف نحو 280 ألف طالب وطالبة خارج منظومة الامتحانات، بعضهم حُرم منها لثلاث سنوات متتالية. هذه الأعداد لا تمثل مجرد إحصاءات، بل تعني آلاف الأحلام المؤجلة، وأسرًا أنهكتها التضحيات، وشباباً يواجهون مستقبلاً غامضاً. فكل عام يمر دون امتحان يعني فجوة أكبر في المسار التعليمي، وصعوبة متزايدة في العودة إليه.

الواقع التعليمي اليوم يعكس حالة شبه انهيار، نتيجة تراكمات طويلة من عدم المساواة بين المناطق، زادت الحرب من حدتها وكشفت عن عمقها

حين يتداخل القرار السياسي مع الحق التعليمي

في هذا السياق، يبرز بوضوح التداخل بين القرار التعليمي والإرادة السياسية، حيث تؤكد المبادرة أن المشكلة لا تكمن في غياب الحلول، بل في غياب القرار الذي يسمح بتنفيذها. هذا الواقع يضع علامات استفهام كبيرة حول موقع التعليم ضمن أولويات الأطراف المختلفة، ويثير تساؤلات أخلاقية حول مدى مشروعية ربط حق أساسي كالتعليم بحسابات سياسية. فحين يصبح التعليم أداة ضمن صراع، فإن الخاسر الحقيقي هو المجتمع بأكمله.

التعليم بوصفه مدخلاً للسلام

لا تنظر المبادرة إلى التعليم باعتباره قضية منفصلة عن السلام، بل تراه جزءاً لا يتجزأ منه. فإعادة بناء النظام التعليمي تمثل خطوة أساسية نحو استقرار البلاد، إذ لا يمكن تحقيق سلام مستدام دون ضمان حقوق الأجيال القادمة في التعليم. من هذا المنطلق، تدعو المبادرة إلى وضع التعليم في قلب أي عملية سلام، باعتباره شرطاً أساسياً وليس بنداً ثانوياً، مع ضرورة ضمان حياديته وإبعاده عن أي شكل من أشكال التسييس أو الاستقطاب.

ما بعد الأزمة: إعادة بناء التعليم

الرؤية التي يطرحها التقرير تتجاوز معالجة الأزمة الحالية، لتفتح الباب أمام التفكير في مستقبل التعليم في السودان. الواقع التعليمي اليوم يعكس حالة شبه انهيار، نتيجة تراكمات طويلة من عدم المساواة بين المناطق، زادت الحرب من حدتها وكشفت عن عمقها. هذا الواقع يفرض ضرورة إعادة بناء النظام التعليمي على أسس جديدة، تقوم على العدالة وتكافؤ الفرص، مع معالجة الفجوات التاريخية، وتطوير المناهج، والاستثمار في الكوادر التعليمية، بما يضمن نظاماً أكثر استدامة في مرحلة ما بعد الحرب.

نداء إلى المجتمع الدولي

في ظل تعقيد المشهد الداخلي، توجه المبادرة نداءً واضحاً إلى المجتمع الدولي، مطالبة إياه بأداء دور أكثر فاعلية في دعم التعليم في السودان. فحرمان مئات الآلاف من الطلاب من حقهم في التعليم لا يمكن اعتباره شأناً داخلياً فحسب، بل هو قضية إنسانية تتطلب تضامناً دولياً حقيقياً، خاصة في ظل ارتباط التعليم بالاستقرار والتنمية على المدى الطويل.

اعتذار يحمل وجع الواقع

واحدة من أكثر اللحظات تأثيراً في التقرير تتمثل في رسالة الاعتذار التي وجهتها المبادرة إلى الطلاب وأسرهم. لم يكن هذا الاعتذار تعبيراً عن تقصير، بل اعترافاً بمرارة الواقع، وبأن الجهود المبذولة لم تكن كافية لتغيير مسار الأحداث. حملت هذه الكلمات صدقاً عميقاً، عكست حجم الألم الذي يعيشه الطلاب، وأكدت في الوقت ذاته أن القضية لا تزال قائمة، وأن السعي لتحقيق العدالة التعليمية مستمر.

خطر الانقسام المجتمعي

ما يزيد من خطورة الوضع هو أن استمرار هذا الحرمان قد يؤدي إلى تعميق الانقسامات داخل المجتمع السوداني. فحين يحصل طلاب في مناطق معينة على فرص تعليمية، بينما يُحرم آخرون، فإن ذلك يخلق شعوراً بالتمييز، ويهدد بتقويض ما تبقى من الروابط الوطنية. التعليم، الذي كان يوماً أحد أهم عوامل الوحدة، قد يتحول في هذه الحالة إلى مصدر جديد للانقسام.

معركة لم تُحسم

في نهاية المطاف، يكشف هذا التقرير عن معركة لم تُحسم بعد، معركة تتجاوز حدود الامتحانات لتشمل مستقبل بلد بأكمله. فالتعليم ليس مجرد خدمة يمكن تأجيلها، بل هو حق أساسي، وأحد أعمدة بناء المجتمعات. وإذا كان هناك من درس يمكن استخلاصه من هذه الأزمة، فهو أن إهمال التعليم في أوقات الأزمات لا يؤدي إلا إلى تعميقها، وأن الاستثمار فيه يظل الطريق الأكثر أمناً نحو التعافي والاستقرار.

تبقى الأسئلة مفتوحة، لكن الأكيد أن مصير مئات الآلاف من الطلاب لا يمكن أن يظل معلقاً إلى ما لا نهاية. فكل يوم يمر دون حل هو خسارة جديدة، ليس لهؤلاء الطلاب فقط، بل للسودان بأكمله.

عزاء واجب

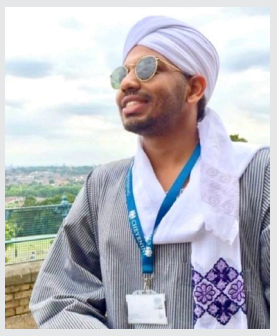

«مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا» صدق الله العظيم.

تنعي صحيفة (ديسمبر) ببالغ الحزن والأسى حامد مرتضى كمال، الذي انتقل إلى الرفيق الأعلى يوم الأربعاء 29 أبريل 2026 بمدينة جوهانسبيرج بجمهورية جنوب أفريقيا. والفقيد حفيد زعيم حزب الأمة الراحل الإمام الصادق المهدي، ونجل السيد مرتضى كمال خلف الله والسيدة أم سَلمة الصادق المهدي.

وتتقدم صحيفة (ديسمبر) بتعازيها الحارة لأسرة الفقيد (آل المهدي وآل خلف الله خالد) ولأصدقائه وزملائه في العمل المدني، وندعو الله أن يسكنه فسيح جناته مع الصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقاً.»إنا لله وإنا إليه راجعون».

مؤتمر الشباب السوداني.. خطوة نحو استعادة الحلم الوطني

اشواق هاشم

في ظل التحديات السياسية والإنسانية التي يعيشها السودان، جاء مؤتمر الشباب السوداني الأخير ليشكل محطة مهمة في مسار استعادة صوت الشباب ودورهم في صناعة المستقبل. فقد جمع المؤتمر نخبة من الشباب من مختلف الاتجاهات والتيارات، في محاولة جادة لتوحيد الرؤى وبناء أرضية مشتركة تخدم قضايا الوطن.

ركز المؤتمر على قضايا محورية أبرزها ضرورة وقف الحرب، والعمل على استكمال أهداف ثورة ديسمبر المجيدة، التي مثلت نقطة تحول تاريخية في مسيرة الشعب السوداني نحو الحرية والسلام والعدالة. وأكد المشاركون أن الشباب ظلوا ولا يزالون القوة الدافعة لأي تغيير حقيقي، وأن المرحلة الراهنة تتطلب وعياً جماعياً ومسؤولية وطنية عالية.

كما ناقش المؤتمر أهمية توحيد صفوف الشباب بعيداً عن الانقسامات السياسية الضيقة، والدفع نحو مشروع وطني شامل يعبر عن تطلعات جميع السودانيين. وتم التأكيد على أن إنهاء الحرب لا يجب أن يكون مجرد اتفاق سياسي، بل بداية حقيقية لبناء سلام مستدام قائم على العدالة والمشاركة.

ولم تغب قضايا الأقاليم عن طاولة النقاش، حيث تم تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها شباب المناطق المهمشة مع دعوات واضحة لإشراكهم في عملية صنع القرار وضمان تمثيلهم العادل.

وفي ختام المؤتمر، خرج المشاركون بعدد من التوصيات، من أبرزها تعزيز العمل الشبابي المشترك، ودعم المبادرات الساعية لتحقيق السلام، إضافة إلى بناء منصات حوار مستمرة تساهم في توحيد الرؤية الوطنية.

يبقى السؤال الأهم: هل سيتمكن الشباب من تحويل هذه المخرجات إلى واقع ملموس؟ الإجابة تعتمد على مدى قدرتهم على الاستمرار في العمل الجماعي، والتمسك بقيم الثورة، وتقديم مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

إن مؤتمر الشباب السوداني ليس مجرد فعالية عابرة، بل هو رسالة واضحة بأن الأمل لا يزال حياً، وأن الشباب قادرون على أن يكونوا نقطة الضوء التي تهدي الطريق للأجيال القادمة نحو سودان يسع الجميع.

زهجنا خلاص لكن م بنمشي نخليها

نعي أليم

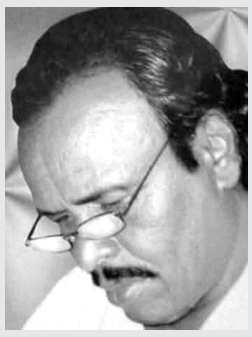

«وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ. الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ» صدق الله العظيم.

انتقل إلى جوار ربه في يوم الأحد 3 مايو 2026 بالخرطوم الزميل الكاتب والصحفي سعد محمد أحمد، بعد مسيرة مهنية حافلة. حيث عمل الفقيد في الصحافة الورقية متنقلاً ما بين «الشاهد الدولي»، «الصحافي الدولي»، وصحيفة «إيلاف» الاقتصادية.

ويتقدم فريق (ديسمبر) بصادق العزاء والمواساة إلى أسرة الفقيد، وزملائه، ومحبيه، وتسأل المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويلهم أهله وذويه جميل الصبر وحسن العزاء.

ختام فعاليات الدورة الرابعة لمهرجان السودان الدولي لأفلام التحريك

القاهرة: (ديسمبر)

اختتم مهرجان السودان الدولي لأفلام التحريك (أبادماك) دورته الرابعة، التي أقيمت بالمعهد الفرنسي بالقاهرة خلال الفترة من 28 إلى 30 أبريل، تحت شعار «ورد السودان»، وسط حضور فني وثقافي من السودان ومصر ومشاركة عدد من الدول.

وشهد حفل الختام حضوراً نوعياً تقدمته الأستاذة كاتيبا إياتا، ملحق شؤون السودان بالمعهد الثقافي الفرنسي، ومؤسس المهرجان الفنان إبراهيم سيد حاج. وخلال الحفل، أعلن المهرجان عن الجوائز الخمس الرئيسية. في جائزة الجمهور، تقاسم الفوز فيلمان؛ الأول «All This Death» وهو إنتاج مشترك بين كل من قطر، لبنان، ألمانيا وبولندا، للمخرج فادي سرياني، وهو عمل يغوص في هشاشة الإنسان أمام الفقد والغياب. أما الفيلم الثاني «خائنة الأعين» للأخوين عبد الرحمن دنيور وسعد دنيور إنتاج مشترك بين كل من مصر، فرنسا، وألمانيا، فجاء كقراءة إنسانية عميقة لمعنى الأخوّة وما يتبقى من الإنسان حين يفقد نصف روحه.

وجاءت جائزة «الشهيدة ست النفور لحقوق المرأة» لتجسيد رمزية المرأة السودانية في النضال السلمي من أجل الحرية، التي تحمل اسم الشهيدة ست النفور أحمد بكار، وهي واحدة من شهيدات ثورة ديسمبر المجيدة، التي استشهدت في نوفمبر 2021، وذهبت الجائزة إلى فيلم «هجرة» للمخرجة رائد بيروتي إنتاج مشترك الأردن وفرنسا، وهو عمل بصري شاعري يروي رحلة امرأة تحاول النجاة من الخراب، حاملة طفولتها المكسورة نحو ضوء بعيد.

أما جائزة «الشهيد محمد عيسى دودو لحقوق الطفل»، التي تحمل اسم الشهيد وهو أحد شهداء متاريس اعتصام القيادة العامة في 15 مايو 2019، فقد منحت لفيلمين، الأول Ziki إنتاج فرنسا، وهو عمل صامت يتناول تهميش الطفولة في الحروب، والفيلم الثاني Gauze إنتاج مشترك بمشاركة المخرجة المصرية نوران فكري ويجسد معاناة الأطفال في مواجهة الجوع والخوف والبحث عن الحياة وسط القسوة.

أما جائزة «الشهيد عبدالسلام كشة لحقوق الإنسان والديمقراطية»، التي تحمل اسم الشهيد وهو أحد شهداء مجزرة فض اعتصام القيادة العامة في 3 يونيو 2019، فقد جاءت لتؤكد ارتباط المهرجان بقيم العدالة والحرية وحقوق الإنسان كامتداد لروح الثورة السودانية. وفي الختام، ذهبت جائزة الأسد أبادماك لأفضل فيلم إلى فيلم «شتاء في مارس» للمخرجة نتاليا ميرزويان من إستونيا-أرمينيا، وهو عمل أقرب إلى صلاة بصرية عن الأرواح التي تحاول النجاة من صقيع الحرب، ويذكّر بأن الإنسان يظل قادراً على الحلم والمقاومة رغم الانكسار.

وقال المدير الفني للمهرجان المخرج طارق خندقاوي لـ(ديسمبر) إن مهرجان السودان الدولي لأفلام التحريك أقيمت أولى دوراته في السودان قبل الحرب وتواصلت دوراته بالقاهرة، ويحمل المهرجان اسم «أبادماك» وهو اسم الإله النوبي القديم الذي يرمز للقوة في الحضارة المروية، وأشار خندقاوي إلى أن هذه الدورة شهدت مشاركة 28 فيلماً من دول مختلفة مثل البرازيل، فرنسا، سويسرا، التشيك، إيطاليا، تايوان، روسيا، الجزائر، اليونان، ومصر مع غياب مشاركة السودان بسبب ضعف الإنتاج وعدم الاهتمام بثقافة أفلام الإنيميشن، واختار القائمون على تنظيم المهرجان شعار «وردة السودان» تخليداً لذكرى شهداء السودان في الثورة والحرب.

المجموعة الإقليمية للتدريب والاستشارات تعتمد 11 مُدرّباً في السلام

القاهرة: (ديسمبر)

اختتمت المجموعة الإقليمية للتدريب والاستشارات برنامج «نبض السلام» على مدى ثلاثة أيام 1، 2، 3 مايو، في نسخته الأولى التي بدأت بالقاهرة منذ أكتوبر الماضي بورشة حضورية استمرت ليومين، تلتها لقاءات إسفيرية شهرية من نوفمبر وحتى أبريل 2026، وتم اعتماد 11 مُدرباً في البرنامج.

وقال مؤسس المجموعة الإقليمية للتدريب والاستشارات أسامة إدريس إن برنامج «نبض السلام» مستمد من البرنامج العالمي «بوصلة السلام» وحاولت المجموعة مواءمته مع الواقع السوداني للاستفادة منه في محاولة فهم تعقيدات الأزمة السودانية خلال الحرب الحالية وبعدها، خاصة أن التجربة ارتبطت مباشرة بمجموعة مميزة من المشاركين، مشيراً إلى إن المجموعة الإقليمية للتدريب والاستشارات ستواصل، انطلاقًا من هذه الورش، كتابة وتطوير المادة العلمية النهائية، والتي ستكون متاحة للمشاركين الذين مُنحوا شهادة إتمام الدورة وشهادة اعتماد كمدربين على هذه المادة والمضي في بذل مزيد من الجهود مع المشاركين من أجل السلام.

سفارة اليابان بمصر تؤكد مواصلة دعمها للاجئين السودانيين

القاهرة: (ديسمبر)

أعلنت سفارة اليابان بمصر دعمها للجهود الرامية إلى تقديم الدعم والمساعدة لكل المتضررين من أزمة السودان، والمجتمعات المضيفة لهم بالتعاون مع مصر، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما أشارت إلى أنها ستواصل مع أطراف النزاع بهدف التوصل إلى حل سريع للأزمة في السودان.

جاء ذلك خلال زيارة الوزير المفوض ونائب رئيس البعثة بسفارة اليابان، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر، تسوكاموتو ياسوهيرو، حيث تفقد الدعم المقدم من جانب المفوضية للاجئين السودانيين.

وتواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملها على معالجة بعض الصعوبات التي يواجهها اللاجئون السودانيون في أماكن لجوئهم من خلال منحهم صفة لاجئ بالتعاون مع الحكومة المصرية.

انطلاق أولى عروض فيلم «ملكة القطن» بالقاهرة

القاهرة: (ديسمبر)

تشهد هذه الأيام عدد من دور العرض السينمائي بمصر عرض الفيلم السوداني «ملكة القطن» الحائز على جوائز عديدة في مهرجانات دولية. الفيلم من تأليف وإخراج المخرجة سوزان ميرغني، وتصوير فريدة مرزوق، التي شاركت في أعمال سينمائية بارزة، من بينها فيلم «سماء بلا أرض» الذى افتتح مسابقة «نظرة ما» في مهرجان كان السينمائي، أما الموسيقى التصويرية فهي من تأليف أمين بوحافة، ومونتاج أمبارو ميخياس، وسيمون بلاسى، وفرانك مولر.

ويضم العمل مجموعة من الممثلين من بينهم الممثلة القديرة رابحة محمد محمود، مهاد مرتضى، طلعت فريد، حرم بشير، محمد موسى، وحسن محيي الدين، فيما يشارك فى إنتاجه عدد من المبدعين من بينهم كارولين دوب وديدار دومهري، إلى جانب مجموعة من المنتجين المشاركين والتنفيذيين.

وتدور أحداث الفيلم في قرية سودانية تشتهر بزراعة القطن، حيث تنشأ البطلة نفيسة على حكايات بطولية عن مقاومة المستعمرين البريطانيين، ترويها لها جدتها سيدة القرية، ومع وصول رجل أعمال شاب يحمل خطة تنمية جديدة تعتمد على القطن المعدّل وراثياً، تجد نفيسة نفسها فى قلب صراع حول مستقبل القرية ومع تصاعد الأحداث، تكتشف قوتها وتسعى للدفاع عن أرضها وهويتها، في رحلة تغيّرها وتترك أثراً واضحاً على مجتمعها.

ختام المرحلة الأولى من ورش العدالة الانتقالية

القاهرة: (ديسمبر)

عقدت المجموعة السودانية للدفاع عن الحريات الورشة الخامسة والأخيرة من المرحلة الأولى لنموذج العدالة الانتقالية المرتجاة في السودان، بالتنسيق مع مركز عافر للتنمية والحوار والتدريب والأبحاث وهيئة محامي دارفور وبحضور أصحاب المبادرات. وتم الاتفاق على مخرجات وتوصيات مهمة سيتم رفعها لذوي الاختصاص لإضفاء الصيغة القانونية عليها لتلائم الوضع السوداني.

وكانت المجموعة السودانية للدفاع عن الحريات قد بدأت لقاءاتها حول العدالة الانتقالية مع عدد من مكونات المجتمع السوداني، حيث عقدت ورش عمل استهدفت بها عدداً من السياسيين والقيادات الأهلية، وشارك فيها عدد من النظار والسلاطين وممثلي الإدارات الأهلية بالسودان، إلى جانب عدد من الباحثين والمهتمين بقضايا العدالة الانتقالية في السودان بالقاهرة.

القنصلية العامة لمحافظات جنوب مصر - أسوان
اللجنة الفنية لإمتحانات الشهادات
(الإبتدائية – المتوسطة)

إعلان مهم

تهيب اللجنة الفنية للامتحانات (مركز أسوان) جميع أولياء أمور الطلاب الجالسين لامتحانات الشهادة المتوسطة للعام ٢٠٢٦م ، الإسراع بسداد مبلغ وقدره ٧,٥٠٠ جنيه مصري (فقط سبعة آلاف وخمسمائة جنيه مصري لا غير) عبارة عن رسوم الامتحان.

كما ينوه المركز بأن آخر يوم لسداد هذه الرسوم يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦/٠٥/٠٥م. حتى لا يفقد الطالب/ة حقه في الجلوس للامتحان.

مركز الامتحانات

مقر اللجنة مدارس ثوبل السودانية (أسوان) العقاد
للإستفسار: 01125767779- 01556643694 - بريد إلكتروني : nobelaswan@gmail.com

قنصلية السودان بأسوان تفرض 7500 جنيه مصري رسوماً لامتحانات المتوسطة

القاهرة: (ديسمبر)

حددت القنصلية العامة السودانية في جنوب مصر مبلغ 7500 جنيه مصري (ما يعادل نحو 600 ألف جنيه سوداني) رسوم امتحان لجميع الطلاب السودانيين الجالسين لامتحانات شهادة المرحلة المتوسطة. وفي منشور لها أنذرت القنصلية أولياء أمور الطلاب بانتهاء فترة التسجيل في 5 مايو حتى لا يفقدوا فرصتهم في الجلوس للامتحان.

الداخلية المصرية تنصف أطفالاً سودانيين متهمين في جريمة تخريب

القاهرة: (ديسمبر)

أصدرت وزارة الداخلية المصرية بياناً بخصوص مقطع فيديو تم تداوله بكثافة على مواقع التواصل الاجتماعي لرجل مصري يتهم فيه أطفالاً سودانيين بترهيبه وكسر زجاج سيارته وهم تحت تأثير المخدرات أسفل بنايته بمدينة نصر. وقالت وزارة الداخلية في بيان رسمي إن الفحص الفني الدقيق أثبت زيف الادعاءات بالكامل، حيث تبين أن الأطفال الظاهرين في مقطع الفيديو لا يتعاطون أي مواد مخدرة ولم يثبت تورطهم في الاعتداء على أي من السيارات الموجودة في موقع التصوير، مشيرة إلى أن الأطفال كانوا يمارسون اللعب بشكل طبيعي في المنطقة.

وأكدت الداخلية بعد إلقاء القبض على المتهم وتحديد هويته وتوقيفه أنه أقر أمام جهات التحقيق باختلاق الواقعة وتصوير الفيديو ونشره بمواقع التواصل الاجتماعي، مبرراً فعلته برغبته في منع الأطفال من اللعب أسفل منزله وإثارة الضجيج، كما اعترف بأن السيارة التي ادعى إتلاف زجاجها لا تعود ملكيتها له وإنما استغل وجودها أثناء التصوير لإضفاء طابع تخريبي على ادعاءاته. وأحالت وزارة الداخلية المتهم إلى النيابة العامة بتهم تشمل نشر أخبار كاذبة وتضليل الرأي العام والتحريض الكيدي.

ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة

الخميس
7 مايو 2026م

https://decembernews.com

منصاتنا على
@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

الأخيرة

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

كان هذا الأسبوع مهرجان أفراح الصحافة السودانية، وموسم الاحتفاء بنجاحات فردية ومؤسسية للصحافة والصحفيين السودانيين، رغم الظروف الصعبة التي تعيشها في ظل الحرب.

دفعت الصحافة السودانية مهرًا غاليًا لقاء استمرارها في أداء مهمتها المقدسة في خدمة حق المواطن في المعرفة؛ فقدمت شهداء قُتل بعضهم عمدًا وبدم بارد، وراح البعض الآخر ضحية للقصف العشوائي على المناطق المدنية. كما تعرض العشرات للاعتقال والتعذيب والمنع من ممارسة المهنة، وتعرض آخرون لخطاب كراهية بغرض دمغهم بالخيانة وتشويه سمعتهم لأنهم رفضوا أن يكونوا بوقًا للحرب.

فضلاً عن ذلك، تعرضت المؤسسات الإعلامية للسلب والنهب والتدمير، وفقدت بنياتها الأساسية وأجهزتها ومعداتها، وتشردت كوادرها وتوزعت بين أقطاب الأرض وفي بلاد الله الواسعة، وفقد المئات وظائفهم، حتى صار تقديم التغطية المهنية المسؤولة عبئًا ثقيلًا لا يقدر على حمله إلا ذوو العزم.

في ظل هذه الأجواء الصعبة، والبيئة المنفرة، أعلنت منظمة اليونسكو منح جائزتها الدولية لحرية الإعلام لنقابة الصحفيين السودانيين، تقديرًا لدورها العظيم الذي لعبته قبل وأثناء الحرب. وفي هذا تقدير واعتراف دوليان كبيران ومهمان، تستحقهما الصحافة السودانية ويستحقهما الصحفيون السودانيون.

والمهم في الأمر أن هذه الجائزة لم تذهب لأفراد أو أسماء بعينها،

أفراح الصحافة

بل ذهبت لكل صاحب قلم حر التزم في عمله بالقيم المهنية، وعمل من أجل نقل الحقائق والوقائع كما هي دون تحريف أو تزييف، ولم يستسلم للضغوط وممارسات القمع والإرهاب.

لقد جاءت نقابة الصحفيين من خلال مخاض عظيم ونضال متراكم ساهمت فيه أجيال وجموع من الصحفيين لإقامة مؤسسة تمثلهم وتنطق باسمهم، وتحمل هموم المهنة وتبذل الجهد لمعالجة مشاكلها. وقد تعرضت لامتحان عظيم أثناء الحرب، وهي لم تستكمل أجهزتها وأدواتها بعد، لكنها صمدت وقاومت، ولا يزال أمامها الكثير من العمل والجهد.

في نفس الأسبوع، كرّم اتحاد الصحفيين والكتاب العرب في أوروبا الصحفي الكبير الأستاذ عبد الله رزق، تقديرًا لمسيرته المهنية الطويلة ودوره في تعزيز حرية التعبير، بالتزامن مع فعاليات اليوم العالمي لحرية الصحافة. وعبد الله رزق واحد من الأساتذة والمعلمين في الصحافة السودانية، ظل يعمل بصمت لأكثر من ثلاثين عامًا، ويقدم خبراته للأجيال الجديدة من الصحفيين.

كما قدمت المبادرة السودانية لحقوق الإنسان جائزتها التقديرية للمدافعين عن حرية الصحافة للصحفي الشاب محمد الفاتح همة «نيالا»، وهو أيضًا من جيل ظهر في وقت صعب كانت فيه الصحافة تعمل تحت سيف الإنقاذ، وعمل مع زملائه من خلال «شبكة الصحفيين» على تثبيت أقدامها، والدفاع عن حرية التعبير وعن الصحفيين الذين تعرضوا للمنع من الكتابة أو الاعتقال والمطاردة.

تتزامن هذه الأفراح مع مرور عام على صدور هذه الصحيفة التي صدرت لتعبر عن كل المعاني التي ارتبطت باليوم العالمي للصحافة والتي عملت من أجلها أجيال من الصحفيين السودانيين خلال عقود طويلة.

إنه فعلًا أسبوع أفراح الصحافة، وحق للصحفيين أن يحتفلوا به وبأنفسهم، ثم يعودوا إلى الكدح اليومي من أجل رسالتهم السامية، وهي خدمة حق المواطن في المعرفة.

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

نقابة الصحفيين السودانيين: عبير الحرية والاستقامة!!

التحيات الزاكيات الطيبات لنقابة الصحفيين السودانيين التي نهضت بمهمتها وانتصرت لمبادئها في هذا الظرف العصيب.. في أتون هذه الحرب الفاجرة التي تدور في بلادنا عارية من جميع نواميس الأخلاق وشرائع الحق وأعراف الإنسانية!

هذه نقابة فتية تثبت كل صباح جديد مهنيتها واستقامتها، واستقلاليتها من كافة التأثيرات والمؤثرات، وهي تنافح بقوة وصبر وجَلد وفروسية عن حرية الصحافة وعن الصحفيين.. وعن معاني الحق والخير والسلام والعدالة!.

لقد ظلّت ترصد وتدين جميع أشكال الانتهاكات التي يواجهها الصحفيون السودانيون كافة، والتي وصلت إلى حد القتل والسجن والإخفاء القسري والترهيب والتعذيب؛ جميع الصحفيين بغض النظر عن مواقعهم المهنية ومؤسساتهم الصحفية وتوجهاتهم التحريرية!.

كل ذلك وهي تعمل بشفافية عالية و(نقابية رفيعة) شهدت بها كل هيئات الرصد المحلية والأجنبية، وظلت تؤدي رسالتها هذه.. بالرغم مما تتعرّض له من تهديدات الفئات المتحاربة وملاحقات مناخ القهر والتعتيم.. تحت نظام انقلابي فاسد نشر السلاح والمليشيات في كل رقعة من أنحاء الوطن!.

لقد واجهت هذه النقابة شتى أنواع التربّص والتعويق بسبب موقفها المناصر للحريات الصحفية، والمناهض للحرب، والساهر على حماية الصحفيين. وعلى كشف وتوثيق كل ما يتعرّضون له.. ومضت على منصة الاستقامة في (درب الآلام) حتى استحقت عن جدارة «الجائزة العالمية لحرية للصحافة»!.

هذه الجائزة تقدّمها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).. وهي من بين أرفع الجوائز الدولية في هذا المجال.. ويتم منحها بمعيار الدفاع عن حرية الصحافة عالمياً؛ خاصة في البيئات غير المواتية والتي تحاصرها الأخطار الجسيمة.

تأخذ هذه الجائزة اسمها ورمزيتها من ذكرى الصحفي الكولومبي (غليرمو كانو) الذي كان يعمل محرراً في جريدة الإسبكتادور الكولومبية واغتيل في بوغوتا عام 1986 بسبب انتقاده لمافيا المخدّرات.. (فما أشبه هذه بتلك.. والشيء بالشيء يُذكر).

لقد انهالت التهاني المُستحقة على نقابة الصحفيين السودانيين من الهيئات ذات الصلة محلياً وعالمياً، ومن كل حدب وصوب.. وخسئت وجوه المرتزقة من عُصبة الكيزان الذين أرادوا انتزاع شرعيتها بنقابات الضِرار الخديجة التي يحرّض سدنتها على الحرب.. ويلعقون حذاء السلطان وبوت الانقلابيين (قاتلهم الله أنّى يؤفكون)!!.

هكذا قضت أقدار المولى، تقدّست أسماؤه، أن ينتصر الحق على الباطل (حتماً مقضياً).. فما قولكم في شهادة من الأمم المتحدة ممثلة بهيئة اليونسكو؟! وأين من هذا هيئات المحاباة وأنظمة (أخنِق فطَس)؟!.

هؤلاء هم الصحفيون الأحرار في السودان.. وهذه هي نقابتهم الجديرة بهم.. والجديرون بها.. ولا نامت أعين أصحاب العمائم المطرّزة بدماء الأبرياء في وطن العزّة والإباء.

الله لا كسّبكم..!

مثلث السلطة... مثلث الجماهير

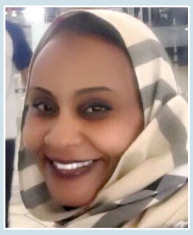

بروفيسور/ نعمات الزبير

تقع الصحافة في موقع وسطي بين الجمهور والسلطات الثلاث؛ التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولذلك أطلق عليها مصطلح السلطة الرابعة.

وبحسب موقعها هذا تعيش الصحافة ضغوطاً من الطرفين؛ من الجمهور الذي يطالب بحقه في الوصول للمعلومات والقراءات والتحليل للأحداث وفي الشفافية، ومن السلطة الحاكمة التي تحاول استغلال الصحافة والإعلام كسلاح ناعم لتمرير أجندتها السياسية وفي مواجهة خصومها.

من يمتلك حق إنتاج الأفكار يمتلك سلطة إعلامية، والجرعات الثابتة من الأخبار والإعلام التي يتلقاها معظم الناس بصوره يومية تعتبر عاملاً مهماً من عوامل السيطرة الاجتماعية. ووسائل الإعلام تشكل المصدر الرئيسي للاتصال القادر على الوصول للمجتمعات، في تأطير وتشكيل عقل الجماهير، ويتم ذلك إلى حد بعيد وكبير عبر عمليات تحدث في الإعلام وذلك من خلال صنع الرمز وربطه بالصورة والمعنى. والإعلام هو الوسيلة الحاسمة في الاتصال بين السلطة والجمهور وترسيخ الفكرة والرمزية. ونتيجة لذلك فإن الرسائل والزعماء غير الموجودين في الإعلام لا وجود لهم في عقول وذاكرة الجمهور.

الإعلام والصحافة هما سلطة بناء الواقع ومصدر للمعرفة والممارسة الاجتماعية وتشكيل الرأي العام والتأثير عليه.

تؤدي نصوص الصحف دوراً حيوياً في أنماط التلاعب بآراء الناس وذلك عن طريق التلاعب بالذاكرة المؤقتة القصيرة للجماهير.. ومن هنا فهم السياسيون ومَن في السلطة الدور الكبير والمؤثر للصحفي، وبدأ البعض في استغلال ذلك النفوذ الناعم للصحفيين وبما يتماشى مع سياستهم، وبالتالي سلكوا أساليب مختلفة للوصول لإغرائهم كل على حسب موقعه وأهميته وشخصيته، وبما يمكن أن يقدمه لهم.

والسلطة الرمزية للصحفيين تختزن في معانيها ومتطلباتها وأدواتها كل هذا التأثير في الواقع. لذا يقع عبء أخلاقي ثقيل على الصحفيين باعتبارهم سلطة مؤثرة في عقول الجماهير، وأول ما تفترضه هذه السلطة لدى الصحفيين هو الوعي بها وخطورتها وتأثيرها. وفقدان سلطة الصحفي لا تبدأ من فقدانه أدواته، بل من فقدان الوعي بها. لأن أسوأ ما يمكن أن تفعله السلطة بصاحبها هو أن تجعله مملوكاً لديها لا مالكاً لها. السلطة الرمزية عند الصحفي هو حسن استخدامها في مهمة الصحافة الأساسية، وعدم التنازل عن الموضوعية المهنية.

إن عدم وعي الصحفي بأخلاقيات ممارسة المهنة التي تمثل حارس البوابة الأولى للممارسة الصحفية، وتؤثر الهشاشة أو الصلابة النفسية للصحفي في اتخاذ قراراته، والاعتقاد الراسخ بأهمية العمل الصحفي وفهمه العميق لحياديته كصحفي ومقاومة التأثيرات المادية.. أخلاقيات المهنة هي ما تجعله قادراً على مقاومة السلطة ورغباتها ومواقع التأثير التي تحاول أن تتنازعه وتؤثر عليه.

تشويش المعتقد والفكرة والضغوط المادية والنفسية، واختلاط المفاهيم، وتأثير بريق السياسيين بالإضافة إلى الاستقطاب والتنافس على مراكز القوة والقرار قد تكون هي السبب الرئيسي في تشكيل نفسية الصحفي واختياره لأي المثلثات سينحاز: مثلث السلطة؟ أم مثلث الجماهير؟.

الصحافة والسلطة:
معركة على من يعرِّف الواقع

أماني أبو سليم

كل مرة تُنشر فيها معلومة لا تريد السلطة أن تُقال، يتغير شيء غير مرئي في المجتمع، لكنه يغيّر طريقة الناس في التفكير والكلام والسؤال.

الصحافة لا تملك جيشاً، ولا قانوناً، ولا سلطة تنفيذية، لكنها تملك شيئاً أكثر خطورة، القدرة على كشف ما تريد السلطة إخفاءه. وظيفتها الأساسية لا تقتصر على نقل الأخبار، بل تمتد إلى مراقبة السلطات الثلاث، وإتاحة المعلومات للمجتمع، وخلق ضغط عام مبني على المعرفة. وبمعنى أدق، هي الوسيط الذي يحول المعرفة إلى قوة اجتماعية، فحين تصل المعرفة إلى الناس يميل ميزان القوة لصالحهم لا للسلطة.

أهم أدوار الصحافة أنها تمثل رقابة مستمرة على السلطة. هذه الرقابة لا تمنع الخطأ، لكنها تقيد القدرة عليه، لأن كل ما يُدار في الظلام قابل لأن يُكشف، وكل كشف يخلق ضغطاً. بهذه الطريقة، يمكن تدارك الأخطاء قبل أن تتفاقم وتتحول إلى أزمات أو كوارث. يقوم هذا الدور على مبدأ بسيط وخطير في الوقت نفسه، أن المعلومة يجب أن تكون متاحة للجميع، لا تحتكرها السلطة وحدها.

عندما تتاح المعلومة وتنتشر، تصبح السلطة أكثر حذراً، ويتراجع الفساد، أو على الأقل يُكشف بسرعة، وبذلك تصبح القوة في يد المواطن لا السلطة. وهنا مكمن الخوف من الصحافة الحرة المستقلة، ففي الأنظمة الدكتاتورية أو العسكرية، يُبقى على الصحافة شكلياً، ثم يُعاد تصميمها لتخدم السلطة، لتتحول من أداة رقابة إلى أداة في يد السلطة تبرر قراراتها، وتجمّل إخفاقاتها، وتشيطن خصومها.

السيطرة على الإعلام تهدف إلى احتكار تفسير الواقع.

يدخل الزيف والتضليل في تفسير الأحداث بحيث تُفهم كما تريد السلطة، فتتسع الفجوة بين الواقع كما هو، والواقع كما يُعرض على صفحات وشاشات السلطة.

في المقابل، تعمل الصحافة المهنية الحرة بعكس هذا المنطق، إذ تقدم روايات متعددة مدعومة بالأدلة وقابلة للنقاش والتفنيد، فيكبر أثرها الاجتماعي والسياسي لأن الفساد مثلاً أو الخطأ، سيمر بمسار واضح يبدأ بمعلومة، ثم يتحول إلى قضية، وينتهي بضغط سياسي. وكل تحقيق صحفي ناجح يعني معرفة أكثر لدى المجتمع، وتراجعاً في مساحة الخوف، ووعياً أعلى يصعب التحكم فيه.

لهذا تعمل الأنظمة السلطوية على تقويض حرية الصحافة واستقلاليتها، لأنها تقوّض ما تدعيه من صورة خادعة لنفسها من الإنجاز الدائم والاستقرار، والتهديد الخارجي حين الإخفاق البائن.

التضليل الذي تمارسه الأنظمة الدكتاتورية أو العسكرية هو جزءٌ أصيل من أدوات الحكم، ولهذا هي تخشى الصحافة الحرة المستقلة لأنها تفككه، وتختبره بالوقائع، وتكشف تناقضاته، وتعيد ربط الناس بما يحدث فعلاً.

هذه الأنظمة تعمد إلى السيطرة على الإعلام لتتمدد سلطتها بلا رقابة، ويصبح تسييس القضاء أسهل، وتتحول المؤسسات إلى أدوات بدلاً من أن تكون ضوابط.

في المقابل، كل معلومة موثوقة تُنشر في بيئة حرة تعني مواطناً أكثر قدرة، وسلطة أقل تحكماً.

بوجود الصحافة الحرة المستقلة تكسب المجتمعات عملياً، إذ يتحقق اقتصاد أكثر كفاءة، لأن الفساد سيكون أقل أو مكشوف، والبيئة أكثر جذباً للاستثمار بسبب الشفافية، إلى جانب استقرار حقيقي لا يقوم على القمع أو الوهم. والأهم من ذلك كله هو تحول المواطن من متلقٍ إلى فاعل.

تَخَاف السلطة من الصحافة الحرة المستقلة لأنها تكسر احتكار ما يُقال، وتفتح ما يُراد إغلاقه، وتمنع تحويل السلطة والموارد العامة إلى مصالح خاصة.